الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

-إبراهيم سلطان شيبوط-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique

Université d'Alger 3

Ibrahim Sultan Cheibout

Faculté des sciences économiques commerciales et sciences de gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت عنوان:

المعاملات المالية الدولية ومعالجتها في النظام المحاسبي المالي الجزائري

-دراسة حالة شركة الأم لمجمع سوناطراك -

من إعداد:

قروج لودميلة

تحت إشراف:

الأستاذة الجوزي جميلة

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أد.طويلب محمد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيسا
أد.الجوزي جميلة	أستاذة	جامعة الجزائر 03	مقررا
أد.حابي أحمد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	عضوا
د. مداح عبد الباسط	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجزائر 03	عضوا
أد.أيت محمد مراد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	عضوا
أد.بحيدة أحمد	أستاذ محاضر –أ-	المركز الجامعي تيبازة	عضوا

السنة الجامعية:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

(لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

اللهمّ لك الحمد كلّه، ولك الشكر كلّه، وإليك يرجع الأمر كلّه علانيّته وسرّه، فأهل أنت أن تحمد، وأهل أنت أن تعبد، وأنت على كلّ شيءٍ قدير؛

الى الاستاذة المحترمة أ.د. الجوزي جميلة التي تفضلت بالإشراف على أطروحتي ولم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات للوصول إلى هذا العمل فلها منا كل التقدير والاحترام؛

كما أتوجه بالشكر إلى كل من رئيسة قسم مديرية المحاسبة والمالية في الشركة الأم سوناطراك ميهوبي كريمة والأستاذة القديرة شريف أسيا؛

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملي وتقييمه؛

وأخيرا لا يسعني إلا أن أشكر جميع من مد يد المساعدة وشاركني في إنجاز هذا العمل.

قروج لوديلة

الإهداء

إلى من أفضلهم على نفسي، ولما لا فلقد ضحو من أجلي

إلى الوالدين الكريمين؛

إلى نفسي أهدي معظم الاهداء؛

الى سندي في درب الحياة أخواتي وإخوتي:

ليدية، كاميلية، محمد، سامي؛

واهداء خاص ومميز لأختي الصغرى التي كانت سندي في انجاز هذا العمل طول المدة؛

الى روح الأستاذ القدير براغ محمد رحمه الله؛

الى جميع الأصدقاء

وإلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

قروج لوديلة

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مكانة المعاملات المالية الدولية في النظام المحاسبي المالي من خلال التعمق في القواعد المحاسبية الخاصة بها، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي تمثل في وصف طبيعة المعاملات المالية الدولية وأدواتها، ومختلف المعايير المحاسبية المهتمة بها، كما تطرقنا الى النظام المحاسبي المالي، أسباب توجه الجزائر الى هذا النظام، كما قمنا بدراسة مقارنة للمعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما في الجانب التطبيقي قمنا بعرض كيفية تصنيف و قياس المعاملات المالية الدولية بالتحديد المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية لشركة الأم سوناطراك، وفي هذا الإطار أظهرت الدراسة على أن الشركة تعرض العمليات على الاصول المالية الاجنبية و فق متطلبات النظام المحاسبي المالي مع بعض الاختلافات الطفيفة.

الكلمات المفتاحية: المعاملات المالية الدولية، الاصول المالية، الخصوم المالية، المشتقات المالية، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Abstract:

This study aims to determine the status of international financial transactions in the financial accounting system by delving into their accounting rules. To achieve this goal, we relied on the descriptive approach, which was represented in describing the nature of international financial transactions and their tools, and the various accounting standards concerned with them. We also addressed the financial accounting system, the reasons for Algeria's orientation towards this system, and we conducted a comparative study of the accounting treatment of international financial transactions according to the financial accounting system, international accounting standards, and international standards for preparing financial reports. As for the applied aspect, we presented how to classify and measure international financial transactions by determining the accounting treatment of operations on international financial assets of the parent company Sonatrach. In this context, the study showed that the parent company of the Sonatrach Group presents operations on foreign financial assets according to the requirements of the financial accounting system with some minor differences.

Keywords: International financial transactions, financial assets, financial liabilities, financial derivatives, financial accounting system, international accounting standards, international financial reporting standards.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
التشكرات	–
الاهداء	–
الملخص	II
فهرس المحتويات	VII–IV
فهرس الجداول	XI–IX
فهرس الاشكال	XIII
فهرس الملاحق	XV
قائمة المختصرات	XVIII–XVII
المقدمة العامة	أ–ي
الفصل الأول: المعاملات المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي	**2–74**
تمهيد الفصل الاول	**2**
المبحث الأول: ماهية المعاملات المالية الدولية	**3**
المطلب الأول: مفهوم المعاملات المالية الدولية	**3**
المطلب الثاني: أدوات المعاملات المالية الدولية	**7**
المطلب الثالث: المخاطر المتعلقة بالمعاملات المالية الدولية	**22**
المبحث الثاني: مدخل نظري للنظام المحاسبي المالي	**26**
المطلب الأول: التعديلات الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني نسخة 75–35	**26**
المطلب الثاني: أسباب التوجه نحو نظام محاسبي مالي	**29**
المطلب الثالث: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF	**31**
المبحث الثالث: المعايير و الأنظمة المحاسبية في العالم	**37**
المطلب الأول: البيئة المحاسبية للدول	**37**
المطلب الثاني: المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS	**42**
المطلب الثالث: المبادئ المحاسبية المقبولة عموما US GAAP	**70**

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل الأول	**74**
الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**76-165**
تمهيد الفصل الأول	**76**
المبحث الأول: المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	**77**
المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي	**77**
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي	**103**
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات على المشتقات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي	**115**
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق المعايير IFRS/IAS	**118**
المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية IFRS/IAS	**119**
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية IFRS/IAS	**145**
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات على المشتقات المالية الدولية وفق المعايير IFRS/IAS	**152**
المبحث الثالث: مدى توافق المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) و المعايير (IFRS/IAS)	**156**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير IFRS/IAS فيما يخص المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية	**157**
المطلب الثاني: : دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير IFRS/IAS فيما يخص المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية	**161**
المطلب الثالث: : دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير IFRS/IAS فيما يخص المعالجة المحاسبية للعمليات على المشتقات المالية الدولية	**163**
خلاصة الفصل الثاني	**165**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للمعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري – دراسة حالة شركة الأم لمجمع سوناطراك –	**235-167**
تمهيد الفصل الثالث	**167**
المبحث الأول: تقديم مجمع سوناطراك – الجزائر-	**168**
المطلب الأول: مدخل عام حول مجمع سوناطراك-الجزائر-	**168**
المطلب الثاني: القواعد و المبادئ المحاسبية المطبقة من قبل الشركة الأم سوناطراك	**180**
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية لشركة الأم سوناطراك	**191**
المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للسندات المساهمة في الشركات الاجنبية	**191**
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع بالخارج	**214**
خلاصة الفصل الثالث	**235**

الخاتمة	**237**
قائمة المراجع	**243**
قائمة الملاحق	**255**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	قواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات، وكيفية ادراجها في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي	33-35
(02)	المبادئ المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي	35-36
(03)	الخصائص الأساسية للنظام الأوروبي والأنجلو سكسوني	39-40
(04)	أهم محطات مشروع التقارب الدولي للمعايير المحاسبية خلال الفترة 1960-2018	40-42
(05)	النتائج التحليلية للدراسة الإحصائية لمجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB)	44-45
(06)	المحطات التاريخية لتطور لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)	48
(07)	قائمة المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	48-55
(08)	قائمة المعايير الدولية لإعدادا التقارير المالية(IFRS)	57-61
(09)	التفسيرات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية (SIC) قبل 2002	62-66
(10)	التفسيرات الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) بعد 2002	67-69
(11)	ملخص تصنيف الأصول المالية حسب الغاية من الاقتناء	80-81
(12)	ماهية الحسابات المستخدمة الخاصة بالحساب 27" تثبيتات مالية أخرى"	91-92
(13)	ماهية الحساب 50 " القيم المنقولة للتوظيف"	95-96
(14)	ملخص للمعالجة المحاسبية للأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية	102-103
(15)	الأصول المالية حسب طبيعة العلاقة والمعالجة المحاسبية لها	122-123
(16)	تعريف البنود النقدية وغير النقدية	133
(17)	طريقة تحديد القيمة العادلة	133-134
(18)	التقييم الأولي و اللاحق للأصول المالية وفق IFRS 9	135-136
(19)	إعادة تصنيف الأصول المالية وفق IFRS9	138

فهرس الجداول

(20)	أسعار الصرف التاريخية لكل من الأورو والدولار	140
(21)	أسعار الصرف الأورو والجنيه الإسترليني	142
(22)	أسعار الصرف الأورو والجنيه الإسترليني	143
(23)	أمثلة عن الأدوات المالية المركبة	146
(24)	أمثلة عن الأدوات المالية التي تصنف كالتزامات مالية	147
(25)	أسعار الصرف الأورو والجنيه الاسترليني	149
(26)	الشركات الفرعية للشركة الأم سوناطراك والمساهمات في الجزائر	174-172
(27)	الشركات الفرعية للشركة الأم سوناطراك والمساهمات في الخارج	176-174
(28)	جنسيات شركاء الشركة الأم سوناطراك	178-177
(29)	كمية المحروقات المنقولة ل 2019 و 2020	178
(30)	طريقة توحيد القوائم المالية المستخدمة على شركة سوناطراك ذات الاسهم (SPA)	187
(31)	طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للأنشطة الصناعية الخارجية SPA (AIE)	188-187
(32)	طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للاستثمار والمساهمة SPA (SIP)	188
(33)	طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك وتقييم المحروقات SPA (SVH)	189-188
(34)	طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك الكيمياء SPA (SOALKIM)	189
(35)	طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للخدمات شبه بترولية (SPA (SPP	190-189
(36)	طريقة التوحيد المستخدمة على شركة القابضة الدولية سوناطراك (SIHC)	190
(37)	طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للتسيير و خدمات الدعم SPA (SGS)	190

فهرس الجداول

(38)	سعر الصرف الأورو و الدينار الجزائري بتواريخ العمليات المحاسبية	**192**
(39)	التقييم اللاحق لسندات الفروع المنتسبة – مساهمات في الخارج-	**200**
(40)	اختبار تدني قيمة سندات المساهمة في الشركة الاجنبية	**201**
(41)	مخصص الأرباح المنتظرة بالأورو والدينار الجزائري	**203**
(42)	الأرباح الموزعة	**205**
(43)	سعر الصرف الأورو و الدينار الجزائري بتواريخ المعاملة	**208**
(44)	التغيرات في السعر السوقي لسهم الشركة الأجنبية في تاريخ إقفال السنة المالية للفترة 2020 الى غاية 2022	**209**
(45)	فارق التقييم عند نهاية السنة المالية	**209**
(46)	أسعار الصرف المستخدمة تاريخ التسجيل المحاسبي للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات داخل المجمع في الخارج	**215-214**
(47)	جدول اهتلاك القرض المتوقع بالعملة الاوربية	**216**
(48)	حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2010/12/31	**217**
(49)	حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2011/12/31	**220**
(50)	حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2012/12/31	**225**
(51)	الفوائد المنتظرة الخاصة بالدورة المحاسبية 2012	**225**
(52)	حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2021/12/31	**229**
(53)	الفوائد المسجلة مسبقا الخاصة بالدورة المحاسبية 2021	**230**
(54)	تغيرات قيمة المبلغ الرئيسي للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج ما بين تاريخ أخر تقييم 12/31 وتاريخ التحصيل.	**233-232**
(55)	تغيرات مبلغ الدين المتبقي الممنوح للفرع الأجنبي باستخدام سعر الصرف التاريخي.	**234-233**

فهرس الاشكال

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	المعاملات المالية الدولية	06
(02)	تصنيف الأسهم وفق الاعتبار	09
(03)	أهم أنواع السندات	16
(04)	أنواع القروض حسب النشاط الاقتصادي	19
(05)	أنواع القروض حسب الفترة الزمنية	20
(06)	أنواع القروض حسب نوع الضمان	20
(07)	الهيكل التنظيمي للهيئات المكلفة بإصدار المبادئ المحاسبية المقبولة عموما	73
(08)	تصنيف الأصول المالية حسب نسبة الاستثمار وفق المعايير IFRS/IAS	122
(09)	خطوات عملية توحيد القوائم المالية وفقIFRS 10	128
(10)	الفوائد المنتظرة الخاصة بالدورة المحاسبية 2011	221

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	قائمة التسجيل المحاسبي تاريخ اقتناء السندات و دفع التكاليف	**255**
(02)	قائمة التسجيل المحاسبي تاريخ دفع باقي التكاليف الخاصة بعملية الاقتناء(2020/07/16)	**256**
تابع للملحق (02)	وصل تحويل من بنك الجزائر الخارجي الخاص بعملية دفع باقي التكاليف	**257**
تابع للملحق (02)	فاتورة خاصة بأتعاب مكتب الاستشارات	**258**
(03)	قائمة التسجيل المحاسبي تاريخ دفع التكاليف الاخرى الخاصة بعملية الاقتناء (2020/07/16)	**259**
تابع للملحق (03)	وصل تحويل من بنك الجزائر الخارجي الخاص بعملية دفع باقي التكاليف	**260**
تابع للملحق (03)	فاتورة أخرى متعلقة بعملية شراء السندات	**261**
(04)	جدول فارق التقييم في N/12/31	**262**

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

A	
AAA	**American Accounting Association**
	الجمعية الأمريكية للمحاسبين
F	
FASB	**Financial Accounting Standards Board**
	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
FVOCI	**Fair value through other comprehensive incom**
	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
FVTPL	**Fair value through profit or loss**
	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
I	
IAS	**International Accounting Standard**
	معايير المحاسبة الدولية
IASB	**International Accounting Standards Boards**
	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	**International Accounting Standards Commitee**
	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASCF	**International Accounting Standards Commitee Foundation**
	اللجنة المؤسسة لمعايير المحاسبة الدولية
IFAC	**International Federation of Accountants**
	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRIC	**International Financial Repporting Intrepretation commission**
	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية
IFRS	**International Financial Repporting Standards**
	معايير إعداد التقارير المالية الدولية
IOSCO	**International Organization of Securities Commissions**
	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

قائمة المختصرات

P	
PCN	**Plan Comptable National**
	المخطط المحاسبي الوطني
S	
SAC	**Standards Advisory Consil**
	لجنة استشارية المعايير
SCF	**Système Comptable Financier**
	النظام المحاسبي المالي
U	
US GAAP	**Generally Accepted Accounting Principles**
	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تطورت أعمال المؤسسة وأدواتها المالية من خلال تغير البيئة الاقتصادية العالمية، التي تمثلت في تحرير رأس المال وظهور مؤسسات اقتصادية عالمية تدعو الى الاستثمار الخارجي ومختلف عمليات التمويل الأجنبي لتلبية احتياجات الدول، وتشجيع التعاون الدولي، الأمر الذي ساهم في تنوع المعاملات المالية الدولية وأدواتها وطرق استخدامها، حيث تلجأ اليها المؤسسات لتأمين احتياجاتها، وتمويل مختلف استثماراتها، أو تغطية العجز المالي، أو لأغراض أخرى مثل توظيف السيولة في فترات التضخم.

عملت المحاسبة على مواكبة التطور المالي بشكل يتناسب مع احتياجات المؤسسة على الصعيد الوطني والدولي من خلال توحيد اللغة المستخدمة في المحاسبة، و تقنياتها والدعوة إلى الانضمام إلى منظمات دولية تعمل جاهدة على تقليل الفروقات المحاسبية في العالم وذلك في بداية سبعينيات القرن الماضي، أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي بدورها طورت إصداراتها من معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) لتصبح مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) عام2001 ، و التي اعتبرت خطوة ناجحة في تاريخ التوحيد المحاسبي والدليل على ذلك اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل 150 دولة في العالم. ساهمت الجهات المكلفة بالمحاسبة في الجزائر إلى التوافق المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي الذي وضع قوانين وقواعد تطبيقية تستعين بها المؤسسات المالية الممارسة للمعاملات المالية الدولية من خلال القانون 07-11 الصادر في الجريدة الرسمية المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتعلق بتحديد شروط و كيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

رغم ذلك تتعرض المعاملات المالية الدولية إلى عراقيل مختلفة راجعة إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية في العالم من جهة، والتغيرات الكبيرة لأسعار الصرف من جهة أخرى، حيث إنه من الأعراف التي تبنتها المحاسبة إعداد الحسابات و القوائم المالية الخاصة بالعملة الرسمية للدولة التي تمارس المؤسسة نشاطاتها الاقتصادية، و ذلك للوفاء بمتطلبات كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية في ذلك البلد، كما أشارت لها المحاسبة في الجزائر في القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري تحديدا المادة 12 على إلزامية مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.

1. أهمية الدراسة

تنبع أهمية دراستنا من الاهتمام المتزايد لمختلف الأدوات المستخدمة في المعاملات المالية الدولية، و رغبة المستثمرين في التوسع إلى الخارج، و التوجه المتزايد للمؤسسات نحو التنوع في استثماراتهم من خلال اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية، الأمر الذي يتطلب مواجهة ثقافة اقتصادية و محاسبية مختلفة كاستخدام مفهوم القيمة العادلة بطريقة مفرطة في الدول الاوربية هذا من ناحية، و من ناحية أخرى استخدام

عملات أجنبية مختلفة تؤثر على قيمة الأصول و الخصوم المالية حيث إن الفروقات الناتجة عنها تلعب دورا هاما من خلال التأثير على قيمة هذه الاصول و الخصوم المالية.

2. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحديد مكانة المعاملات المالية الدولية في النظام المحاسبي المالي من خلال إبراز أهم قواعد التقييم والمحاسبة المتعلقة بالمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي الجزائري المقرر بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 26 نوفمبر 2007.
- ✓ الوقوف على واقع المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير IAS-IFRS .
- ✓ إبراز مدى تطبيق إرشادات النظام المحاسبي المالي الخاصة بالمعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية في الشركة الأم سوناطراك.

3. الدراسات السابقة

لم تتناول دراسة معينة نفس الموضوع بحكم تركيب مصطلح الدراسة " المعاملات المالية " و "الدولية"، بالنسبة للمصطلح الأول قمنا بالاعتماد على الدراسات التي تناولت موضوع الأصول و الخصوم المالية، و المصطلح الثاني الدراسات التي ناقشت موضوع المعاملات بالعملات الأجنبية ، و كان علينا أن نمزج بينهما.

- **الدراسة الأولى: شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، 2017-2018.**

استهدفت الدراسة إبراز طرق المحاسبة من اعتراف و قياس و عرض وإفصاح للمشتقات المالية ضمن ما يعرف بمحاسبة التغطية، في ظل اللجوء الكبير و المتواصل لمؤسسات الأعمال لاستخدامها كأدوات للتحوط وفق ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية، و النظام المحاسبي المالي حيث تناول هذا الأخير محاسبة التغطية ضمن محاسبة الأدوات المالية و ما مدى إمكانية تطبيق تلك الممارسات المحاسبية على هذه المنتجات في الواقع التطبيقي، توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

_ ارتباط التعامل بالأدوات المالية عامة و المشتقات المالية خاصة بالأسواق المالية و في بعض الحالات بورصات متخصصة يؤثر مباشرة على الجانب المحاسبي خاصة فيما يخص القياس أو التقييم لمتابعة مختلف التغيرات التي تحدث على قيمتها و استخدام مدخل القيمة العادلة كأساس

مهم للقياس المحاسبي، و بالتالي وجب التفكير في الغاء المعيار IAS 39 ثم اصدار معيار كامل تحت اسم القياس بالقيمة العادلة IFRS 13 لتوضيح المفاهيم.

- النظام المحاسبي في استنباطه من معايير يمكن أنه تم تعديلها بل إلغاؤها في بعض الحالات يطرح إشكالية التحيين بالنسبة للنظام المحاسبي المالي وتأخره في التكيف والتوافق مع معايير المحاسبية الدولية التي تصدر وتجدد باستمرار.

توصل الباحث الى الإجابة على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في : كيف تتم المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق كل من معايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS و النظام المحاسبي المالي SCF ؟ ، من خلال أمثلة عددية تطبيقية للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية و محاسبة التحوط وفق معايير المحاسبية الدولية، و محاولة إدراج مقترح لمحاسبة التحوط للمشتقات المالية وفق SCF.

- **الدراسة الثانية: عقري روزة، محاسبة الأدوات المالية وحدود تغطية مخاطرها في ظل التقييم بالقيمة العادلة – دراسة حالة الشركة الأم لمجمع صيدال–، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2021–2022.**

هدفت الدراسة لتحديد المفاهيم و القواعد المحاسبية الخاصة بمحاسبة الأدوات المالية وفق معيار IFRS 9، إبراز كيفية تحديد و قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13 ، إظهار آلية تطبيق محاسبة التحوط باستخدام المشتقات المالية و كذا الوقوف على واقع تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف باستخدام المشتقات المالية، أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- عالج المعيار IFRS9 موضوع الأدوات المالية من حيث التصنيف أين اعتمد على طريقة تقييم الأدوات المالية بالتكلفة المهتلكة والقيمة العادلة، كذلك من ناحية انخفاض القيمة حيث قدم مسارا جديدا يعتمد على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على عكس نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة المعتمد سابقا، فضلا عن هذا عالج المعيار محاسبة التحوط بطريقة تقوم على ربط بين الأنظمة المحاسبية مع أنظمة إدارة المخاطر في المنشأة.
- اعتمد النظام المحاسبي المالي في معالجته للأدوات المالية على المعيارين IAS32 و IAS39 ، أما فيما يخص معالجته للمشتقات المالية فقد اكتفى بتخصيص ح / 52" الأدوات المالية المشتقة "وحدد لها ثلاثة أنواع: عقود الخيارات، العقود الآجلة والمبادلات .فتركيز النظام المحاسبي المالي على الأدوات

المالية الأساسية فقط يرتبط بعدم تأهيل السوق المالي الجزائري للتعامل بالمنتجات المالية الحديثة (المشتقات المالية).

توصلت الباحثة في هذه الدراسة الى الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في: ما حدود تغطية مخاطر الأدوات المالية باستخدام المشتقات المالية ؟ وما هي متطلبات تطبيقها في مؤسسة صيدال ؟ من خلال تطبيق متطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على القوائم المالية لمؤسسة صيدال مما مكنها من اقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف للمؤسسة.

- **الدراسة الثالثة: شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان 2009.**

هدفت الدراسة إلى: إبراز كيفية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية، وكيفية استخدامها من قبل المؤسسة حتى تعطي القوائم المالية صورة حقيقية عن المؤسسة وذلك بالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

_ اقترحت المحاسبة الدولية من خلال معيارها الدولي IAS21 ترجمة بنود الميزانية بسعر صرف الإقفال وسعر الصرف لتاريخ العملية إذا تعلق الأمر ببنود قائمة الدخل وهذا كله في ظل احترام كلي لباقي المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة.

_ وفق المعيار IAS 21 يسجل الفرق المحصل عليه من الترجمة ضمن حسابات حقوق الملكية.

_ تطرق النظام المحاسبي المالي إلى ترجمة القوائم المالية و اعتمد على ما جاء في المحاسبة الدولية حيث يقوم بالاعتراف بالفرق الناتج عن عملية الترجمة ضمن حسابات الأموال الخاصة.

توصل الباحث الى الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في : ما هي أثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية ؟ و كيف يتم معالجتها محاسبيا ؟، حيث قام بدراسة حالة البنك العربي على المستوى العالمي و في الجزائر مما منح الدراسة صورة واضحة و شاملة من خلال تطبيق مختلف القواعد و الارشادات الواردة في النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 21.

- **الدراسة الرابعة: تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9: الأدوات المالية في البنوك اليونانية**

SVENTZIDOU CHRISTINA, IMPLEMENTATION OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD 9: FINANCIAL INSTRUMENTS IN GREEK

BANKING INDUSTRY, Master Thesis, SCHOOL OF BUSINESS ADMINISTRATION, Thessaloniki 2019

تناولت الدراسة المرحلة الانتقالية إلى المعيار IFRS 9، من خلال المعالجة المحاسبية للأدوات المالية الخاصة بالبنوك اليونانية وفق المعيار الملغى IAS 39 و المعيار IFRS 9 و كذا كيفية إدارة مخصصات الخسائر الائتمانية على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، و كان الهدف من ذلك معرفة احتمالية الخسارة المستمدة من المعلومات التاريخية للبنوك، و معرفة مدى تأثير الخسائر الائتمانية على التدفق النقدي للبنوك اليونانية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر عملية إلغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وإصدار المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09 بمثابة خطوة إيجابية لمعالجة النقائص و التعقيدات الخاصة بالمعالجة المحاسبية للأدوات المالية، و هذا ما أدى لمزيد من الشفافية و الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك.
- وفق المعيار IFRS 09 يتم تصنيف الأدوات المالية التي لا تظهر أي تدهور كبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها في فئة خاصة تسمى المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية تخص الأدوات المالية خاصة القروض غير المسددة ذات التدهور الكبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها الميزانية، و في المرحلة الثالثة تصنف القروض غير المسددة المستحقة.

توصلت الدراسة الى ابراز أهم ما جاء في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 في ما يخص كيفية إدارة مخصصات الخسائر الائتمانية على مدى عمر الأداة المالية من خلال دراسة مقارنة بين المعيار IFRS 09 و IAS 39 (الملغى) و تطبيق الدراسة على البنوك اليونانية.

- **الدراسة الخامسة:**

Raymond Chabot (Grant Tornton), Bulletin Des Nouvelles Sur Les IFRS : Numéro Spécial Instruments Financiers, Article scientifique, Octobre 2014.

هدفت الدراسة إلى متابعة مراحل إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار IFRS 09 الخاص بالأدوات المالية و الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2014، حيث مر بثلاثة مراحل أساسية : الأولى في نوفمبر سنة 2009 التي تضمنت إجراءات و طرق تصنيف و قياس الأصول المالية، المرحلة الثانية عالجت تدهور القيمة من خلال وضع نموذج الخسائر الائتمانية، أما المرحلة الثالثة عالجت محاسبة التحوط ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- كانت الازمة المالية السبب الرئيسي وراء إصدار المعيار IFRS 09 وإلغاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 حيث أن القواعد المحاسبية الخاصة به ساهمت على الأقل في عملية التعجيل

والتصعيد من تفاقم الازمة، حيث كان معقد وغير متوافق مع الطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها و مخاطرها.

توصل الباحث الى ذكر أهم محطات المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09، من خلال ذكر أسباب إصداره و كذا الإشارة الى المراحل الأساسية التي مر بها مما جعل البحث شامل.

- **الدراسة السادسة : محمد بلقايد خملول، اعداد و عرض القوائم المالية المجمعة و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية– دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2019–2020.**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية اعداد القوائم المالية المجمعة في ظل المتغيرات الدولية والمتمثلة في استحداث معايير محاسبية جديدة تتعلق بالقوائم المالية المجمعة، والوقوف على مدى مسايرة النظام المحاسبي المالي للإصلاحات على المستوى الدولي المتمثلة في اصدار وتعديل المعايير المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية المجمعة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

_ اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بموضوع القوائم المالية المجمعة، وقد بدا ذلك من خلال التغييرات والتعديلات التي جاء بها مجلس المعايير المحاسبة الدولية لغاية اصدار المعيارين IFRS 10 و IFRS 11.

_ لم ترافق الاصلاحات المحاسبية في الجزائر اصلاحات في جانب القانون التجاري حيث نجد بعض الاختلافات في ما يخص تحديد المصطلحات المتعلقة بمجمع الشركات والشركات التابعة والمساهمات و المراقبة من شركة على الشركات التابعة لها؛

تمكن الباحث من الوصول الى الاجابة على الاشكالية الرئيسية المتمثلة في: كيف يمكن أن تأثر عملية إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المجمعة الجزائرية؟، حيث استخدامه لأداة الاستبانة منحه الوصول الى البيانات والمعلومات و منه الحصول على نتائج موثوقة.

- **الدراسة السابعة : معمر الطيب ابتسام، ترجمة القوائم المالية المجمعة بالعملات الأجنبية، مقال علمي، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 –العدد 19 (ديسمبر 2018).**

هدفت الدراسة الى معرفة طرق ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملات الأجنبية من خلال تعريف أهم المصطلحات ذات الصلة بالترجمة، مدى توافق المرجعية المحاسبية الدولية والمرجعية الجزائرية في معالجة

ترجمة القوائم المالية المجمعة، وكذا المعالجة المحاسبية لفروقات أسعار الصرف من عملية الترجمة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة ترجمة القوائم المالية من خلال طريقة واحدة وهي الترجمة الجارية لعناصر الأصول والخصوم والايرادات والمصاريف.
- تنشأ عن عملية ترجمة القوائم المالية ما يعرف بفروقات الترجمة الناتجة عن تقلبات سعر الصرف والتي تعالج ضمن بنود حقوق الملكية وذلك حسب ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

توصلت الباحثة من خلال هذا البحث الى الوصول الى الاشكالية الموضوعة والمتمثلة في: كيف تتم ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملات الأجنبية؟ وذلك من خلال اسقاط المفاهيم النظرية على مثال تطبيقي.

4. الفجوة المعرفية

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بالنظر لما تم عرضه بخصوص نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، يتضح أنها دراسات ذات أهمية كبيرة لأنها عالجت مواضيع لها صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي، لكنها لم تعالج بشكل كاف جزئية أساسية وحاسمة تتعلق بمتطلبات قياس وإثبات المعاملات المالية التي تتم بعملات أجنبية والإفصاح عنها في القوائم المالية، كما اكتفت بعض الدراسات بالمعالجة المحاسبية للأصول المالية في حالة نسبة المساهمة أقل من 20 % وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09 و مقارنتها مع المعالجة المحاسبية للأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي الذي يشمل كل فئات الأصول المالية بما فيها الاستثمارات التي تتعدى نسبة المساهمة 50 %.

بناء على ذلك يمكن القول أن ما يميز دراستنا هذه عن سابقاتها هي تناولها موضوع المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية على الصعيد الدولي بصفة دقيقة من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل التي تؤثر على المعاملات المالية الدولية المتمثلة في اختلاف العملات، و التضخم في حالة ترجمة القوائم المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، و على أساس النتائج المتوصل إليها من المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية IFRS/IAS ، و دراسة حالة الشركة الأم سوناطراك في معالجتها للأصول المالية الدولية يتم اقتراح تحسينات على النظام المحاسبي المالي.

5. إشكالية الدراسة

المقدمة العامة

يعتبر النظام المحاسبي المالي حديث النشأة نسبيا وذلك لعدم مروره بمراحل تطورية كبقية الأنظمة المحاسبية الدولية. لقد استمد فلسفته من المعايير المحاسبية الدولية و التي غيرت اتجاهها الان نحو معايير أكثر شمولا، و يمكن الاستدلال ذلك حتى بالفترة الزمنية أي تاريخ إصدار النظام المحاسبي المالي الذي يرجع الى سنة 2010، بينما أخر معيار تم إصداره من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية المتمثل في IFRS 19 "الإفصاح الخاص بالكيانات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة " في ماي 2024، على أن يدخل حيّز التنفيذ ابتداءً من 1جانفي 2027, ليكون بذلك آخر إصدار مسجَّل حتى شهر جوان 2025.

و هنا نجد أن النظام المحاسبي المالي من جهة لم يواكب التطورات المحاسبية و استخدم قواعد و إرشادات تتلاءم مع بيئة مختلفة عن بيئته كاستخدام نموذج القيمة العادلة و التي تتطلب توفر سوقٍ نشطٍ يساعد على تحديدها، تخصص مواد في قرارته خاصة بالمعالجة المحاسبية للمشتقات المالية مع غياب ذلك تطبيقيا، كما نجد أن الخصوم و الأصول المالية غير متنوعة مقارنة بالخارج، و على هذا الأساس يبدو من الضروري بالنسبة لنا الإحاطة بكل المواد المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي، و التعمق فيها من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف عالج النظام المحاسبي المالي المعاملات المالية الدولية؟ وهل الشركة الأم سوناطراك تطبق هذه المعالجة المحاسبية؟

على ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن اشتقاق مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تمس كافة جوانب هذا البحث، ولعل أهمها ما يلي:

- ✓ ما مكانة المعاملات المالية الدولية في النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ هل متطلبات وإرشادات النظام المحاسبي المالي فيما يخص المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية تتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بها؟
- ✓ ماهي المشاكل التي تواجهها الشركة الأم سوناطراك خلال معالجتها للمعاملات المالية الدولية؟

6. فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة البحث والأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى:** أعطى النظام المحاسبي المالي للمعاملات المالية الدولية أهمية خاصة وذلك يعود إلى ظروف انشاءه التي تمثلت في الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو النظام الرأسمالي.

- ✓ **الفرضية الثانية:** يتوافق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعايير IAS/IFRS في المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** تتقيد الشركة الأم سوناطراك بقوانين وتعليمات النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية للأصول المالية الدولية.
- ✓ **الفرضية الرابعة:** تعتمد الشركة الأم سوناطراك على متطلبات النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.

7. أسباب اختيار الموضوع

تمثلت دوافع اختيارنا الموضوع فيما يلي:

- ✓ قلة البحوث في مجال المعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).
- ✓ علاقة الموضوع بمجال التخصص.
- ✓ تأثير المعاملات المالية الدولية على العالم من الناحية المالية حيث إنه يذكر أن الأزمة المالية 2008 كانت نتيجة سوء دراسة من قبل خبراء في المحاسبة الدولية والتي نتج عنها إلغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 39 والذي كان سبب تفاقم الأزمة واستبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9.
- ✓ استخدام العملات الأجنبية يؤثر على القوائم المالية بشكل كبير والذي يجبر المهنيين والخبراء والباحثين على الوقوف أمام هذا الموضوع الذي يعتبر من المشاكل المحاسبية لتأثيره السلبي على القوائم المالية للمؤسسات ذات العملات الضعيفة.

8. حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراستنا فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** الوقوف على كيفية المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية في الشركة الأم لمجمع سوناطراك المتواجدة بالجزائر العاصمة – حيدرة.
- ✓ **الحدود الزمنية:** ركزنا في الجانب النظري من الدراسة على فترة صدور النظام المحاسبي المالي التي امتدت من 2007 الى 2010، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على القوائم المالية لشركة الأم لمجمع سوناطراك بداية من 2020 الى غاية 2023.

9. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة وتحقيقا للأهداف المسطرة، وتماشيا مع طبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي تمثل في وصف طبيعة المعاملات المالية الدولية وأدواتها، ومختلف المعايير المحاسبية المهتمة بها.

تطرقنا أيضا إلى المحاسبة في الجزائر من خلال ذكر أسباب تعديل المخطط المحاسبي الوطني، وظروف نشأة النظام المحاسبي المالي، وذلك بالاعتماد على مختلف الكتب باللغة العربية والأجنبية، مقالات وملتقيات دولية ووطنية، أطروحات دكتوراه، القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية، وكذا مواقع الأنترنت. أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة حالة في الشركة الأم لمجمع سوناطراك.

10. هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول وذلك للإجابة على إشكاليتنا:

- يتناول الفصل الأول الإطار النظري للمعاملات المالية الدولية من خلال مفاهيم عامة للمعاملات المالية الدولية، أدواتها وكذا المخاطر المتعلقة بها، كما تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي، أسباب توجه الجزائر إلى هذا النظام، كما تناول هذا الفصل مختلف المعايير والأنظمة المحاسبية في العالم.
- أما الفصل الثاني فكان خاصا بالمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير IAS – IFRS بنوع من التفصيل في المعالجة المحاسبية حيث تم التقسيم حسب ما يلي: المعالجة المحاسبية للأصول المالية الدولية، المعالجة المحاسبية للخصوم المالية الدولية، المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية، مع مقارنة للدراسة بمدى تقارب كلٍّ من النظام المحاسبي المالي و المعايير IAS– IFRS .
- في الأخير خصصنا الفصل الثالث لدراسة حالة والتي كانت حول المعالجة المحاسبية لسندات المساهمة في الفروع الأجنبية، سندات المساهمة المسعرة في البورصة الأجنبية، الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في المجمع بالخارج، وهنا قمنا باستخلاص مدى تطبيق شركة الأم سوناطراك لإرشادات النظام المحاسبي المالي.

الفصل الأول:

المعاملات المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي

الفصل الأول: المعاملات المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي

تمهيد الفصل الاول:

تلعب المعاملات المالية الدولية دورا مهما في الاقتصاد العالمي لعصرنا الحالي، حيث إنها نمت بوتيرة متزايدة وذلك بانفتاح العالم للاستثمار الأجنبي والاعتماد على التمويل الدولي بمختلف أنواعه، ومع تطور أدوات المعاملات المالية الدولية، كان على المحاسبة والجهات المخولة لتوحيد اللغة المحاسبية تهيئة البيئة أمامها، باعتبار أن كل معاملة مالية تخضع لقوانين وأنظمة كل دولة.

يعتمد النظام المحاسبي لأي دولة على استراتيجيتها الاقتصادية والسياسية. ولا يمكن أن يكون مستقلا عن البيئة الاقتصادية والسياسية التي تستهدفها، وقد تم تنفيذ العديد من الأعمال حول الربط بين النظم الاقتصادية والمحاسبية. ويوضح هذا الارتباط الحاجة إلى إصلاحات محاسبية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أثناء انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

كما هو الحال في الجزائر فالمخطط المحاسبي الوطني نسخة 35/75 المؤرخة بتاريخ 29 أفريل 1975 وليد بيئة ذات اقتصاد موجه، وكان يستجيب لمتطلبات النظام الاقتصادي السائد أنداك، ومع توجه الجزائر من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد يعتمد على التمويل من الأسواق، وإدراك مستخدمي القوائم المالية أن المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع التوجه الجديد في مجال الاقتصاد، ودخول شركات دولية للاستثمار في الجزائر والاستثمارات الخارجية للجزائر في الأسواق الدولية ، تم تعديل المخطط و الانتقال إلى نظام محاسبي يتماشى مع البيئة الجديدة.

قبل التعمق في موضوع الدراسة يجدر بنا أولا التعرف على مختلف المصطلحات النظرية لدراستنا من أجل ضبط المفاهيم. وعليه تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية المعاملات المالية الدولية.
- **المبحث الثاني:** مدخل نظري للنظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثالث:** المعايير والأنظمة المحاسبية في العالم.

الفصل الأول: المعاملات المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية المعاملات المالية الدولية

لقد ساهمت عملية تحرير التجارة الخارجية، وتدفق رؤوس الأموال في ظهور معاملات مالية جديدة تواكب عصرنا الحالي، ومع تطورها أدت الحاجة إلى التعمق في مصطلحاتها وأدواتها للسماح بانتشارها دوليا بالشكل السليم الذي يعود بالمنفعة على الاقتصاد العالمي، ويمثل مبحثنا الغاية من ذلك.

المطلب الأول: مفهوم المعاملات المالية الدولية

1 تعريف المعاملات المالية الدولية

يعتبر مصطلح المعاملات المالية الدولية مركبا من: "المعاملات المالية" و"الدولية"، وعليه من الأجدر تفكيك المركب وتعريف كل مصطلح على حدة حتى نتمكن من إعطاء تعريف شامل لمصطلح الدراسة:

بالنسبة للمعاملات المالية عرفتها هيئة الأوراق المالية و البورصات (Securities and Exchange Commission): أنها معاملات على الأصول والخصوم المالية بين الوحدات المؤسسية* المقيمة وبينها، وبين الوحدات المؤسسية غير المقيمة[1]؛

كما عرفتها أيضا على أنها إجراء متبادل متفق عليه، يتضمن إما خلق أو التصفية المتزامنة للأصل المالي والالتزام المقابل له، أو نقل ملكية أصل مالي أو حتى الاكتتاب في التزام المدين. في جميع العمليات التي تتجلى من خلالها الأنشطة الاقتصادية، فإن العمليات المالية هي تلك التي تتمثل وظيفتها في إنشاء أو إنهاء علاقة دائن ومدين بين وحدتين[2].

يمكنها ان تتجسد بوسيط (الأوراق النقدية، العملات، الكمبيالات، الأوراق المالية...إلخ)، أو أن تكون عبارة عن اكتتابات في حسابات الأطراف (الودائع، أذون الخزائن، الأسهم والسندات...الخ).

- و يشير المصطلح الثاني إلى العمليات التي تتجاوز الحدود السياسية لدول العالم[3].

*وحدة مؤسسية هي كيان اقتصادي قادر في ذاته على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى، وهو مصطلح يستخدم في المحاسبة العامة.

[1] European system of accounts — ESA, CHAPTER 5, 2010, p 125. Available online at: https://ec.europa.eu/eurostat/esa2010/chapter/view/5/, consulted 27-02-2021 at 12 :30.

[2] European system of accounts — ESA, CHAPTER 5, Op-cit, p 125. Available online at: https://ec.europa.eu/eurostat/esa2010/chapter/view/5/, consulted 27-02-2021 at 12 :30

[3] هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، 2007، ص: 26.

أما المعاملات المالية الدولية فيمكن تعريفها على أنها العمليات التي يتم من خلالها خلق وتبادل وتسديد الديون والأصول النقدية والمالية المرتبطة بعمليات مالية على المستوى الدولي.

كما تم تعريفها في مجال المالية الدولية لكل ما ينبثق عن التبادل الدولي من[4]:

1. تسوية مدفوعات قيم أو أثمان الصادرات والمستوردات ما بين الدول؛
2. تدفق الأموال بشكل قروض او استثمارات من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية بهدف تمويل مشاريع تنموية أو استثمارية مباشرة؛
3. تدفق الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة تسديدا لأقساط وفوائد قروضها المستحقة أو تحويلا لأرباح استثمارات الشركات أو توظيفا لمدخرات مواطني هذه الدول.

كما يعرفها ميزان المدفوعات كحساب مالي* تسجل فيه المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات وأجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. و يبوب الحساب المالي حسب الأداة و الفئات الوظيفية[5].

انطلاقا من مختلف التعاريف للمعاملات المالية الدولية يمكننا أن نعطي تعريفا من خلاله سيتجسد موضوع دراستنا:

المعاملات المالية الدولية هي كل المعاملات على الأصول والخصوم المالية التي تتخطى الحدود المحلية والتي تتمثل في مختلف الأنشطة المالية مثل الاستثمارات الأجنبية باستخدام أدوات مالية كالأسهم والسندات المتداولة في الأسواق المالية الدولية، المضاربة أو التحوط باستخدام المشتقات المالية، والتمويل الدولي باللجوء إلى مختلف مؤسسات التمويل خارج البلد، وفي هذا السياق يتم التعامل بالعملات الأجنبية.

---

[4] هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي،2008، ص:03.

* الحساب المالي هو آخر حساب في السلسلة الكاملة للحسابات التي تسجل المعاملات بين الوحدات المؤسسية، وهو يبين التغيرات الناتجة عن المعاملات في الأصول والخصوم المالية بحسب نوع الأداة المالية، والبند الموازن في الحساب المالي.

[5] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة,2009,ص133.

2 الهيكل العام للمعاملات المالية الدولية

أ **<u>الأصول المالية</u>:** تتكون الأصول المالية من مطالبات و عنصر سبائك الذهب ضمن الذهب النقدي[6]، و تتألف من الحصص الملكية و أسهم صناديق الاستثمار، وأدوات الدين، و المشتقات المالية و خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين ، و الذهب النقدي[7].

ب **الخصوم المالية:** هي مبلغ أو مجموعة مبالغ يدفعها المدين إلى الدائن بموجب شروط التزام ما. وينشأ الخصم (الالتزام) المالي عندما تلتزم وحدة ما (المدين) في ظروف معينة، بتقديم دفعة أو مدفوعات مالية إلى وحدة أخرى (الدائن)[8].

ج **الأدوات المالية:** تضم الأدوات المالية جميع أنواع العقود المالية التي تبرم بين الوحدات. وقد ينشأ عن الأدوات المالية التزام مالي أو قد لا ينشأ بحسب المعاملة. و يمكن التمييز بين الأصول المالية و الأدوات المالية كالتالي[9]:

بعض الأدوات المالية لا ينشأ عنها أصول مالية، ومن أمثلة الأدوات المالية التي لا تدرج ضمن الأصول الضمانات التي تمنح مرة واحدة ولم يجر تفعيلها بعد، والالتزامات غير المتحققة كخطوط الائتمان، والتعهدات بالإقراض، وخطابات الاعتماد.

وعند حيازة سبائك الذهب باعتبارها ذهبا نقديا، فإنها تعتبر أصلا ماليا لا ينشأ بأداة ولا يمثل مطالبة على كيان آخر. وتعتبر أصلا ماليا بسبب دورها كوسيلة من وسائل المدفوعات الدولية.

صنفت لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC المعاملات المالية إلى ثماني فئات: المعاملات في الذهب النقدي و حقوق السحب الخاصة ؛ المعاملات في العملة و الودائع؛ و المعاملات في سندات الدين؛ و المعاملات في القروض؛ و المعاملات في حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار؛

---

[6] European system of accounts — ESA, CHAPTER 5, Op-cit p125, Available online at: https://ec.europa.eu/eurostat/esa2010/chapter/view/5/, consulted 27-02-2021 at 12 :30

[7] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[8] المصرف المركزي الأوربي، الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية، نيويورك 2015، ص265.

[9] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

و المعاملات في نظم التأمين و معاشات التقاعد و الضمانات الموحدة؛ و المعاملات في المشتقات المالية، و خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين؛ و المعاملات في الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع[10].

الشكل الموالي يوضح المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية والمعاملات التي تقوم بها السلطات النقدية (الحكومات). وتجدر الإشارة أن موضوع دراستنا سيكون خاصا بالمعاملات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

الشكل رقم (01): المعاملات المالية الدولية

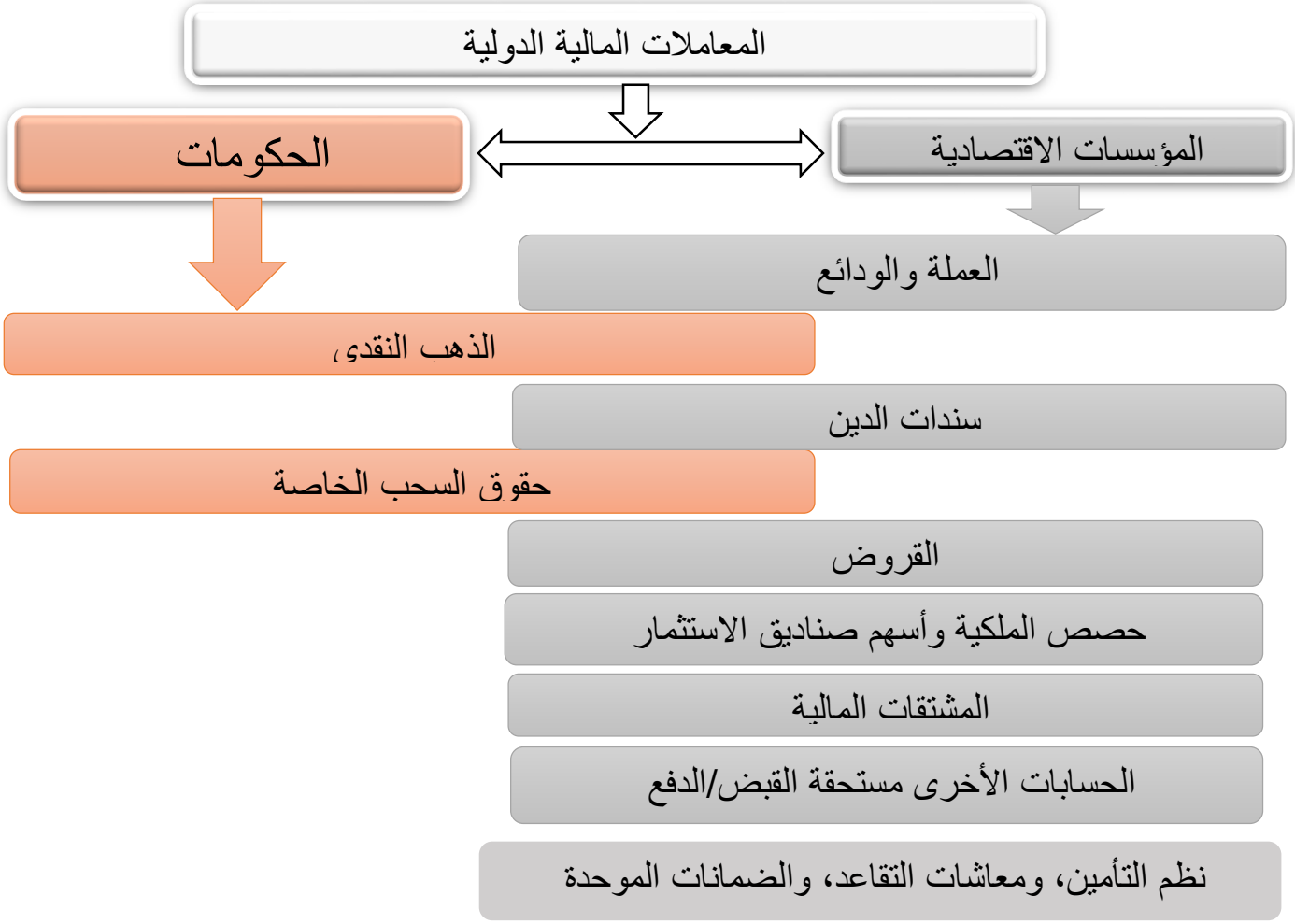

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المذكورة في المرجع التالي:

European system of accounts — ESA, CHAPTER 5,2010, Op-cit ,p 126, Available online at: https://ec.europa.eu/eurostat/esa2010/chapter/view/5/, consulted 27-02-2021 at 12 :30.

[10] European system of accounts — ESA, CHAPTER 5,2010, Op-cit ,p 126,Available online at: https://ec.europa.eu/eurostat/esa2010/chapter/view/5/, consulted 27-02-2021 at 12 :30

المطلب الثاني: أدوات المعاملات المالية الدولية

عرفت الصناعة المالية تطورا كبيرا على الصعيد الدولي و ذلك في شتى المجالات، الأمر الذي أدى إلى تنوع الأدوات المالية الدولية لتتماشى مع ما هو مطلوب في عصرنا الحالي، مجموعة من العوامل ساهمت في تنوعها و تطورها بشكل كبير على المستوى الدولي و ذلك لدفع عجلة التنمية[11]. ونذكر أن أدوات المعاملات المالية لها محيطها الذي تتداول فيه ونقصد بالأسواق المالية الدولية التي تعرف بما يلي:

هي الأسواق التي تفتح أبوابها لأي مستثمر من جنسيات مختلفة و تتعامل بالأوراق المالية شراء و بيعا و التي تكون صادرة من منشآت و هيئات محلية[12]، فهي تعتبر مصدرا دوليا ، يفتح المجال لتوظيف الأموال الفائضة التي تعبر الحدود في شكل استثمارات[13].

و من أهم الأسباب التي أدت الى ظهورها نذكر[14]:

- ظهور أدوات نقدية كسندات الأذينة والكمبيالات ودخولها عالم المعاملات المصرفية خاصة في إيطاليا عام 1175؛
- ظهور مؤسسات مالية وبنوك تحكمها قوانين مكتوبة سنة 1401؛
- ظهور مختلف البورصات في العالم أولها في أنفر ببلجيكا عام 1936م، أمستردام بهولندا عام 1608م، لندن ببريطانيا عام 1666م، ثم باريس بفرنسا 1808 م، الأمر الذي أدى إلى ازدهار المعاملات المالية الدولية في العالم؛
- اتساع المشاريع الاستثمارية الخارجية بفضل النهضة التكنلوجيا، وظهور الثورة الصناعية؛
- ظهور شركات مساهمة ذات الراس المال المفتوح للأفراد لتمويل نشاطاتهم الاستثمارية ؛
- ظهور مصطلح الرأسمالية كنظام اقتصادي مبني على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، مما أدى إلى التوسع في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والاهتمام بالاستثمارات من خلال البحث عن مصادر تمويل متواجدة في مختلف أنحاء العالم؛

---

[11] بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية – تقييم الأسهم والسندات–، دار علي بن زيد للطباعة والنشر – بسكرة– الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص ص 33 –34.

[12] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للنشر– الاسكندرية، مصر، 1999، ص 109.

[13] بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[14] بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص34.

_ انتشار فكرة الاقتراض الخارجي لعجز الشركات والحكومات عن تمويل مشاريعها المحلية، مما أدى الى ظهور مؤسسات متخصصة؛

_ الحاجة الى العملات الاجنبية لمواجهة مختلف الالتزامات المالية الناتجة عن معاملات تجارية ومالية مع أطراف دولية.

1. أدوات المعاملات على الأصول المالية الدولية

لا تختلف أدوات العمليات على الأصول المالية الدولية عن تلك الأدوات المحلية، إلا من حيث نطاق تداولها باعتبارها عابرة الحدود، أما فيما يخص تعريفها أو خصائصها فهي نفسها، في الفقرة الموالية سنقتصر على الأدوات الأكثر شيوعا:

أ **سندات المساهمة Participatory Title :**

تعتبر الأسهم وحقوق توزيع الأرباح وشهادات المشاركة من ضمن سندات المساهمة. وكما يشير اسمها، فإن هذه الأوراق المالية تمثل مساهمة في شركة ما، مما يمنح حاملها حقوقًا معينة داخل هذه الشركة. وهذه الحقوق هي، من ناحية، حقوق التصويت والانتخاب، ومن ناحية أخرى، حقوق الملكية، مثل حق المشاركة في الأرباح. في ظل ظروف معينة، قد تتضمن الأوراق المالية حقوق اكتتاب إضافية. وهي عمومًا لا تخضع للسداد، ولكنها قابلة للتفاوض والتحويل في الأسوق الثانوية[15].

ب **الأسهم:** فيما يلي يتم تعريف الأسهم وأقسامها:

1. **تعريف الاسهم**

يعرف السهم على أنه أداة ملكية قابل للتداول، يمثل جزءا من رأس مال الشركة التي تصدره ، يحمل قيمة اسمية ،عند الإصدار يصدر بقيمة إصدار تزيد عن القيمة الاسمية أو تساويها، و يطلق على الفرق تسمية "علاوة الإصدار"[16]. تتداول في أسواق مالية محلية أو دولية* من خلال لوائح تنفيذية في البورصات ، و من خصائصها أن مدة استحقاقها تكون طويلة الأجل مقارنة بمدة حياة الشركة المصدرة.

[15] Swissbanking, Risques inhérents au commerce d'instruments financiers, Novembre 2019, P : 22.

[16] بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 50

* يعتبر السوق المالي الدولي مكانا، أو هيئة أو آلية تتداول فيها مختلف الأدوات المالية بما فيها الأسهم والسندات الصادرة من شركات مساهمة من جنسيات مختلفة وبعملات أجنبية.

2. أقسام الأسهم:

تصنف الأسهم الى أقسام وفق الاعتبار التي تأخذه[17]، سنذكرها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : تصنيف الأسهم وفق الاعتبار

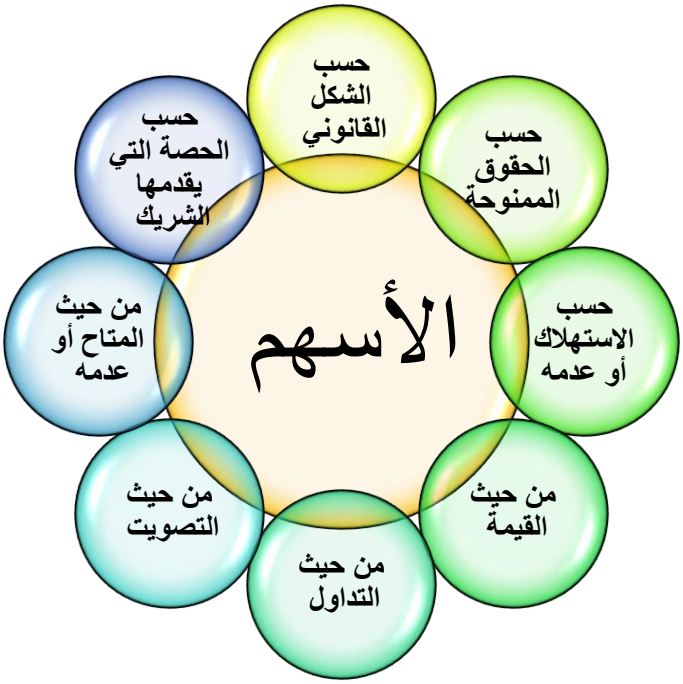

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المذكورة في المرجع التالي:
نادية أبو العزم السيد حسن، مرجع سبق ذكره، 2012، ص 299.

ت ــ محافظ العملات الأجنبية

يوجد نوعان من المحافظ: المحفظة النقدية، والتي تتضمن مزيجا من ودائع و شهادات إيداع بمختلف العملات الأجنبية، و المحفظة المركبة و التي تشمل مختلف العملات الأجنبية مستثمرة في أوراق مالية و نقدية مختلفة محررة بالعملات الأجنبية منها: [18]

_ **محفظة المحور الأوربي:** تشمل الاستثمارات بالعملة الاوربية أي الأورو بالإضافة الى الين الياباني؛

[17] نادية أبو العزم السيد حسن، أنواع الأسهم وأحكام التعامل بها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد الحادي والخمسون، 2012، ص 299.

[18] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017، ص.68

_ **محفظة المحور الأمريكي:** تشمل الاستثمارات بالدولار الأمريكي إضافة إلى الأورو دولار أي الدولار الأمريكي المتواجد بأوروبا؛

_ **محفظة المحور المختلط أو المتوازن:** يشمل مزيجا من العملات الامريكية والأوروبية، يقع الاستثمار في حقوق السحب الخاصة ضمن هذا النوع.

ث ـالمشتقات المالية

1. **تعريف المشتقات المالية:** تعتبر المشتقات المالية أدوات العصر الحالي لانتشارها السريع والرغبة في التعمق في مبادئها ولذلك سنذكر مختلف التعريفات الخاصة بها.

تعريف صندوق النقد الدولي للمشتقات المالية:

أدوات مالية مرتبطة بأصول أو مؤشرات والتي يكون من خلالها المتاجرة بالمخاطر المالية المتعلقة بتلك الأصول و المؤشرات، ويكون ذلك في الأسواق المالية، و يتم تحديد قيمتها عن طريق بيع و شراء المخاطر المالية للأصل أو المؤشر محل التعاقد[19].

وفي تعريف أخر هي منتجات الهندسة المالية الحديثة التي ظهرت مع التطور الاقتصادي والتوجهات الحديثة للأسواق المالية العالمية [20]، فهي عبارة عن أدوات مالية متصلة بأداة أخرى، ما يمكنها من دخول الأسواق المالية من خلال وظائفها كالتحوط من المخاطر أو لغرض المتاجرة[21].

2. أنواع المشتقات المالية

تعددت أنواع المشتقات المالية حيث إنها تشمل عقود الخيارات Options ، العقود المستقبلية Futures Contracts ، العقود الآجلة Forward Contracts ، و عقود المبادلة Swaps ، و سيتم توضيح كل نوع بالتفصيل و على حدة:

1.2 العقود المستقبلية Future Contracts: عبارة عن عقود يتم تداولها في البورصة، يحدد فيها سعر تسليم أصل معين، في تاريخ محدد في المستقبل، وهو شبيه بالعقود الآجلة فيما يتعلق بشروط العقد

[19] شقري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية – الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015 ، ص 166

[20] شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص79.

[21] مصطفى كامل الحجازي، المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، في الفترة 1–2 أفريل 2009، ص ص23–24.

الواجب الالتزام به بين الطرفين تاريخ التسليم. يمكن استخدمها للتحوط من المخاطر، لغرض المتاجرة، أو المضاربة[22]، و يعتبر مجلس شيكاغو (CBOT Chicago Board of Trade) و بورصة شيكاغو ميركانتايل (Chicago Mercantile Exchange- CME) من أكبر البورصات التي يتم تداول العقود المستقبلية فيها[23].

و يمكن تصنيفها كما يلي[24]:

أ **عقود مستقبلية على السلع Commodity futures contracts** : عقد يتكون من طرفين (البائع و المشتري) و الذي يلزم البائع بتسليم مقدار محدد من سلعة متفق عليها في تاريخ محدد من قبل الطرفين إلى المشتري، و من أنواعها نجد: السلع الغذائية، الماشية و اللحوم ، القطن ، الزيوت ، المعادن.....الخ.

ب العقود المستقبلية على أسعار الفائدة Interest Rate Future: هي اتفاق يتجسد بعقد بين المشتري والبائع للعقد، ويكون على أصل يحمل فائدة، ولا يتم بتسليم الأصول فعليا، وأغلب هذه العقود يتم إحلالها قبل تاريخ استحقاقها.

ج **العقود المستقبلية على مؤشرات الأسواق Market Index Futures Contracts**: عبارة عن المضاربة في الأسواق، تتجسد بعقد يحمل المؤشر المفترض مسبقا للتاريخ وسعر محدد، حيث يلتزم فيه المشتري بدفع قيمة للبائع والتي تعتبر قيمة ثانية تحددها البورصة مضروبة في الفرق بين قيمة المؤشر تاريخ إقفال العقد أي آخر يوم يتم التعامل بالعقد وسعر شراء العقد.

---

[22] حيدر علي جراد المسعودي، علاء رضا مهدي الغانمي، مدى تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف – دراسة تحليلية مقارنة–، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14 العدد 57، ص 74.

[23] عقري روزة ، محاسبة الأدوات المالية و حدود تغطية مخاطرها في ظل التقييم بالقيمة العادلة – دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال – أطروحة مقدمة لاستكمال، متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل.م.د)، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2022، ص ص 137–138.

[24] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 137–138.

2.2 العقود الآجلة Forward Contracts : العقود الآجلة عبارة عن نتيجة تفاوض طرفين على شراء أو بيع سلعة أو عملة. يحدد تاريخ البيع في العقد مسبقا، و الذي يشترط الاتفاق إما تسليم البضاعة حالة البيع أو التسوية حالة الشراء [25].

ومن خصائص العقود الآجلة نذكر:

- لا يتم المضاربة بهذا النوع من العقود حيث لا يوجد أسواق ثانوية يتم التداول فيها، إضافة إلى الغرض الأساسي للعقود الآجلة هو الحماية من مخاطر مستقبلية للتقلبات ووجود التزام تنفيذ من قبل الطرفين؛
- شكل العقد غير نمطي: حيث إن شروط العقد يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين وكل عقد يحمل شكلا معينا حسب طرفي الاتفاق. ويجب أن يحمل العقد تاريخ الاستحقاق وسعر التنفيذ بدقة وبمجرد التوقيع لا يمكن الرجوع فيها باعتبارها نهائية؛
- التنفيذ يتم في تاريخ التنفيذ ولا يمكن أن يتم من قبل.

_ يوجد صنفان من العقود الآجلة وهي:

أ **العقود الآجلة لأسعار الفائدة:** تعتبر عقودا تستخدم للحماية ضد تقلبات أسعار الفائدة، حيث يتم الاتفاق على سعر فائدة لقرض معين يتم الحصول عليه في المستقبل.

ب **العقود الآجلة للأسعار الصرف:** تشابه العقود الآجلة لأسعار الفائدة فالغاية من الاستخدام هو الحماية من تقلبات أسعار الصرف حيث يتم الاتفاق على شراء كمية معينة من عملة أجنبية مقابل عملة محلية.

3.2 عقود المبادلة Swaps: هي اتفاقية تتجسد بعقد خارج البورصة بين طرفين لتبادل التدفقات النقدية في المستقبل. تحدد الاتفاقية التواريخ التي يتم فيها دفع التدفقات النقدية والطريقة التي يتم بها حسابها. عادةً ما يتضمن حساب التدفقات النقدية القيمة المستقبلية لسعر الفائدة أو سعر الصرف أو متغير سوق آخر[26]

_ يوجد عدة أنواع من عقود المبادلة، نذكر منها:

[25] حيدر علي جراد المسعودي، علاء رضا مهدي الغانمي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[26] John C. Hull,OPTIONS, FUTURES, AND OTHER DERIVATIVES, EDITION PEARSON,NINTH EDITION, 2015 ,p 152.

أ **عقود مبادلة العملة:** اتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بسداد مبلغ أصل القرض و بدفع الفائدة ، مقابل استلام مبلغ أصل القرض و الفائدة عليه بعملة أخرى[27].

ب **عقود مبادلة أسعار الفائدة:** اتفاق يلتزم به الأطراف بتبادل سلسلة من التدفقات النقدية في المستقبل، حيث يلتزم أحد الأطراف بدفع فائدة ذات معدل متغير، و يلتزم الطرف الثاني بدفع معدل فائدة ثابت[28].

ج **عقود مبادلة السلع:** عقود يلتزم فيه طرف بمبادلة كمية من سلعة قد تكون الذهب مثلا بسعر ثابت مع طرف آخر يلتزم بدفع سعر على نفس الكمية و بسعر السوق المتقلب[29].

4.2 عقود الخيار: عقد الخيار هو عقد مالي مشتق يمنح المشتري الإمكانية، ولكن ليس الالتزام ببيع (خيار البيع) أو شراء (خيار الشراء) كمية محددة من الأصل الأساسي مقابل دفع علاوة (العلاوة هي سعر الخيار) بسعر ممارسة متفق عليه (سعر التنفيذ) وفي تاريخ الاستحقاق المحدد عند توقيع العقد[30].

_ **أنواع عقود الخيارات:** حسب معيار التصنيف نجد عدة أنواع وهي:

أ **من حيث الأداة أو السلعة موضوع العقد:** نذكر الأكثر انتشارا:

- **عقود خيارات أسعار الصرف:** عقود تعطي الحق في شراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية في تاريخ محدد في المستقبل[31].
- **عقود خيارات أسعار الفائدة:** عقود يلتزم فيه أحد طرفي العقد (بائع الحق) بضمان حد أقصى لمعدل الفائدة (لا يتم الزيادة عنه في حالة قيام مشتري الحق بالاقتراض) أو حد أدنى لمعدل الفائدة في حالة قيام مشتري الحق بالاستثمار أو بالجمع بين النظامين و ذلك مقابل مكافأة أو عمولة.[32]

---

[27] برايان كويل، مبادلة العملات، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأول، 2005، ص11.

[28] جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، الطبعة الأول، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2016،ص 57.

[29] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[30] Jérémy Morvan, Marchés et instruments financiers, édition Dunod 2009,p 01.

[31] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[32] شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص89.

ب حسب أطراف العقد : نجد ثلاثة أنواع و هي[33]:

- **عقد خيار الشراء(Call Option):** عقد يستخدمه المشتري في توقعه من ارتفاع أسعار الأسهم والسندات في السوق مثلا من خلال شراء كمية منها، ويعبر عنه باستخدام حقوق الشراء لغاية المضاربة والمتاجرة.
- **عقد خيار البيع (Option Put):** عقد يعطي للمشتري الحق ببيع الأسهم محل التعاقد مثلا في حالة توقع انخفاض أسعارها لمحرر العقد بسعر محدد و تاريخ محدد، و تدخل ضمن عمليات المضاربة.
- **عقد خيار مزدوج (Double Option):** عقد يعطي لحامل العقد أن يكون فيه بائع الأوراق المالية أو مشتريها ، فإذا انخفضت كان بائعا ، و إذا ارتفعت كان مشتريا.

ت حسب تاريخ تنفيذ العقد: يوجد نوعان من الخيارات و التي تصنف حسب تاريخ تنفيذ حق الاختيار، و هي[34]:

- ✓ **عقود الخيارات الامريكية:** هي العقود التي يكون فيها تنفيذ حق الاختيار في أي وقت من سريان العقد.
- ✓ **عقود الخيارات الاوربية:** هي العقود التي يكون فيها تنفيذ الحق في الاختيار فقط عند انتهاء صلاحية العقد.

3. العمليات على المشتقات المالية

في الأصل، كانت المشتقات المالية تهدف إلى تحوط الشركات من المخاطر المالية مثل الزيادة في أسعار المواد الخام أو مخاطر الصرف الأجنبي. حاليًا، يمكن استخدام جميع الأدوات المشتقة في أحد السياقات الثلاثة التالية:

_ **التغطية:** قد يقرر المستثمر استخدام عقد للتحوط من المخاطر الناجمة عن التقلبات في الأصل الذي يشمله العقد[35].

---

[33] شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص89.

[34] شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[35] BELLALAH M., et SIMON Y., **Option, Contrat à terme et gestion de risque**, 2 ème édition, economica, Paris, 2003.

- **المضاربة:** يمكن للمستثمر استخدام العقد للمضاربة، وعليه أن يُنَمِّيَ رأس ماله من خلال توقع تطور الاقتصاد بدقة[36].
- **المراجحة:** قد يسعى المستثمر إلى استخدام المشتقات لتحقيق المراجحة، بهدف كسب المال دون مخاطرة ، من خلال الاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف أو أسعار الفائدة أو غيرها ، فمثلا: إذا كانت تكاليف شراء أسهم تمثل 100 جنيه في لندن و 143 دولارًا في نيويورك وسعر الصرف 1.435 ، فمن الممكن استخدام المراجحة من خلال شراء أسهم في نيويورك بالدولار وإعادة بيعها في لندن.[37]

2. أدوات العمليات على الخصوم المالية (أدوات التمويل الدولي)

أ السندات Bonds :

يعرف السند على أنه أداة دين في شكل وثيقة على الجهة المصدرة ، يلتزم المصدر لها بدفع قيمة الدين كاملة لصاحب هذه الأداة في تاريخ محدد وبفائدة ثابتة، ، وهو طويل الأجل عادة تتراوح مدته ما بين عشر سنوات الى ثلاثين سنة[38]. سنذكر أهم أنواع السندات في الشكل الموالي:

[36] Meriem BOUZEGHOUB, Amyra TOUATI, LES PRODUITS DERIVES, REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES, Numéro Spécial 01, 2017, p 185 -186.

[37] Meriem BOUZEGHOUB , Op Cit ,p 185 -186.

[38] أحمد بن عبد الله بن إبراهيم أل طالب، الأسهم والسندات – حقيقتها وحكمها –، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم المنيا، سنة 2023، ص:671.

الشكل رقم (03): أهم أنواع السندات

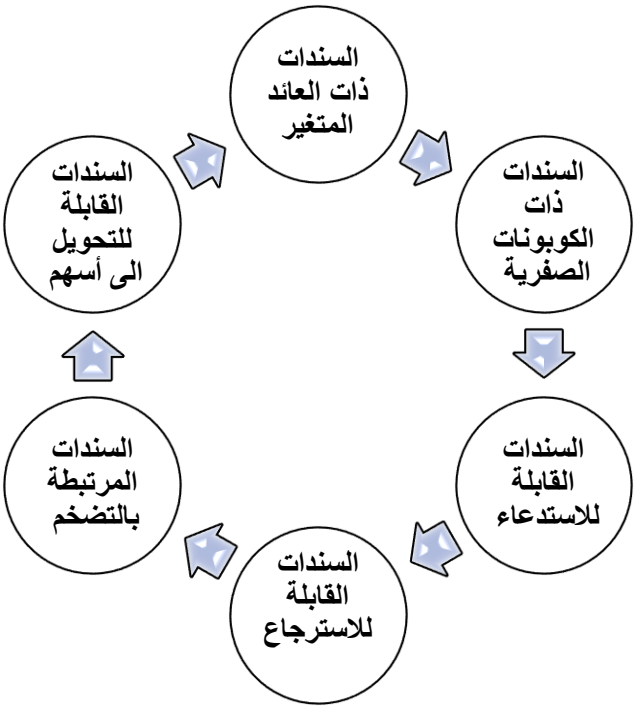

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع التالي:

أحمد سامي، وليد جمعة، مبادئ الاستثمار في السندات، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (35)، 2022، ص ص 11-15.

_ **أشهر السندات الدولية:** تعتبر السندات التي تصدرها الحكومة الامريكية من أشهر أنواع السندات المتداولة عالميا، و ذلك راجع لحصتها السوقية ، تليها السندات الأوروبية، ثم السندات الآسيوية[39].

ب **أذونات الخزينة Treasury Bills** : تعتبر أذونات الخزينة أدوات دين تصدرها الحكومات، الامر الذي يجعلها منعدمة المخاطرة، الغاية من إصدارها الاقتراض، ومن خصائصها أنها قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهرا، تباع عن طريق المزاد العلني، تتمثل الفائدة التي يحصل

[39] بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكر، ص 67.

عليها المقرض في قيمة الفرق بين ما دفعه عند الشراء و القيمة الاسمية التي يتلقاها عند تاريخ الاستحقاق[40].

ت **شهادات الإيداع الدولية International certificates of deposit** : تعرف شهادات الإيداع الدولية على أنها أوراق مالية تتداول في السوق الدولي، و تصدر باتفاق مبرم ما بين الشركات المحلية المصدرة للأوراق المالية و بنوك الإيداع، لتمنح الأخيرة تسهيلات للتعامل بها و إمكانية تداولها دوليا، تحتفظ بها بنوك الإيداع كدليل على ملكية أسهم الشركة، و يتم تداولها من قبل الجمهور بعملة أجنبية، يوجد نوعان من شهادات الإيداع هما : إيصالات الإيداع الامريكية (American depositary receipts) و ايصالات الإيداع الدولية (Global depositary receipts)[41].

ث **المقبولات المصرفية Banker's Acceptances** : تعتبر المقبولات المصرفية أدوات دين تشبه الشيكات، يتم استخدامها في ميدان التجارة الخارجية و الداخلية من أجل التمويل، تصدرها الشركات و يكون فيها البنك وسيطا يمنح قبوله بختم الأداة المالية بعبارة " مقبول" ، و عليه يقوم بدفع ما على الشركة من دين لحساب شخص ثالث ،و يكون مبلغا محددا، و تاريخ استحقاق الأداة يكون أيضا محددا، تعتبر المقبولات المصرفية أداة قصيرة الأجل[42].

ج **عقود الإيجار التمويلية Financial Leasing Contracts:**

أطلق المشرع الجزائري في الامر 11/03 المتعلق بقانون النقد و القرض المعدل و المتمم تسمية " القرض الايجاري"، أما المشرع المصري أطلق عليه تسمية " التأجير التمويلي" ضمن قانون 01 يونيو 1995، في

---

[40] مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، الجزء الأول، كنوز أشبيليا- الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص 267-268.

[41] م.م. نوفل رحمن ملغيط الجبوري، التنظيم القانوني لشهادات الإيداع الدولية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد/33، حزيران/2017م، ص 753.

[42] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية – الإسكندرية- ، 2002، ص125.

حين سماه المشرع الفرنسي تسمية "Crédit-Bail "، و رغم اختلاف التسميات يبقى التعريف نفسه، لاكن الاحكام المتعلقة به تختلف من دولة الى أخرى.[43]

و يعرف حسب المشرع الجزائري ب " يعتبر الاعتماد الايجاري موضوع هذا الامر، عملية تجارية و مالية ، يتم تحقيقها من قبل البنوك و المؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا و معتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقطاع العام أو الخاص و تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، و تتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية.[44]

و من الضروري التمييز بين عقد الإيجار التمويلي و عقد الايجار البسيط ،و الذي يعرف على أنه كل عقد إيجار لا يعتبر عقد إيجار تمويلي[45]، و من خصائص عقد الإيجار التمويلي نذكر[46]:

- تحويل ملكية الأصل قانونيا في نهاية مدة الإيجار للمستأجر؛
- عقد الإيجار يشير إلى وجود خيار الحصول على الأصل أو الملكية قانونيا في نهاية العقد، وبسعر منخفض للتحقيق إمكانية ممارسة الخيار؛
- تغطية مدة الإيجار الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل؛
- يجب أن تكون القيمة الحالية للمدفوعات عند تاريخ إبرام العقد تعادل كل قيمة الأصل؛
- تحمل الخسائر الناتجة عن إلغاء المستأجر عقد الإيجار، والأخير هو الذي يتحملها؛
- المكاسب والخسائر للقيمة المتبقية من الأصل تعود للمستأجر؛
- قابلية تمديد فترة الإيجار للمستأجر بمبلغ يقل عن القيمة السوقية.

---

[43] ميلود بورحلة ، المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي حسب المرجعية المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد : 08 – العدد : 04/ (ديسمبر 2020) ، ص 52.

[44] ميلود بورحلة ،مرجع سبق ذكره، ص 53.

[45] حنان معلى، نبيل قطاف، عقد الإيجار بين النظام المحاسبي المالي و التشريع الجبائي الجزائري- عقد بيسكو فروي و بنك سوسيتي جنرال الجزائر " نموذجا"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد: 11 العدد : 02 السنة 2022،ص: 859.

[46] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

ح **القروض**

على الرغم من أن الاعتماد على التمويل قد انخفض إلى حد ما بسبب نمو أسواق رأس المال، إلا أنه يظل عنصرا رئيسيا في تمويل الشركات في معظم البلدان. ويمكن توفير ذلك إما داخل المجموعة من شركات تجارية أو مالية ذات صلة أو من أدوات تمويل خارجية[47]، فهو يعرف على أنه الثقة الممنوحة من طرف المصرف تجاه شخص أو مؤسسة للتصرف بمبلغ معين من النقود في فترة زمنية محددة، كما يقوم المقترض بالتزام بالدفع للمصرف عوائد في شكل نسبة من الفوائد، العملات، والمصاريف[48]. ونجد عدة أنواع تصنف حسب النشاط الاقتصادي، حسب الفترة الزمنية، وحسب نوع الضمان، استخلصنا كل صنف في الأشكال التالية:

الشكل رقم (04): أنواع القروض حسب النشاط الاقتصادي

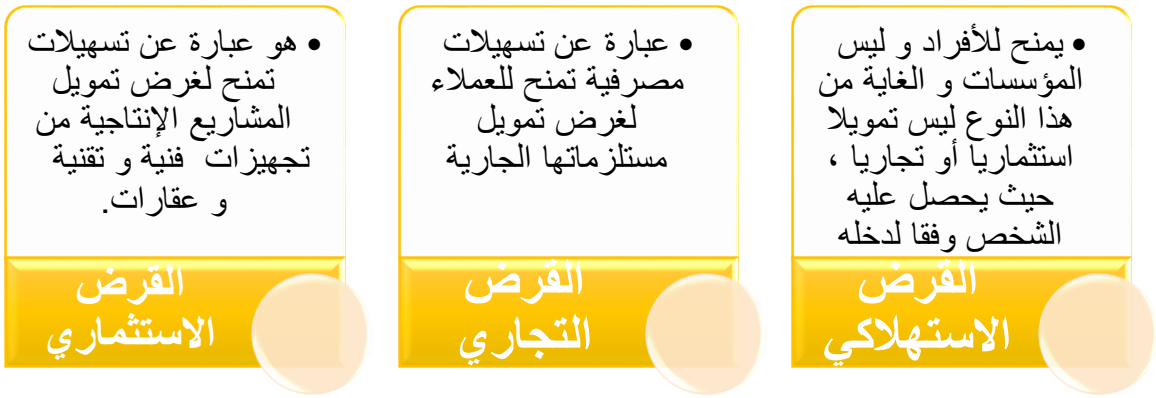

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا للمعلومات المذكورة في المرجع التالي:
حنان معلى ونبيل قطاف، مرجع سبق ذكره ص ص: 200-201.

[47] Clifford Chance LLP, Capital markets and funding, Treasurer's Companion, p 51.

[48] أ.لوراتي إبراهيم، القروض البنكية و إجراءات منحها، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – 31(2) ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص: 199.

الشكل رقم (05) : أنواع القروض حسب الفترة الزمنية

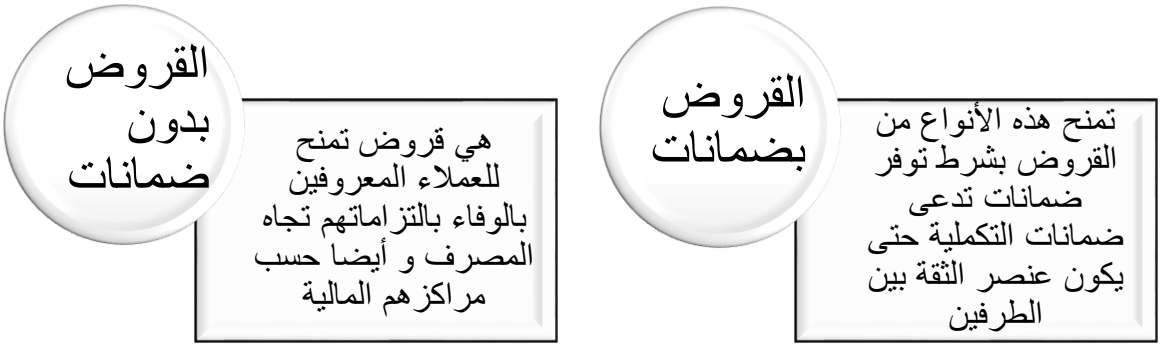

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للمعلومات المذكورة في المرجع التالي:

حنان معلى ونبيل قطاف، مرجع سبق ذكره، ص: 201

الشكل رقم (06) : أنواع القروض حسب نوع الضمان

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا للمعلومات المذكورة في المرجع التالي:

حنان معلى و نبيل قطاف، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

كما نجد صنفا آخر من القروض يمكن تصنيفها كنوع آخر من القروض لتواجدها فقط في الأسواق المالية الدولية لتميزها بعملة الدولار الأمريكي وهي:

خ **قروض اليورو دولار Eurodollars** : تعرف على أنها قروض في شكل ودائع بالدولار الأمريكي في البنوك خارج الولايات المتحدة الامريكية، أو في البنوك الغير الامريكية داخل الولايات المتحدة

الامريكية، وتستطيع البنوك الامريكية الاقتراض من الودائع لدى البنوك الأخرى الأجنبية: أو من فروع البنوك الامريكية في الخارج عند حاجتها لموارد تمويلية[49].

_ **ملاحظة:** هناك أدوات مالية أخرى لا تقيد ضمن الأصول المالية لتميزها بخصائص مختلفة عن الخصائص الواجب توفرها في الأصول المالية، نذكر منها: [50]

- ✓ الأصول والخصوم المشروطة هي ترتيبات مالية تعاقدية بين الوحدات الاقتصادية، لا ينشأ عنها متطلبات غير مشروطة سواء بأداء مدفوعات أو بتقييم أشياء أخرى ذات قيمة. ولا تقيد هذه الترتيبات ضمن الأصول أو الخصوم المالية قبل الوفاء بشرط (شروط). ومع ذلك، يمكن أن يكون لها أثر اقتصادي على الأطراف المعنية لما يترتب عليها من حقوق أو التزامات معينة قد تؤثر على القرارات في المستقبل. وبالتالي، يمكن تقديم معلومات تكميلية عن الأصول أو الخصوم المشروطة المبيعة لطرف آخر تحت بند العقود وعقود الإيجار والتراخيص ولا تدرج في وضع الاستثمار الدولي، ولا يقابلها خصم.

- ✓ رغم عدم التأكد من قيمة المدفوعات المستقبلية الناشئة عن حصص الملكية، والمشتقات المالية، والأدوات المربوطة بمؤشر، واحتياطيات التأمين، ومخصصات الضمانات الموحدة، فإنها تقيد ضمن الأصول المالية، وليس ضمن الأصول المشروطة. ورغم وجود خصوم في هذه الحالات، فإن المبالغ مستحقة الدفع تعتمد على أحداث لاحقة.

- ✓ ورغم أن خطوط الائتمان، وخطابات الاعتماد، والتعهدات بالإقراض تضمن توفر الأموال، لا ينشأ أي أصل مالي (أي قرض) إلى أن تقدم الأموال بالفعل. ولا تعتبر خطابات الاعتماد تعهدات بالدفع إلا عند تقديم مستندات معينة ينص عليها العقد وتضمن تسهيلات إصدار السندات الإذنية قدرة الأطراف المعنية على بيع ما تصدره من أوراق مالية قصيرة الأجل وقيام الشركات المالية التي تقدم هذه التسهيلات بشراء أي سندات إذنية لا تباع في السوق. ولا تحصل الشركة المالية التي تقدم هذه التسهيلات على

[49] بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان ، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[50] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

أصل فعلي يمكن قيده في الميزانية العمومية إلا بعد إتاحتها الأموال المطلوبة. ويعتبر رأس المال السهمي غير المدفوع مشروطا ما لم يكن هناك التزام بدفع المبلغ.

- ✓ ولا تقيد المبالغ التي تُجنَّب في حسابات الأعمال التجارية لتغطية خصوم مستقبلية أو نفقات مستقبلية ضمن الخصوم. ولا يدرج صراحة ضمن الأصول والخصوم المالية إلا الخصوم الفعلية الجارية المستحقة لطرف آخر أو أطراف أخرى. وأي تدفق مستقبلي للإيرادات، كتحصيلات الضرائب أو مقبوضات الإتاوات في المستقبل، لا يقيد ضمن الأصول المالية.

المطلب الثالث: المخاطر المتعلقة بالمعاملات المالية الدولية

هناك عدة عوامل تؤثر على المعاملات المالية الدولية، والتي ترجع إلى اختلاف البيئة المتواجدة فيها من ظروف اقتصادية، مالية وسياسات نقدية، حيث إن اللجوء اليها يعتبر سلاحا ذا حدين لمختلف المخاطر المرتبطة بها، سنعرض من خلال المطلب الثالث المخاطر الأساسية التي تواجه المعاملة المالية بصفة مستمرة، وذلك لاختلاف تواجدها.

1. مخاطر سعر الصرف

يلجأ المستثمرون لتنويع استثماراتهم الى أسواق مالية أجنبية، لشراء أدوات مالية بعملات مخالفة لعملاتهم، فمثلا يقوم مستثمر بريطاني بشراء سندات مقوما بالعملة الامريكية أي مخالفة للعملة المحلية المتمثلة في الجنيه الإسترليني، فمن بين المخاوف التي يقابلها انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني تاريخ استحقاق التدفقات النقدية للسند، فسيستلم مبلغا أقل من الجنيه الإسترليني وهذا ما يعرف بمخاطر سعر الصرف[51]. والذي يعرف بما يلي:

- **تعريف سعر الصرف** : هو السعر الذي من خلاله يتم استبدال عملة ما بعملة أخرى[52]، ففي حالة شراء سلعة معينة من بلد ما تسديدها يكون بعملة البائع المتعامل بعملة مخالفة لعملة المشتري، يتطلب تحديد

[51] أحمد سامي، وليد جمعة، مبادئ الاستثمار في السندات، صندوق النقد العربي، سنة 2022، ص 35.

[52] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر2009، ص 942.

سعر الصرف أو عدد الوحدات المحلية إلى العملات الأجنبية. يعتبر سعر الصرف ذا تأثير كبير على المعاملات الاقتصادية الدولية باعتباره من أهم المتغيرات الاقتصادية[53].

_ **أنواع سعر الصرف**

أنواع سعر الصرف عديدة ما بين الحقيقي والحقيقي الفعلي، والتطرق لمختلف أنواعه يساعد على فهمه:

أ **سعر الصرف الاسمي Taux de Change Nominal** : هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، بعبارة أخرى عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل شراء وحدة واحدة من العملة الوطنية[54]، فهو يمثل نسبة تبادل عملة بلد ما تجاه عملة بلد آخر[55].

يمكن تحديد سعر الصرف الاسمي وفقا للطلب و العرض للعملة في سوق الصرف، و يتم في لحظة زمنية معينة ، ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى : **سعر الصرف الاسمي الرسمي** و هو المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، و **سعر الصرف الاسمي غير الرسمي** المتداول في الأسواق الموازية، و المفهوم من ذلك أنه يمكن أن نجد أكثر من سعر اسمي لعملة ما في بلد واحد و في نفس الوقت [56].

ب **سعر الصرف الحقيقي Taux de Change Réel:** هو ذلك السعر الذي يعطي القيمة الحقيقية للعملة المحلية. كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد[57]. ويمكن حسابه على أساس الأسعار النسبية للاستهلاك، أو على أساس شروط التبادل التجاري الدولي، أو التبادل التجاري الداخلي[58].

---

[53] دوحة سلمة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور االثالث في العلوم التجارية – تخصص تجارة دولية–، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015، ص 09.

[54]مطر موسى سعيد، وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، 2002، ص 43.

[55] عثمان مصطفى محمد، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص8.

[56] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

[57] دوحة سلمة، مرجع سابق، ص 09.

[58] الوليد أحمد طلحة، سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية و التطبيق، صندوق النقد العربي، العدد 99–2022، ص 08.

ج **سعر الصرف الحقيقي الفعلي: Le Taux de Change Effectif Réel** هو السعر الذي يحسب انطلاقا من متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، و يخضع الى تصحيح لإزالة أثر التغيرات التي تطرأ على الأسعار النسبية ، حتى يعتمد عليه لقياس تنافسية البلد بالنسبة للخارج[59].

د **سعر الصرف التوازني:** هو السعر السائد في بيئة مستقرة اقتصاديا، فهو يمثل توازن ميزان المدفوعات بصفة مستديمة[60].

2. مخاطر سعر الفائدة

يمثل السعر الذي يستلزم المقترض دفعه مقابل اقتراضه للأموال في مدة زمنية معينة محددة في العقد، ويمثل نسبة بين التكلفة النقدية للاقتراض على المبلغ المقترض، عادة ما يكون إما عائدا على الأموال المقترضة أو تكلفة. و يعرف أيضا بسعر إعادة الخصم الذي يمثل المقابل من إعادة خصم الأوراق التجارية أو تقديم القروض في أجل قصير، و الذي يتحصل عليه البنك المركزي ، فهو لا يتمثل في سعر الفائدة الموجه للاستثمار بل من أجل التحكم بالسيولة.[61].

يقصد بمخاطر سعر الفائدة التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة للأصول المالية، والتي تؤثر على تداولها في الأسواق المالية[62]، و يختلف التأثير بين الأصول ذات الدخل الثابت حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة ينعكس سلبا عليها من خلال رغبة المستثمرين التخلص منها و التوجه الى أدوات السوق النقدي بأسعار مرتفعة و حالة العكس صحيحة ، أما الأصول ذات الدخل المتغير كالأسهم فأثبتت الدراسات وجود ارتباط عكسي بين أسعار الأسهم مثلا و أسعار الفائدة فالزيادة في معدل الفائدة يؤدي إلى تراجع الاستثمار بسبب الزيادة في التكاليف مما يزيد نسبة المخاطرة[63].

---

[59] دوحة سلمة، مرجع سابق، ص11.

[60] عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون . نوفمبر 2003، ص07

[61] نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990 –2015، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء،2017، ص09.

[62] Bourachot H., Renouard G., et all, 100 fiches pour comprendre la bourse et les marches financiers, Breal Edition, Paris, p 116.

[63] سليمة حشايشي، نحو نموذج مقترح لتقييم الأصول المالية في الأسواق المالية العربية – دراسة قياسية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس/ سطيف 1، 2017–2018، ص23.

3. مخاطر السيولة

تعرف السيولة على أنها النقود المتوفرة في الأسواق المالية والاقتصادية، والتي تسمح بالاستثمار، فالزيادة في السيولة تسمح بزيادة الشراء والطلب على السلع وأدوات الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الأرباح، و الذي ينعكس بإيجاب على أسعار الأسهم[64].

و في تعريف آخر: يقصد بها السيولة المتعلقة بالورقة المالية و التي تسمح للمشتري و البائع بإبرام صفقة مالية في شكل سريع و سعر يقارب الصفقة التي أبرمت من قبل، و التي تخص نفس الورقة، فهذا يعني أنه يجب توفر عنصرين أساسيين في السيولة و هما: سهولة التسويق، و استقرار الأسعار من صفقة لأخرى[65].

و للسيولة أنواع، نذكر تعريف النوع ذات الصلة مع دراستنا و هو سيولة السوق المالي: الذي يعني إمكانية تتداول الأوراق المالية بشكل يسمح للمستثمرين بيع ممتلكاتهم من أوراق مالية بتكلفة منخفضة، و تغيير ضئيل على الأسعار مما يعطي مرونة في الأسواق المالية[66].

يقصد بمخاطر السيولة احتمال عدم الإمكانية على تحويل الأوراق المالية إلى سيولة بطريقة سريعة ودون انخفاض سعر بيعها عن السعر الأصلي لشرائها[67]، و تجدر الإشارة إلى مخاطر السيولة على أنها لا تؤثر على الراغبين في تسييل أوراق بحوزتهم بل أيضا كبار المستثمرين و صناديق التحوط الذين يتوجب عليهم بشكل دوري تقييم محافظهم وفقا لأسعار السوق[68].

4. مخاطر التضخم:

يعرف التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية يشهد فيها اقتصاد بلد ما ارتفاعا في مستوى أسعار السلع والخدمات الأساسية المستهلكة من طرف جميع المواطنين، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين من

---

[64] أحمد محمد فرحات، دراسة العلاقة بين تحركات أسعار الأسهم والتغيير غير المتوقعة في العوامل الاقتصادية الكلية – دراسة تطبيقية –، جامعة مصراته، ص 31.

[65] سليمة حشايشي ، مرجع سبق ذكره، ص33.

[66] عبد الناصر إبراهيم نور، تأثير مبادئ الحاكمية المؤسسية على سيولة سوق الأسهم– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية–، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، أفريل 2016 ، ص254

[67] سليمة حشايشي، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[68] أحمد سامي، وليد جمعة، مبادئ الاستثمار في السندات، صندوق النقد العربي، 2022، ص: 35.

خلال انخفاضها، ويكون ذلك بشكل مستمر وليس مؤقتا، و لا يعتبر ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الغير الضرورية و التي لا تمس جميع شرائح المجتمع تضخما[69].

للتضخم تأثيرات سلبية على تداول الأوراق المالية والاستثمار الخارجي الغير المباشر، حيث إن ارتفاع معدل التضخم يعتبر مؤشرا سلبيا يبعد المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الدول ذات الاقتصاد المتأثر بالتضخم، فكلما ارتفع معدل التضخم فمعدل الاستثمار الأجنبي ينخفض ويعتبر العكس صحيحا[70].

المبحث الثاني: مدخل نظري للنظام المحاسبي المالي

شهدت المحاسبة في الجزائر عدة تعديلات من مخطط محاسبي وطني يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الموجه الى نظام محاسبي مالي يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الحر، وتوحيد اللغة المحاسبية من مصطلحات وقواعد، في المبحث الموالي سنذكر أهم التعديلات الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني، أسباب التوجه نحو نظام محاسبي مالي، مع التمعن في ماهية النظام المحاسبي المالي.

المطلب الاول: التعديلات الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني *PCN نسخة 75-35

أ نقائص المخطط المحاسبي الوطني

كان المخطط المحاسبي الوطني يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني، برامج التخطيط، ولم يلبِّ احتياجات المؤسسات فيما يخص عملية التسيير والإرشاد. وشملت هذه النقائص الجوانب التالية: [71]

1. **نقائص الجانب المفاهيمي:**

- جماد المفاهيم المحاسبية لغياب إطار مفاهيمي بشكل واضح؛

---

[69] رانيا شيخ طه ، التضخم – أسبابه، أثاره و سبل معالجته–، صندوق النقد العربي، 2021،ص 05.

[70] طلال عبد الكريم القرعان، العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بورصة عمان خلال الفترة (2008-2018) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، 2020، ص 62.

* Plan Comptable National.

[71] بن صابر سليمان أسماء، بندي عبد الله عبد السلام، أثر الاصلاحات الاقتصادية المتبناة في الجزائر في إعادة النظر في النظام المحاسبي للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث، ص ص 290-292.

- الهدف من المعلومة المحاسبية: توجه المخطط المحاسبي الوطني كان نحو خدمة الاقتصاد الكلي، من خلال عرض مختلف التكاليف حسب طبيعتها، الأمر الذي جعله عاجزا أمام التغيير في البيئة الاقتصادية الجديدة، والهدف من المعلومة الاقتصادية التي أصبحت تلبي احتياجات المستثمرين؛
- مبادئ محاسبية غير واضحة؛
- مفاهيم محاسبية غير واضحة: كالأصول، الخصوم، النواتج، التكاليف. وأسس الاعتراف بها.

2. نقائص الجانب العملي

- الإطار المحاسبي: غياب العديد من الحسابات المحاسبية التي تحتاجها المؤسسة، نظرا لتطور نشاطاتها الاقتصادية؛
- عملية تصنيف الحسابات: فيما يخص تصنيف الحسابات عرف المخطط المحاسبي الوطني العديد من النقائص حيث إنه لا يفرق بين الأصول والخصوم المتداولة، ومع غير المتداولة، كما أنه يعتمد في تعريفه للحسابات 4.3.2 على الجانب القانوني، ويلغي الجانب المادي؛
- غياب تطبيق بعض المبادئ المحاسبية كمبدأ الأهمية النسبية، حيث إن التقارير المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات لا تأخذ بعين الاعتبار حجمها أو نشاطها؛
- فرض عملية جرد دائمة من طرف المخطط المحاسبي الوطني بطريقة غير مدروسة، حيث إن العملية تتطلب توفر المؤسسة على نظام معلومات متكامل لجميع وظائفها، الأمر الذي غاب عن المخطط المحاسبي الوطني؛
- أساليب التقييم المحاسبي: غياب العديد من التعاريف الخاصة بالتقييم منها: تكلفة الإنتاج، تكلفة الشراء...الخ.
- غياب المعالجة المحاسبية للعديد من العمليات الاقتصادية في المخطط المحاسبي الوطني مثل: عقود الإيجار....الخ.

ب تعديلات على المخطط المحاسبي الوطني للفترة ما بين 1975 و2007

تميزت الفترة ما بين 1975 المتمثلة في تاريخ صدور المخطط المحاسبي الوطني الى نهاية سنة 2007 المتمثلة في تاريخ صدور النظام المحاسبي المالي، بعدة تعديلات فرضتها الظروف الاقتصادية أنداك، ومن أهم التعديلات: [72]

- **منشور وزارة المالية:** الصادر من – مديرية المحاسبة – رقم 185/89 المؤرخ بتاريخ 24 ماي 1989 الذي عالج ما يلي:

1. **المساهمات:** هدفه التفرقة ما بين أنواع المساهمات المستحقة والغير المستحقة، التمييز ما بين الشركاء ذوي الحصص العينية وبين الشركاء ذوي الحصص النقدية، وأيضا بين الشركاء الغير المقدمين.
2. **الأموال لدى الموثق:** نص المنشور بخصوص الأموال المودعة لدى الموثق بتسجيلها في الحساب الفرعي الخاص بنقديات، والنقاش كان مفتوحا حول وضعية الحساب، ومدى مراعاة السيولة الخاصة بالأموال المودعة فيه.
3. **الاقتراضات السندية:** يسجلها المنشور في فئة الديون الاستثمارية في الحساب الفرعي 522.
4. **العمليات المتعلقة بسندات المساهمة:** ينص المنشور بخصوص سندات المساهمة إلى ضرورة تجزئته الى حساب فرعي خاص بالأسهم، وآخر بسندات استثمارية.
5. **توزيع الارباح:** تخصيص حسابات فرعية لكل من:
   - ✓ العوائد من الأسهم الواجبة الدفع؛
   - ✓ العوائد الخاصة بالعمال؛
   - ✓ مقابل الحضور لأعضاء مجلس الادارة؛
   - ✓ حصص الأرباح لأعضاء مجلس الادارة.

[72] مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية – العدد الرابع ديسمبر 2008، ص ص 200–201.

- **منشور وزارة المالية:** الصادر من– مديرية المحاسبة – رقم 635/90 المؤرخ بتاريخ 11 مارس 1990، الخاص بكيفية التسجيل المحاسبي للمراحل المتعلقة بحساب حصة العمال من الأرباح السنوية للمؤسسة.
- **تعليمة وزير المالية:** رقم 001/95 المؤرخة بتاريخ 02 أكتوبر 1995 التي تنص على توافق تطبيق أحكام المخطط المحاسبي الوطني بنشاطات صناديق المساهمة، والتي حددت كيفية التكفل المحاسبي بالعمليات التالية:

1. العمليات على أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية، المتمثلة في رأسمالها؛
2. مساهمات الدولة في شكل أموال لدى الشركات التابعة لها، من أجل تطويرها أو تطهيرها ماليا؛
3. العوائد من الأسهم أو من حصص أرباح الشركات الخاصة بصناديق المساهمة، والتي تعتبر المالكة للشركات؛
4. العوائد المالية الخاصة باستثمارات الصناديق في مختلف المؤسسات المالية والبنوك؛
5. الحسابات الجارية الخاصة بالشركاء.
6. حسابات القيم المنقولة: نصت التعليمة على فتح حسابين:

_ الحساب 41: (القيم المنقولة المسيرة لحساب الغير والعمليات الملحقة بها)

_ الحساب 51: (القيم المنقولة المحتفظ بها لحساب الغير والعمليات الملحقة بها)

المطلب الثاني: أسباب التوجه نحو نظام محاسبي مالي

مرت الجزائر بتغيرات جذرية في عدة مجالات، وبالأخص الاقتصاد حيث توجهت من النظام الاشتراكي أي الاقتصاد الموجه الى نظام اقتصاد السوق، مما أنتج عدة نقائص في المخطط المحاسبي الوطني، الذي عجز على تلبية متطلبات النظام الاقتصادي الجديد[73]. وظهور مصطلح العولمة الاقتصادية انعكس على عولمة المحاسبة باعتبارها لغة الأعمال والاستثمار على جميع الأصعدة: محلية، إقليمية، ودولية.[74] مما

[73] بن صابر سليمان أسماء، مرجع سبق ذكره، ص278.

[74] ألاء مصطفى الاسعد، المعايير المحاسبية و التغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013،ص 263.

أنتج معايير محاسبية دولية تواكب متطلبات العولمة الاقتصادية من جهة، وتوحد اللغة المحاسبية من جهة أخرى، أما في الجزائر فنتجت عن التغيرات النظام المحاسبي المالي.

وعليه نذكر أهم أسباب توجه الجزائر إلى نظام محاسبي مالي مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية[75]:

1. الأسباب الخارجية

- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوربي وحتى معظم باقي الدول في العالم، وباعتبار أن الجزائر لها علاقات تجارية واقتصادية مع الخارج كان عليها التوافق مع المعايير المستخدمة من قبل الاتحاد، إضافة الى ذلك تطبيق المعايير يعتبر من بين متطلبات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والذي يمثل مشروع للجزائر؛
- تحولت مهمة الدولة من دور الراعي للقطاع الخاص، الى المشرفة عليه؛
- اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للبحث عن موارد مالية جديدة؛
- الامتثال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) شرط من شروط الاستفادة من الخدمات في الأسواق المالية الدولية؛
- استخدام معلومات محاسبية معدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) تساعد في تسهيل نقل المعلومات و تجميعها للشركات المتعددة الجنسيات.

2. الأسباب الداخلية

- تحول دور الدولة من فعال في تنشيط الاقتصاد الوطني إلى منظم في الميدان الاقتصادي والتجاري؛
- عدم تماشي المخطط المحاسبي الوطني مع التوجه الجديد في الاقتصاد وتبني نظام الاقتصاد الحر؛
- استجابة المخطط المحاسبي الوطني الى المستلزمات الجبائية بالدرجة الأولى، حيث وصف كنظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على النظرة القانونية بدلا من النظرة الاقتصادية؛

[75] سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) (دراسة تحليلية تقيمية)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – العدد الثالث/مارس 2018، ص 258.

- استعمال مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها من طرف المؤسسات بدلا من الصورة الصادقة للاحتياط عن طريق الضمانات في حالة الإفلاس.

المطلب الثالث: ماهية النظام المحاسبي المالي

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي

بموجب القانون 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 تم تحديد الخطوط العريضة للنظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري، والذي عرفه انطلاقا من صلب النص للتعريف " المحاسبة المالية".

المحاسبة المالية هي النظام الذي من خلاله يتم تنظيم المعلومة المالية، حيث يسمح النظام بتخزين معطيات قاعدية عددية، ثم تصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وأخيرا وهو الهدف المراد منها عرض الكشوف المالية بصورة صادقة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها، نجاعتها، وفي نهاية السنة المالية وضعية خزينتها[76]. من التعريف يمكننا استخلاص خصائص المحاسبة المالية التالية[77]:

- عبارة عن نظام تنظيم معلومات مالية؛
- كشوف تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية؛
- معالجة محاسبية تشمل التصنيف، القياس، وتسجيل المعلومات المالية وفق معايير دولية؛
- تخصيص جدول حسابات النتائج يسمح من خلاله قياس أداء الشركة؛
- تخصيص جدول التدفق النقدي يسمح من خلاله قياس وضعية الخزينة؛
- تحديد تاريخ إعداد الكشوف المالية أي نهاية كل سنة مالية.

من خلال تعريف المحاسبة المالية و خصائصها ، يمكننا استنتاج تعريف النظام المحاسبي المالي: على أنه مجموعة من المبادئ، والقواعد و الاتفاقيات المستلهمة من المعايير المحاسبية الدولية، تمكن

---

[76] محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي- محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ؟، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد: 04- عدد: 02-2018، ص 202.

[77] بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2015-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2018/2017، ص07.

المؤسسة بمعالجة الأحداث الاقتصادية محاسبيا من خلال مدخلات النظام المحاسبي، و تحديد القيم الاقتصادية من خلال مخرجاته، و الهدف منه إيصال المعلومات الخاصة بالمؤسسة لمستخدمين المعلومات المالية ، الذي يسمح بتقييم الأداء و المركز المالي للمؤسسة ، و الحكم على إدارة المؤسسة من خلال النتائج المحققة و مدى استخدامها الأمثل للموارد الاقتصادية ، الذي يسمح باتخاذ القرارات السليمة و الصحيحة[78].

2. مضمون النظام المحاسبي المالي

أ قواعد تقييم الأصول والخصوم وفق النظام المحاسبي المالي SCF

صدر القانون 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال سبعة فصول[79]:

- **الفصل الأول:** يشمل مجموعة من التعاريف ومجال تطبيق هذا القانون المخصصة في المواد من 02 الى 05؛
- **الفصل الثاني:** حدد الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية في المادة 06 الى المادة 09؛
- **الفصل الثالث:** حدد طرق تنظيم المحاسبة، عملية مسك المحاسبة من خلال المادة 10 الى المادة 24؛
- **الفصل الرابع:** يتضمن الكشوفات المالية الواجب اعدادها من قبل المؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة، كيفية وتاريخ إعداده من خلال المادة 25 الى المادة 30؛
- **الفصل الخامس:** يتضمن طرق إعداد الحسابات المجمعة والمدمجة من خلال المادة 31 الى المادة 36؛
- **الفصل السادس:** يتضمن حالات تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية في المواد من 37 الى 40؛
- **الفصل السابع:** يتضمن التواريخ المتعلقة بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، إلغاء المخطط الوطني المحاسبي، تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية من خلال المادة 41 الى المادة 43.

---

[78] بن خليفة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[79] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، ص ص 03-06.

أما بالنسبة للفقرات القانونية المذكورة في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد القواعد الخاصة بالأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات كمعالجة محاسبية من تاريخ الاقتناء أو الإنتاج إلى التواريخ اللاحقة وعملية التنازل عنها والذي قمنا بتلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (01): قواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات، وكيفية إدراجها في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي

القواعد المحاسبية	ماهيتها	الفقرات
إدراج الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات في الحسابات.	القواعد المحاسبية الخاصة بإدراج الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات في حسابات المؤسسة.	الفقرات : 1.111 ، 2.111، 3.111، 4.111، 5.111، 6.111.
قواعد عامة للتقييم	يشمل القسم الثاني النقاط الخاصة بالقواعد العامة للتقييم العناصر المدرجة في الحسابات.	1.112،2.112 ، 3.112، 4.112 ، 5.112 ، 6.112، 7.112، 8.112 ، 9.112، 10.112، 11.112.
قواعد للتقييم و الإدراج في الحسابات الخاصة بالتثبيتات العينية و المعنوية.	تخص تعريف كل من التثبيت العيني و المعنوي، قواعد عامة لعملية الإدراج في الحسابات، التعريف بالنفقات اللاحقة الخاصة بالتثبيتات العينية و المعنوية، طريقة الاهتلاك الخاصة بالتثبيتات العينية و المعنوية و التعريف بالمصطلحات الخاصة بالاهتلاك مثل القيمة المتبقية، المعالجة المحاسبية للحالات الخاصة ك (العقارات الموظفة، الأصل البيولوجي)	1.121، 2.121، 3.121، 4.121، 5.121، 6.121، 7.121، 8.121، 9.121، 10.121، 11.121، 12.121، 13.121 ، 14.121 ، 15.121 ، 16.121 ، 17.121، 18.121، 19.121، 20.121، 21، 121، 22.121، 23.121، 24.121، 25.121، 26.121، 27.121.

القواعد الخاصة بالأصول المالية غير الجارية	تشمل القواعد الخاصة بعملية تقييم و إدراج الأصول المالية غير الجارية في حسابات المؤسسة من تعريف لها الى تصنيفها في أربع فئات ، إدراجها لأول مرة ، تعريف مصطلحاتها مثل التكلفة المهتلكة، وصولا إلى المعالجة المحاسبية لعملية التنازل عنها.	1.122، 2.122، 3.122، 4.122، 5.122، 6.122، 7.122، 8.122، 9.122
القواعد الخاصة بالمخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.	تشمل تعريفا للمخزونات و عناصرها، كيفية تصنيف الأصل في شكل مخزونات ، التكاليف المتعلقة بالعمليات على المخزونات، طريقة تقييم المخزونات إما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة PEPS، إما بطريقة الثانية الذي يدخل أولا يخرج أولا FIFO .	1.123، 2.123، 3.123، 4.123، 5.123، 6.123، 7.123
القواعد الخاصة بالإعانات	تشمل تعريف الإعانات العمومية، كيفية إدراجها في حسابات المؤسسة، و العناصر التي لا تدخل ضمن الإعانات العمومية.	1.124، 2.124، 3.124، 4.124، 5.124
القواعد الخاصة بمؤونات المخاطر و الأعباء	تشمل عملية إدراج المؤونات ، كيفية تقييمها و استخدامها.	1.125، 2.125، 3.125، 4.125
القواعد الخاصة بالقروض و الخصوم المالية الأخرى	تشمل المعالجة المحاسبة للقروض و الخصوم المالية الأخرى من عملية التقييم ، الإدراج الأولي تعريف المصطلحات الخاصة بها مثل التكلفة المهتلكة لأي خصم مالي، التكاليف الملحقة بها، المعالجة المحاسبية في نهاية السنة المالية.	1.126، 2.126، 3.126،

القواعد الخاصة بتقييم الأعباء و المنتوجات المالية.	تشمل المعالجة المحاسبية للأعباء و المنتوجات المالية.	1.127

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد19 ، الصادر بتاريخ الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق 25 مارس 2009 ، ص ص 06- 15

ب المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي (SCF)

تعتبر المبادئ المحاسبية مجموعة من المعايير والقواعد الأساسية الواجب احترامها، من أجل ضمان جودة وقانونية القوائم المالية. وعلى غرار باقي الأنظمة والمعايير المحاسبية في العالم، جاءت الجزائر وفقا لنظامها المحاسبي المالي ب 12 مبدأ محاسبي، يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول (02): المبادئ المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

المبدأ المحاسبي	مضمون المبدأ المحاسبي	المصدر التنظيمي و التشريعي
عدم المقاصة	المقاصة غير مسموحة بين مختلف عناصر الأصول أو الخصوم، أعباء وإيرادات، إلا في بعض الاستثناءات التي تتم وفق أسس قانونية أو تعاقدية.	المادة 15 من القانون 07-11
القيد المزدوج	كل تسجيل محاسبي عليه أن يمس على الأقل حسابين اثنين (مدين، دائن)، مع مراعات التسلسل الزمني لتسجيل العمليات و المساواة بين الدائن و المدين.	المادة 16 من القانون 07-11
مبدأ مداومة الطرق المحاسبية	على المؤسسة الاعتماد على طريقة محاسبية و الحفاظ عليها من سنة مالية الى أخرى.	المادة 15 من المرسوم التنفيذي08-156
مبدأ الأهمية النسبية	على المؤسسة تصنيف المعلومات وفق الأهمية النسبية.	المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156

مبدأ استقلالية الدورات المالية	يعتبر المبدأ أن كل دورة محاسبية تتحمل أعباءها و إيرادات منتوجاتها، و عليه تكون مستقلة عن الدورات المالية السابقة و اللاحقة	المادة 12 من المرسوم التنفيذي 08-156
مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية	ينص المبدأ على عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو تعديلها.	المادة 17 من المرسوم التنفيذي 08-156.
الحيطة و الحدر	على المؤسسة الاعتماد على الأحكام اللازمة خلال عملية التقييم ، أي عدم تقييم الأصول أكثر من قيمتها، و الخصوم أقل من قيمتها.	المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156
الصورة الصادقة	أن تكون المعلومات المعترف بها في الكشوف المالية خالية من الأخطاء، والغموض و تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.	المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156
ثبات الميزانية الافتتاحية	على المؤسسة مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية المقفلة.	المادة 17 من المرسوم التنفيذي 08-156
التكلفة التاريخية	حسب المبدأ على المؤسسة تسجيل عناصر الأصول و الخصوم في القوائم المالية بالتكلفة التاريخية أي على أساس قيمتها في تاريخ الاعتراف بها.	المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156
أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني	ينص المبدأ على تسجيل المعاملات في القوائم المالية على أساس حقيقتها الاقتصادية و المالية و ليس شكلها القانوني.	المادة 06 من القانون 07-11 المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156
مبدأ الوحدة النقدية	يقر المبدأ مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية	المادة 12 من القانون 07-11

المصدر: د. أ الجوزي جميلة، قروج لودميلة، تأثير استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 17 العدد: 03(2023)، ص ص 567-568.

المبحث الثالث: المعايير والأنظمة المحاسبية في العالم

المحاسبة نظام يهدف إلى توفير المعلومات الإدارية التي يحتاجها متخذو القرارات الاقتصادية. يتأثر هذا النظام بالبيئة المحيطة به مما يؤدي إلى ظهور أنظمة محاسبية مختلفة حول العالم[80]. فيما يلي سنذكر أهم الأنظمة المؤثرة محاسبيا في العالم.

المطلب الأول: البيئة المحاسبية للدول

المحاسبة كنظام للمعلومات يتأثر بكل ما يحيط الكيان، فهو منفتح على بقية الأنظمة المستخدمة من قبل المؤسسة من جهة ، و في نفس الوقت منفتح على البيئة المحيطة به، يتأثر بها و يؤثر فيها، فهو يعتبر نظاما متكاملا، شاملا للمعلومات[81].

1. **العوامل المكونة لبيئة المحاسبة:** تختلف المحاسبة من بيئة لأخرى وذلك حسب العوامل المكونة لها، والتي تؤثر على أنظمة المحاسبة في العالم، من خلال هذه العوامل يرى العالم اختلافات في ممارسة المحاسبة، والعديد من الباحثين تناولوا كيف أن هذه الممارسات اختلفت من بلد لآخر بسبب العوامل البيئية من بلد لآخر، صنفها الباحث (Mueller) الى أربعة عوامل: [82]
   - مدى التطور الاقتصادي؛
   - مدى تطور الاعمال؛
   - طبيعة النظام السياسي؛
   - طبيعة النظام القانوني.

[80] Amel BENYEKHLEF, Les Différents Systèmes Comptables Internationaux et leurs apports à la Qualité de l'Information Financière, JEFB, volume: 07 , Numéro: 02 , Septembre, 2022, p 849.

[81] ليلى ناجي مجيد الفتلاوي،بيئة المحاسبة و مؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013، ص 287.

[82] جرد نور الدين، البيئة المحاسبية للدول النامية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين مراعاة ظروف البيئة المحاسبية المحلية و الاستجابة للتأثيرات الأنظمة المحاسبية الدولية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – 31 (2) ، ص 349.

أما الجمعية الامريكية للمحاسبة (American Accounting Association) فصنفتها الى ثمانية عوامل: [83]

- النظام السياسي؛
- النظام الاقتصادي؛
- التطور الاقتصادي؛
- الهدف من المحاسبة المالية؛
- أصل المعايير المحاسبية؛
- تطبيق المعايير ؛
- التعليم والتكوين المحاسبي؛
- الاخلاق.

أما الباحث (Hatfield) أجرى دراسة عملية نشرت عام 1966 ، و التي شكلت حجر الزاوية في دراسات تصنيف النظم المحاسبية ، ومن بين المتغيرات التي تم استخدامها في هذه الدراسة: [84]

- طبيعة المنظمة المحاسبية (عامة أو خاصة)؛
- طرق عرض المعلومات المالية؛
- طرق وأنظمة التقييم الخاصة بتدريب وتأهيل المحاسبين.

وأظهرت الدراسة وجود نظامين محاسبة أحدهما أنجلو سكسوني والآخر قاري أوروبي.
تم تلخيص خصائص كل نظام في الجدول التالي:

[83] جرد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 349.

[84] Amel BENYEKHLEF, Op Cit , p 849.

الجدول رقم (03): الخصائص الأساسية للنظام الأوروبي والأنجلو سكسوني

النظام المحاسبي	القاري أوروبي	أنجلو سكسوني
البيئة الاقتصادية والاجتماعية		
مصدر التمويل	قطاع البنوك بشكل رئيسي.	الأسواق المالية بشكل رئيسي
الثقافة	توجيه الدولة	توجيه فردي
النظام القانوني	يسيطر عليها القانون المكتوب يوفر القانون قواعد محاسبة مفصلة.	يهيمن عليها الاجتهاد القضائي. يتم وضع القواعد من قبل المنظمات.
النظام الجبائي	علاقة وثيقة بين المحاسبة والضرائب.	المحاسبة مستقلة عن الضرائب.
أهداف المحاسبة		
مستخدمو القوائم المالية	المقرضون ، المستثمرون ، إدارة الضرائب.	مستثمرون بشكل رئيسي.
المبادئ المحاسبية	غلبة مبدأ الحيطة والحذر تأثير الضرائب على فائدة اتخاذ القرار للمعلومات المحاسبية.	الصورة الصادقة ، طريقة عادلة.
نطاق النشر	الميل إلى النشر المحدود.	الميل للنشر على نطاق واسع.
حدود أساليب القياس	عدد كبير من خيارات الاعتراف والقياس.	عدد قليل من خيارات الاعتراف والقياس.
احتساب الأرباح	يمكن توزيع حساب الربح على النحو التالي: تطبيق مبدأ الحيطة والحذر أي تكوين مخصصات. حدود في توزيع الأرباح على المساهمين. يوجد احتياطات كامنة.	يحسب الربح حين اتخاذ القرار عامة ويوزع وفق ما يلي: تطبيق مبدأ الصورة الصادقة. غلبة مبدأ استقلالية الدورات. لا توجد حدود في توزيع الأرباح. لا توجد احتياطيات كامنة.
علاقة المحاسبة بالضرائب	التأثير متبادل بين المحاسبة والضرائب.	استقلالية المحاسبة عن الضرائب.

أمثلة عن البلدان المطبقة للنظامين	بلجيكا ، ألمانيا ، فرنسا ، اليونان ، إيطاليا ، اليابان ، البرتغال ، سويسرا.	أستراليا ، المملكة المتحدة ، كندا ، إيرلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، نيوزيلندا ، سنغافورة

Source : Axel Haller et Peter Walton – Différences nationales et harmonisation comptable – in Comptabilité Internationale – Vuibert – Paris – 1997 – P : 09

2. التقارب الدولي للمعايير المحاسبية الدولية

إن التقارب الدولي للمعايير المحاسبية ليس فكرة جديدة، حيث إنه نشأ مفهوم التقارب لأول مرة في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي استجابة للتكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وتدفقات راس المال عبر الحدود[85].

كانت الجهود في البداية تتجه نحو المواءمة أي تقليل الاختلافات بين المبادئ المحاسبية المستخدمة في الأسواق المالية الرئيسية حول العالم، وبحلول التسعينيات، تم استبدال مفهوم المواءمة بمفهوم التقارب، وهو تطوير مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة التي يمكن استخدامها في جميع أسواق راس المال الرئيسية على الأقل[86].

فيما يلي تسلسل زمني لبعض الأحداث الرئيسية في تطوير التقارب الدولي للمعايير المحاسبية:

الجدول رقم (04): أهم محطات مشروع التقارب الدولي للمعايير المحاسبية خلال الفترة 1960-2018

السنة	الاحداث الرئيسية لتطوير التقارب الدولي للمعايير المحاسبية
1960	دعوة الى معايير دولية و بعض الخطوات الاولية
1966	انعقاد المؤتمر الدولي الثامن للمحاسبين في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين، وحث العديد من المشاركين على اتخاذ خطوات لتعزيز تطوير معايير المراجعة والمحاسبة و اعداد التقارير على أساس دولي.

[85]FASB, COMPARABILITY IN INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS— A BRIEF HISTORY, Available online at: www.fasb.org ,consulted 15-03-2021 at 17 :30

[86] FASB, COMPARABILITY IN INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS— A BRIEF HISTORY, Available online at: www.fasb.org ,Op-Cit, consulted , 15-03-2021 at 19:00

1967	اصدار أول كتاب مدرسي عن المحاسبة الدولية من تأليف البروفيسور GERHARDG. MULLER ، الذي أصبح فيما بعد عضوا في مجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة 1996
1973	انشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.
1979	قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتشكيل أول فريق عمل يضم ممثلين محاسبين دوليين، وكان أحد الجهود الرسمية للتعاون على المستوى الدولي.
1987	اصدار خمسة وعشرون معيارا محاسبيا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASC يغطي قضايا مختلفة.
1988	انضمام مجلس المعايير المحاسبية المالية IFSB في المجموعة الاستشارية ل IASC كعضو مراقب لا يحق له التصويت في اجتماعات المجلس.
1990	انخراط الكونجرس الأمريكي و لجنة الأوراق المالية و البورصة في قضايا معايير المحاسبة الدولية، و مشاركة مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB بشكل مباشر في فرقة العمل التي قادت الجهود الرامية الى إعادة هيكلة مجلس المعايير المحاسبة الدولية لتصبح IASB
1993	العمل المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، كندا، المملكة المتحدة و أستراليا، من خلال تشكيل مجموعة للبحث و اقتراح حلول للقضايا المحاسبية و اعداد تقارير مشتركة تحت اسم المجموعة الأربعة G4 ، و فيما بعد تم إعادة تسمية المجموعة بانضمام نيوزيلندا كعضو فيها لتصبح G4+1.
1995	تنفيذ مشروع مقاربة بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة ومعايير المحاسبة الدولية.
1996	أعلنت هيئة الأوراق المالية و البورصات SEC على نية النظر في مدى قبول استخدام معايير المجلس IASC من قبل جهات الإصدار الاجنبية.
2000	ابرام اتفاقية التعاون المشترك بين مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASC والتوجه نحو التقارب المحاسبي.
2001	إعادة تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لتصبح مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB .
2002	قرار استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الاتحاد الاوربي
2003	استنادا للقانون Sarbanes OXLY 2002 أصدرت لجنة الأوراق المالية و البورصات SEC بيانا يعيد التأكيد على اعتبار مجلس معايير المحاسبة المالية

	FASB الجهة المخولة بوضع المعايير المحاسبية للقطاع الخاص في الولايات المتحدة، كما ذكر البيان بضرورة التقارب الدولي و جودة المعايير لحماية المصلحة العامة من جهة و المستثمرين من جهة أخرى و مدى تطبيق هذا التقارب من قبل FASB .
2007	إصدار لجنة الأوراق المالية و البورصات SEC بيانا مفاهيميا ينص على الاستخدام الاختياري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFSB في الولايات المتحدة، و في نفس السنة أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB و مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معايير متقاربة بشأن اندماج الأعمال.
2008	إصدار لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC ورقة طريق مقترحة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة وقواعد مقترحة بشأن الاستخدام المبكر الاختياري.
2009	إصدار كل من مؤسسة المحاسبة المالية FAF و مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB ورقة طريق المقترحة من لجنة الأوراق المالية و البورصات
2013	أنشأت مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية في أوائل عام 2013 المنتدى الاستشاري للمعايير المحاسبية ASAF لتحسين التعاون بين واضعي المعايير في جميع أنحاء العالم، تعد عضوية مجلس معايير المحاسبة المالية ASAF فرصة لتمثيل مصالح الولايات المتحدة في عملية وضع معايير المحاسبة الدولية ومواصلة عملية تحسين وتقارب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم ترشيح مجلس معايير المحاسبة المالية لعضوية ASAF من قبل مجلس أمناء FAF.
2016	إتمام معظم المشاريع المشتركة بين المجلسين FASB–IASB
2018	تراجع مشروع التقارب و تغيير أولويات المجلسين

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المرجع التالي:

FASB, COMPARABILITY IN INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS— A BRIEF HISTORY, Available online at: www.fasb.org ,Op-Cit, consulted , 15-03-2021 at 19:00

المطلب الثاني: المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS

لقد أدت عولمة الأسواق المالية إلى زيادة التركيز على المعايير الدولية في المحاسبة، كما أدت إلى تكثيف الجهود نحو مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة والمقبولة عالميًا. البيانات المالية

التي يتم إعدادها في بلدان مختلفة وفقًا لمجموعة مختلفة من القواعد، تعني العديد من مجموعات المعايير الوطنية، ولكل منها مجموعة تفسير خاصة بها حول معاملة مماثلة، مما يجعل من الصعب مقارنة البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها عبر الدول[87]. الأمر الذي جعل الجهات المسؤولة والمؤثرة في العالم بتوحيد لغة محاسبية عن طريق إصدارها معايير محاسبية دولية تواكب العولمة المالية.

1. مفهوم المعايير المحاسبية IAS والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

1.1 مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

قبل التطرق إلى تعريف مصطلح الدراسة يستوجب علينا تعريف مصطلح المعيار على حدة أي Standard باللغة الإنجليزية و المعرف في القاموس New Webster، على أنه قاعدة أو مرجع تم الاتفاق عليه من طرف الجميع، و الاستعانة به للوصول إلى المعرفة في مجال معين[88].

أما في مجال المحاسبة فيعرف المعيار على أنه القاعدة الأساسية المستخلصة من المفاهيم و الأهداف المحاسبية و الذي يتم توجيهه لتطوير أساليب المحاسبة، يتمتع بالقبول العام، حيث إنه يتم إصداره من قبل هيئات مختصة على المستوى الدولي[89].

تعريف آخر للمعيار المحاسبي الدولي: هو بيانات و معلومات تتصف بالموثوقية فيما يخص كيفية التعامل مع الأحداث و المعاملات في القوائم المالية للمؤسسة، و يجب الالتزام بالمعيار المحاسبي لعرض القوائم المالية بطريقة مدروسة ، وموثوقة و عادلة[90].

[87] Dr K C Chakrabarty, Introduction of International Financial Reporting Standards (IFRS) - issues and challenges, BIS central bankers' speeches, 11 February 2011, p 02.

[88] سحنون أسامة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في ظل تولي المجلس مهمة التنميط المحاسبي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: الثالث العدد: الأول السنة : 2022، ص 38.

[89] بوسبعين تسعديت، عبد الحميد حسياني، محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي – ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر – 2017 م، ص: 17

[90] Rufo R Mendoza, INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS: HISTORICAL AND RATIONAL PERSPECTIVES, The Accountant's Journal, 54(1), Philippine Institute of Certified Public Accountants, 2005, p:24.

كما عرفه باحث آخر على أنه تعبير فني لدى المحاسبين ومدققي الحسابات ، يتضمن كل المبادئ، والقواعد و الفروض المتفق عليه في المحاسبة و المقبولة عموما من قبل المؤسسات[91].

2.1 مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

من التسمية يتضح المفهوم فهي عبارة عن مجموعة قواعد تستخدم لتوضيح كيفية الإبلاغ فيما يخص الأحداث و المعاملات التي تقوم بها المؤسسات، و يشترط أن تكون القوائم المالية ذات مصداقية، وتناسق، وشفافية و قابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم، فالدور الأساسي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو إنشاء معايير عالية الجودة، يمكن تطبيقها من قبل الجميع و بالتحديد أطراف الأسواق المالية لمساعدتها على التطور، لتبقى المحاسبة لغة مفهومة و موحدة في جميع أنحاء العالم[92].

2. نظرة عن التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية في العالم

في مارس 2017، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بدراسة شملت 150 دولة في العالم، الهدف من ذلك هو معرفة مدى توافق المعايير الدولية للتقارير المالية مع التشريعات المحاسبية للشركات المحلية في كل دولة، وكانت عينة الدراسة تخص فقط الشركات والمؤسسات المالية المدرجة في البورصة[93]، وفيما يلي نتائج الدراسة:

الجدول (05): النتائج التحليلية للدراسة الإحصائية لمجلس المعايير المحاسبة الدولية

المنطقة	عدد الدول التي تضمنتها الدراسة	الدول التي لديها تشريعات ملزمة لكل أو أغلب الشركات المحلية	نسبة التطبيق داخل المنطقة	الدول التي تسمح لبعض الشركات المحلية	الدول التي لا تسمح لكل الشركات المحلية

[91] عيادي عبدالقادر، تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الإطار النظري للمحاسبة – مع الإشارة إلى الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي الجزائري–، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 15– جانفي 2016 ص : 31.

[92] سحنون أسامة ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[93] وليد بن ترايت، تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص 19.

		بتطبيق (IFRS)		بتطبيق (IFRS)	بتطبيق (IFRS)
أوربا	44	43	%98	1	0
إفريقيا	23	19	%83	1	3
الشرق الأوسط	13	13	%100	0	0
أسيا و أوقيانوسيا	33	24	%73	3	6
القارة الامريكية	37	27	%73	8	2
المجموع	150	126	/	13	11

المصدر: وليد بن ترداية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ⇐ 126 دولة تتمتع بتشريعات ملزمة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)؛
- ⇐ 13 دولة تسمح لبعض الشركات المحلية المدرجة بتطبيق المعايير الدولية لتقارير المالية (IFRS)؛
- ⇐ 11 دولة لا تسمح للشركات والمؤسسات المالية المدرجة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

رغم تبني المعايير الدولية للتقارير المالية من قبل العديد من الدول بشكل سريع، إلا أن العديد من الاقتصاديات الكبيرة العالمية لم تطبقها: كالصين، الولايات المتحدة الامريكية، الهند واليابان، وذلك راجع الى أهمية النموذج المحاسبي المحلي، وفي نفس الوقت تعمل هذه الدول من خلال العديد من المفاوضات على تبني المعايير (IFRS).[94]

وهناك بعض الدول منها سويسرا التي سمحت للشركات والمؤسسات المالية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دون تبنيها، وتعتبر سياسة منتهجة من قبل هذه الدول والتي تسمح بجلب المستثمرين.[95]

أما بالنسبة للبلدان العربية فيمكن ملاحظة ما يلي:

[94] وليد بن ترداية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[95] وليد بن ترداية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

شهدت الدول العربية، على غرار بقية دول العالم تطورات وحراكا اقتصاديا ساهم في التأثير على البيئة الاقتصادية، والتي بدورها أثرت على النماذج المحاسبية للدول العربية، وبدرجات متفاوتة ترجع إلى اختلاف الثقافات والأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.[96]

وفيما يلي عرض مدى توافق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع الأنظمة المحاسبية لكل من الأردن، مصر، تونس.

- **الأردن**

مرت المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية بتأثيرات الطابع العثماني بعد الاستقلال، ولاحقا البريطاني والفرنسي، وكانت أول محاولات تنظيم المحاسبة سنة 1964 والذي خص قانون الشركات التجارية، الذي ألزم بالإفصاح المالي عن طريق إعداد قوائم مالية، دون إعطاء توضيحات عن البيانات أو طريقة اعدادها. بعد ذلك واصلت فترة الإصلاح وتحديث القانون التجاري، حتى سنة 1997، إجبار الشركات التجارية الأردنية على إعداد القوائم المالية حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[97].

- **مصر**

بعد استقلال مصر سنة 1952 تأثرت بالنظام الاقتصادي السائد أنداك قبل الاستقلال، ومع انفتاح الدولة على العالم الخارجي اقتصاديا وتجاريا، استجابت الجهات المعنية للإصلاح المحاسبي، و ذلك بعد عدة مراحل، عام 2020 ثم إصدار كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد بقرار من الجهاز المركزي للمحاسبات نظام يتمتع بالمرونة و الديناميكية متوافق بدرجة عالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية [98].

- **تونس**

انطلقت عملية التوفيق المحاسبي في تونس من خلال ثلاث خطوات:[99]

تمثلت **الخطوة الأولى:** في تشخيص الموجود والتي وصلت إلى نتيجة عدم تماشي المخطط المحاسبيPCG لعام 1968 مع رهانات الاقتصاد العالمي الجديد،

---

[96] وليد بن ترديات، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[97] وليد بن ترديات، مرجع سبق ذكره، ص 22

[98] الجهاز المركزي للمحاسبات، الوقائع المصرية، العدد 143 تابع (ب) في 24 جوان 2020، ص 8

[99] بلهامل شهرزاد، بيصار عبد المطلب، التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS/IAS، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. العدد 2016/02، ص ص 133-134.

الخطوة الثانية تمثلت في دراسة تموضعية: من خلال الرجوع إلى ثلاثة مراجع لعملية التنميط:

- المعايير المحاسبية الدولية؛
- النموذج الانجلوساكسوني؛
- التنميط المحاسبي الذي يعتمد على شكل المخطط المحاسبي.

الخطوة الثالثة: كانت في شكل توجيه الإصلاح من خلال الوصول الى ظهور قانون محاسبي جديد، أطلق عليه اسم " النظام المحاسبي للمؤسسات" سنة 1996، وهي نتيجة دراسة المصادر المحاسبية السابقة والاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة لإعداد النظام المحاسبي للمؤسسات SCE.

3. جهود الهيئات والمنظمات تجاه إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تسعى المنظمات والهيئات المهنية الى الحد من البدائل المحاسبية في العالم من خلال تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والهدف من ذلك تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المالية، والاستجابة الى متطلبات الشركات المتعددة الجنسيات.[100]

أ لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) :

في عام 1973، اقترح هنري بنسون ، الذي كان حينها شريكًا في شركة Coopers & Lybrand في لندن ، إنشاء منظمة لتوحيد مبادئ المحاسبة ، وأصبح رئيسًا لها فيما بعد[101]. ثم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية **(International Accounting Standards Committe)** عام 1973 بالعاصمة البريطانية لندن ، تشكل أعضاؤها من عشر دول هي: أستراليا، كندا، فرنسا ، ألمانيا، المكسيك، هولندا، اليابان، و المملكة المتحدة، ايرلندا، الولايات المتحدة الامريكية. تعتبر هيئة مستقلة هدفها إصدار المعلومات والمنفعة من أجل تقليل البدائل والنماذج المحاسبية في العالم. [102]

يتم تفصيل الأحداث التي ميزت تطور هذه المنظمة بمرور الوقت على النحو التالي:

[100] سيد عبد الحليم، دراسة تحليلية لانعكاسات الجوانب المحاسبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تحسين الأداء المالي للشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني2021، ص 252.

[101] CHACHOUA ABDELKRIM, PRATIQUE DES NORMES COMPTABLE INTERNATIONALE DANS LES ENTREPRISES ALGERIENNES, THESE de Doctorat en Sciences En Sciences Commerciales, Université d'Oran 2, Année 2018-2019, p 85.

[102] سيد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، 254.

الجدول (06): المحطات التاريخية لتطور لجنة معايير المحاسبة الدولية

1973	إنشاء اللجنة في لندن والتي جمعت فيما بعد 10 دول أعضاء.
1975	نشر أول معيارين للجنة.
1981	إنشاء مجموعة استشارية لتقديم المشورة للجنة المعايير المحاسبة الدولية.
1982	اعتراف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بلجنة المعايير المحاسبة الدولية باعتبارها اللجنة الوحيدة الواضعة لمعايير المحاسبية الدولية.
1986	انضمام الاتحاد الدولي للمحللين الماليين الى لجنة المعايير المحاسبة الدولية بصفته عضوا في مجلس الإدارة.
1988	انضمام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى المجموعة الاستشارية ويصبح مراقبًا في مجلس الإدارة.
1989	نشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية.
1990	انضمام المفوضية الأوروبية إلى المجموعة الاستشارية وتصبح مراقبًا في مجلس الإدارة.

Source : CHACHOUA ABDELKRIM, Op Cit, p p 86-87

منذ إنشائها أصدرت اللجنة 41 معيارا، تم مراجعتها لتتقلص الى 23 معيارا عام 2023، يتم ذكرهم في الجدول الموالي.

الجدول (07): قائمة معايير المحاسبة الدوليةIAS

رقم المعيار	تسمية المعيار بالغة الاصلية و العربية	ماهية المعيار
IAS 01	Presentation of Financial Statements **عرض القوائم المالية**	الهدف من متطلبات المعيار رقم 01 هو ضمان المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة، يمنح المعيار إرشادات حول نماذج القوائم المالية الواجب عرضها والحد الأدنى لمحتوياتها. تم إجراء تعديلات على المعيار لآخر مرة عام 2002.
IAS 02	Inventories **المخزونات**	يحتوي المعيار على متطلبات تخص كيفية قياس معظم المخزونات، والتي تكون بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق (NRV) أيهما أقل، كما يحدد الطرق المقبولة لقياس التكلفة وهي الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) و التكلفة المتوسطة المرجحة.

		تم إصدار نسخة معدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم02 في ديسمبر 2003 والتي طبقت ابتداء من 1 جانفي 2005.
IAS 07	Statement of Cash Flows **قائمة التدفقات النقدية**	يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 07 من الكيان تقديم بيان التدفقات النقدية كجزء لا يتجزأ من قوائمها المالية، كما أنه يقوم بتصنيف التدفقات النقدية وعرضها في أنشطة تشغيلية (إما باستخدام الطريقة "المباشرة" أو "غير المباشرة") أو أنشطة استثمارية أو تمويلية، مع عرض الفئتين الأخيرتين عمومًا على أساس إجمالي. أعيد إصدار النسخة المعدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 07 في ديسمبر 1992، و أخرى في سبتمبر 2007.
IAS 08	Accounting The Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors **صافي الربح وخسائر الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية**	يتطلب المعيار الالتزام بأي معايير دولية محددة لإعداد التقارير المالية تنطبق على معاملة أو حدث أو شرط، ويقدم إرشادات حول تطوير السياسات المحاسبية للبنود الأخرى التي تؤدي إلى معلومات ذات صلة وموثوقة. تتم المحاسبة عن التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء بشكل عام بأثر رجعي، في حين تتم المحاسبة عن التغييرات في التقديرات المحاسبية بشكل عام على أساس مستقبلي. تم اصدار النسخة المعدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 08 في ديسمبر 2005 و تم تطبيقه ابتداء من 1 جانفي 2005
IAS 10	Events after the Reporting Period **الأحداث بعد فترة التقرير**	يحتوي المعيار على متطلبات بشأن متى يجب تعديل الأحداث بعد نهاية فترة التقرير في البيانات المالية، الأحداث المعدلة هي تلك التي تقدم دليلاً على الظروف الموجودة في نهاية فترة التقرير ، في حين أن الأحداث غير المعدلة تشير إلى الظروف الناشئة بعد فترة التقرير (و يتم الكشف عنها إذا كانت مهمة).

		تم إصدار نسخة معدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم 10 في ديسمبر 2003 و تم تطبيقه ابتداء من 1 جانفي 2005.
IAS 11	Construction Contracts **عقود المقاولات**	يوفر معيار المحاسبة الدولي رقم 11 متطلبات بشأن تخصيص إيرادات العقد وتكاليف العقد للفترات المحاسبية التي يتم فيها تنفيذ أعمال البناء. ويتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات العقد بالرجوع إلى مرحلة اكتمال نشاط العقد حيث يمكن تقدير نتائج عقد البناء بشكل موثوق، وإلا يتم الاعتراف بالإيرادات فقط إلى حد تكاليف العقد المتكبدة القابلة للاسترداد. تم إصدار نسخة معدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم 11 في ديسمبر 1993 وتم تطبيقه ابتداء من 1 جانفي 1995.
IAS 12	Income Taxes **ضرائب الدخل**	يمنح المعيار إرشادات للمؤسسة للمعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والتي تعترف بالتبعات الضريبية الحالية للمعاملات والأحداث والتبعات الضريبية المستقبلية للاسترداد المستقبلي أو تسوية القيمة الدفترية لأصول المؤسسة والتزاماتها. يتم الاعتراف بالفروق بين القيمة الدفترية والقاعدة الضريبية للأصول والالتزامات، والخسائر والأرصدة الضريبية المرحلة، مع استثناءات محدودة، كالتزامات ضريبية مؤجلة أو أصول ضريبية مؤجلة، مع خضوع الأخيرة أيضًا لاختبار "الأرباح المحتملة". تم إصدار نسخة معدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم 12 في أكتوبر 1996 و تم تطبيقه ابتداء من 1 جانفي 1998.
IAS 16	Property, Plant, and Equipment **الممتلكات والمصانع والمعدات**	يحدد المعيار رقم 16 المعالجة المحاسبية لمعظم أنواع الممتلكات والمنشآت والمعدات. حيث يتم قياسها مبدئيًا بتكلفتها، ثم لاحقًا يتم قياسها إما باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم، ويتم استهلاكها بحيث يتم توزيع

		مبلغها القابل للاستهلاك على أساس منتظم على مدى عمرها الإنتاجي. تم إصدار نسخة معدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم 16 في ديسمبر 2003 و تم تطبيقه في 1 جانفي 2005.
IAS 19	Employee Benefits **منافع الموظفين**	يحدد المعيار المتطلبات المحاسبية لمنافع الموظفين، بما في ذلك المنافع قصيرة الأجل (مثل الأجور والرواتب، والإجازات السنوية)، ومنافع ما بعد الخدمة مثل منافع التقاعد، والمنافع الأخرى طويلة الأجل (مثل إجازة الخدمة الطويلة). وفوائد إنهاء الخدمة. يضع المعيار مبدأ مفاده أن تكلفة توفير مزايا الموظفين يجب الاعتراف بها في الفترة التي يحصل فيها الموظف على المزايا، وليس عندما يتم دفعها أو استحقاقها، ويوضح كذلك كيفية قياس كل فئة من فئات مزايا الموظفين، مع تقديم تفاصيل التوجيه على وجه الخصوص حول فوائد ما بعد التوظيف. تم تعديل المعيار رقم 19 عام 2011 ، و الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من عام 2013.
IAS 20	Accounting for Government grants and the Disclosure of Government Assistance **محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية**	يوضح المعيار كيفية حساب المنح الحكومية والمساعدات الأخرى. حيث يتم الاعتراف بالمنح الحكومية في الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تعترف فيها المؤسسة بمصروفات التكاليف ذات الصلة التي تهدف المنح إلى التعويض عنها، والتي في حالة المنح المتعلقة بالأصول تتطلب إعداد المنحة على أنها مؤجلة الدخل أو خصمها من القيمة الدفترية للأصل.
IAS 21	Effects of the Changes in Foreign Exchange Rates **آثار التغيرات في أسعار صرف العملات**	يحدد المعيار كيفية حساب المعاملات والعمليات بالعملات الأجنبية في القوائم المالية، وطريقة ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض. ويتعين على المؤسسة تحديد عملة وظيفية لعملياتها (لكل عملية من عملياتها إذا لزم الأمر) بناءً على البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها،

		وتسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بشكل عام باستخدام سعر التحويل الفوري لتلك العملة الوظيفية في تاريخ المعاملة. أعيد إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم 21 في ديسمبر 2003 ، و تم تطبيقه ابتداء من 1جانفي2005.
IAS 23	Borrowing Costs **تكاليف الاقتراض**	يتطلب المعيار من المؤسسة أن تقوم بإدراج تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج "الأصل المؤهل" (الذي يستغرق بالضرورة فترة طويلة من الوقت ليصبح جاهزًا للاستخدام المقصود أو البيع) في تكلفة الأصل. ويتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف. تم تعديل المعيار رقم 23 في مارس 2007 و تم تطبيقه ابتداء من 1 جانفي 2009.
IAS 24	Related Party Disclosures **الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة**	يتطلب المعيار إفصاحات حول المعاملات والأرصدة القائمة مع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. كما يحدد المعيار فئات مختلفة من الكيانات والأشخاص كأطراف ذات العلاقة والإفصاحات المطلوبة فيما يتعلق بتلك الأطراف، بما في ذلك تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين. تم تعديل المعيار رقم 24 في نوفمبر 2009 وتم تطبيق النسخة المعدلة ابتداء من 1 جانفي 2011.
IAS 26	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans **المحاسبة وإعداد التقارير عن طريق خطط استحقاقات التقاعد**	يهتم المعيار بطريقة إعداد التقارير والتي تكون وفق خطط منافع التقاعد. وهو يعرض القوائم المالية المطلوبة ويناقش قياس مختلف البنود. بتحديد طريقة احتساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد. صدر المعيار26 في جانفي 1987 وأصبح ساري المفعول في 1 جانفي 1988.
IAS 29	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	ينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 المتعلق بإعداد التقارير المالية في الاقتصاديات شديدة التضخم عندما

	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	تكون العملة الوظيفية للكيان هي عملة الاقتصاد المفرط في التضخم. لا يحدد المعيار متى ينشأ التضخم المفرط ولكنه يتطلب إعادة تعديل القوائم المالية باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ اعداد القوائم المالية. تم إصدار المعيار في جويلية 1989 و دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 1990.
IAS 32	Financial Instruments : Presentation **الأدوات المالية: العرض**	يحدد المعيار المتطلبات المحاسبية لعرض الأدوات المالية، لا سيما فيما يتعلق بتصنيف هذه الأدوات إلى أصول مالية وخصوم مالية وأدوات حقوق ملكية. يوفر المعيار أيضًا إرشادات حول تصنيف الفوائد، وأرباح الأسهم ، والأرباح / الخسائر ومتى يمكن إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. أعيد إصدار المعيار في ديسمبر 2003 وتم تطبيقه في 1 جانفي 2005.
IAS 33	Earnings Per Share **ربحية السهم**	يحدد المعيار كيفية حساب كل من ربحية السهم الأساسية (EPS) وربحية السهم المخفضة. كما يعتمد في حساب ربحية السهم الأساسية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، في حين أن ربحية السهم المخفضة تشمل أيضًا الأسهم العادية المحتملة المخفضة (مثل الخيارات والأدوات القابلة للتحويل) إذا كانت تستوفي معايير معينة. تم تعديل المعيار في ديسمبر 2003 وتم تطبيقه ابتداء من 1 جانفي 2005.
IAS 34	Interim Financial Reporting **التقارير المالية المرحلية**	ينطبق المعيار عندما تقوم المؤسسة بإعداد تقرير مالي مرحلي، دون تحديد متى يجب على المنشأة إعداد مثل هذا التقرير ، للسماح بالإبلاغ عن معلومات أقل مما هو موجود في القوائم المالية السنوية ، كما يحدد المعيار متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح للتقارير المرحلية.

		تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم 34 في جوان 1998، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 1999.
IAS 36	Impairment of Assets **انخفاض قيمة الاصول**	يسعى معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "انخفاض قيمة الأصول" إلى التأكد من أن أصول المؤسسة لم يتم تسجيلها بأكثر من قيمتها القابلة للاسترداد (أي القيمة العادلة ناقصًا تكاليف التصرف وقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى). باستثناء الشهرة وبعض الأصول غير الملموسة التي يتطلب اختبار انخفاض القيمة السنوية لها، يتعين على المنشآت إجراء اختبارات انخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر على انخفاض قيمة الأصل، ويمكن إجراء الاختبار لـ "وحدة توليد النقد". عندما لا يولد الأصل تدفقات نقدية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة عن الأصول الأخرى.
IAS 37	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets **المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة**	يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم 37 محاسبة المخصصات (الالتزامات ذات التوقيت أو المبلغ غير المؤكد)، جنبًا إلى جنب مع الأصول المحتملة (الأصول المحتملة) والالتزامات المحتملة (الالتزامات المحتملة والالتزامات الحالية التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق). يتم قياس المخصصات بأفضل تقدير (بما في ذلك المخاطر والشكوك) للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي، وتعكس القيمة الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام عندما تكون القيمة الزمنية للنقود مهمة. صدر المعيار رقم 37 في سبتمبر 1998 ودخل حيز التنفيذ في 1 جويلية 1999.
IAS 38	Intangible Assets **الأصول غير الملموسة**	يحدد المعيار رقم 38: المتطلبات المحاسبية للأصول غير الملموسة، وهي أصول غير نقدية ليس لها جوهر مادي وقابلة للتحديد (سواء كانت قابلة للفصل أو ناشئة عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى). يتم الاعتراف بها مبدئيًا بالتكلفة، ثم يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة أو باستخدام

		نموذج إعادة التقييم، ويتم إطفاؤها على أساس منتظم على مدى عمرها الإنتاجي (ما لم يكن للأصل عمر إنتاجي غير محدد، وفي هذه الحالة لا يتم إطفاؤها). تم تطبيقه ابتداء من عام 2004.
IAS 40	Investment Property **الممتلكات الاستثمارية**	ينطبق المعيار رقم 40 على محاسبة الممتلكات (الأراضي و/أو المباني) المحتفظ بها لكسب الإيجارات أو زيادة رأس المال (أو كليهما). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، مع بعض الاستثناءات. يمكن قياسها لاحقا باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بموجب نموذج القيمة العادلة في جدول النتائج. أعيد إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم 40 في ديسمبر 2003 و دخل حيز التنفيذ بعد التعديل في 1 جانفي 2005.
IAS 41	Agriculture **الزراعة**	يحدد المعيار رقم 41 محاسبة النشاط الزراعي – تحويل الأصول البيولوجية (النباتات والحيوانات الحية) إلى منتجات زراعية (المنتج المحصود للأصول البيولوجية للمنشأة). ويتطلب المعيار عموماً قياس الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. صدر المعيار في ديسمبر 2000 و دخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 2003.

Source : Deloitte, International Accounting Standards**,** Available online at : https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 20-03-2022 at 10:45.

ب الهيكل الجديد لهيئة المعايير المحاسبة الدولية

الهيكل الحالي لهيئة المعايير المحاسبة الدولية مطابق لهيكل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي [103].

[103] CHACHOUA ABDELKRIM, Op cit , p 88.

بتاريخ 01 أفريل 2001، عرفت هيئة المعايير المحاسبة الدولية تغييرا في هيكلها في شكل مراجعة، حسب المادة الرابعة من القانون الأساسي للهيئة، والتي حددت الشكل القانوني باعتبارها مؤسسة. يتكون المجلس من عدة هيئات وهي[104]:

1. اتحادية لجنة المعايير المحاسبة الدولية (IASC- FONDATION)

تم انشاء الاتحادية في فيفري سنة 2001، التي تسير من قبل مجلس المراقبة، تتكون من 22 عضوا يتم اختيارهم بعقد مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يجتمعون مرة واحدة في السنة على الأقل. مهمتها تتمثل فيما يلي:

أ البحث عن التمويل اللازم لتسيير أنشطة المجلس؛

ب اعداد ونشر تقارير المجلس سنويا فيما يتعلق بنشاطها؛

ج تعيين أعضاء اللجنة الدولية لتفسيرات المحاسبية المالية (IFRIC)، و المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)؛

د تقييم استراتيجية لكل من المجلس الاستشاري، ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

2. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تم إنشاء المجلس سنة 2001، متكون من 14 عضوا، يتم تعيينهم وفقا لكفاءتهم و خبراتهم، 12 من بينهم يشتغلون بوقت كامل كأجراء في المجلس، في جويلية 2012 أصبح عددهم 16 عضوا من جميع أنحاء العالم.

تتمثل مهام مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

أ اعداد المعايير المحاسبية الدولية، نشرها، وتعديلها؛

ب نشر الإيضاحات المتعلقة بالمشاريع الجارية لمعايير المحاسبية الدولية؛

ج تشكيل اللجان الاستشارية في حالة إبداء رأيها حول المشاريع المهمة؛

[104] سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، الاطار النظري و المؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، ص ص 191-194.

د إقامة مختلف الدراسات حول قابلية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مختلف الدول المتقدمة والناشئة.

أصدر المجلس منذ عام 2001 الى 2023 سبعة عشر معيار سميت ب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، سنذكرها مع تلخيص ماهية كل معيار في الجدول الموالي:

الجدول (08): قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

رقم المعيار	تسمية المعيار بالغة الاصلية و العربية	ماهية المعيار
IFRS 1	First-time Adoption of International Financial Reporting Standards **اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة**	يحدد المعيار الإجراءات الواجب اتباعها من قبل المؤسسة عند اعتمادها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لأول مرة كأساس لإعداد بياناتها المالية ذات الأغراض العامة، يمنح المعيار إعفاءات محدودة من المتطلبات العامة للامتثال لكل معيار من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية في نهاية فترة اعداد التقارير المالية.
IFRS 2	Share- Based Payment **الدفع على أساس الأسهم**	يتطلب المعيار من المؤسسة الاعتراف بمعاملات الدفع على أساس الأسهم (على سبيل المثال: الأسهم الممنوحة أو خيارات الأسهم أو حقوق ارتفاع الأسهم) في بياناتها المالية، بما في ذلك المعاملات مع الموظفين أو الأطراف الأخرى التي سيتم تسويتها نقدًا أو بأصول أخرى أو أدوات حقوق الملكية.
IFRS 3	Business Combinations **اندماج الاعمال**	وهو يوضح المحاسبة عندما يتحصل المشتري على السيطرة على الأعمال (على سبيل المثال: عملية استحواذ أو اندماج). تتم المحاسبة عن تجمعات الأعمال باستخدام "طريقة الاستحواذ"، والتي تتطلب عمومًا الأصول المستحوذ عليها والالتزامات المفترض قياسها بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ. الميزة الرئيسية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي أنها تسهل

		المقارنة بين الشركات المختلفة، حيث يتم تقديم البيانات على نفس الأساس.
IFRS 4	Insurance Contracts **عقود التأمين**	ينطبق هذا المعيار، مع استثناءات محدودة، على جميع عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها المنشأة وعلى عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها. في ضوء المشروع الشامل لمجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن عقود التأمين، يوفر المعيار إعفاء مؤقتا من متطلبات بعض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى، بما في ذلك متطلبات مراعاة معيار المحاسبة الدولي رقم 08 –السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء– عند اختيار المحاسبة سياسات عقود التأمين.
IFRS 5	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations **الأصول الغير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقفة**	يوضح المعيار كيفية حساب الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع (أو للتوزيع على المالكين). بشكل عام، لا يتم استهلاك الأصول المحتفظ بها للبيع، بل يتم قياسها بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أيهما أقل، ويتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي. مطلوب أيضًا إفصاحات محددة للعمليات المتوقفة وعمليات التنازل عن الأصول غير المتداولة.
IFRS 6	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources **استكشاف وتقييم الموارد المعدنية**	يسمح للمؤسسات التي تبنت المعيار لأول مرة باستخدام السياسات المحاسبية لاستكشاف وتقييم الأصول التي تم تطبيقها قبل تبني المعيار. كما يقوم بتعديل اختبار انخفاض قيمة أصول الاستكشاف والتقييم من خلال تقديم مؤشرات مختلفة لانخفاض القيمة والسماح باختبار القيمة الدفترية على مستوى إجمالي.
IFRS 7	Financial Instruments: Disclosures **الأدوات المالية – الإفصاحات–**	يتطلب المعيار الإفصاح عن المعلومات التي تخص الأدوات المالية وأهميتها في المؤسسة، وكذا الإفصاح عن طبيعة المخاطر الناشئة عن تلك الأدوات المالية، من الناحيتين النوعية والكمية.

IFRS 8	Operating Segments **قطاعات التشغيل**	يتطلب المعيار من فئات معينة من المؤسسات (خاصة تلك التي لديها أوراق مالية متداولة في البورصة) الكشف عن معلومات حول قطاعاتها التشغيلية ومنتجاتها وخدماتها والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها وعملائها الرئيسيين. تعتمد المعلومات على تقارير الإدارة الداخلية، سواء في تحديد القطاعات التشغيلية أو قياس المعلومات القطاعية المفصح عنها.
IFRS 9	Financial Instruments **الأدوات المالية**	يعتبر المعيار البديل الذي اعتمده مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. ويتضمن متطلبات الاعتراف والقياس، ومحاسبة التحوط .
IFRS10	Consolidated Financial Statements **القوائم المالية الموحدة**	يحدد المعيار متطلبات إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، والتي تتطلب من المؤسسات توحيد الكيانات التي تسيطر عليها.
IFRS11	Joint Arrangements **الترتيبات المشتركة**	يوضح المعيار المحاسبة من قبل المؤسسات التي تسيطر بشكل مشترك على الترتيب. تتضمن السيطرة المشتركة تقاسم السيطرة المتفق عليه تعاقدياً ويتم تصنيف الترتيبات الخاضعة للسيطرة المشتركة إما كمشروع مشترك؛ وإما تمثل حصة من صافي الأصول وحقوق الملكية أو عملية مشتركة؛ وإما تمثل الحقوق في الأصول والالتزامات المتعلقة بالخصوم، والتي يتم المحاسبة عنها وفقًا لذلك.
IFRS12	Disclosure of Interests in Other Entities **الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى**	هو معيار إفصاح موحد يتطلب نطاقًا واسعًا من الإفصاحات حول حصص المنشأة في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة و"الكيانات المهيكلة" غير الموحدة. يتم عرض الإفصاحات كسلسلة من الأهداف، مع إرشادات مفصلة حول تحقيق تلك الأهداف.

IFRS13	Fair Value Measurement **قياس القيمة العادلة**	ينطبق هذا المعيار على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تتطلب أو تسمح بقياسات أو إفصاحات القيمة العادلة وتوفر إطارًا واحدًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لقياس القيمة العادلة. يحدد المعيار القيمة العادلة على أساس فكرة سعر الخروج ويستخدم التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، مما يؤدي إلى قياس قائم على السوق بدلاً من القياس الخاص بالمنشأة.
IFRS14	Regulatory Deferral Accounts **حسابات التأجيل التنظيمية**	يسمح المعيار للكيان الذي يتبنى معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة بالاستمرار في المحاسبة، مع بعض التغييرات المحدودة، لـ "أرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة" وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا السابقة، سواء عند التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو في البيانات المالية اللاحقة. يتم عرض أرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة بشكل منفصل في بيان المركز المالي وقائمة الربح أو الخسارة ، ويتطلب الأمر إفصاحات محددة.
IFRS15	Revenue From Contract **الإيرادات من العقود**	يحدد المعيار كيف ومتى تعترف الكيانات المتبنية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS خلال اعداد القوائم المالية بالإيرادات، بالإضافة إلى مطالبة هذه الكيانات بتزويد مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات أكثر إفادة وذات صلة. يوفر المعيار نموذجًا واحدًا قائمًا على المبادئ مكونًا من خمس خطوات ليتم تطبيقه على جميع العقود المبرمة مع العملاء.
IFRS16	Lease Accounting **محاسبة عقود الإيجار**	يحدد المعيار كيفية التعامل محاسبيا مع عقود الإيجار: قياسها وإدراجها في حسابات المؤسسة والإفصاح عنها. يوفر المعيار نموذجًا محاسبيًا واحدًا للمستأجر، يتطلب من المستأجرين الاعتراف بالأصول والالتزامات لجميع عقود الإيجار ما لم تكن مدة عقد الإيجار 12 شهرًا أو أقل أو كانت قيمة الأصل الأساسي منخفضة. يستمر

		المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار على أنها تشغيلية أو تمويلية.
IFRS17	Insurance Contract **عقود التأمين**	تم تطبيق المعيار ابتداء من 1 جانفي 2021 . و كان عليه أن يتوافق مع المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09 والمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 15 ، تحتوي عقود التأمين على عقود الخدمة والأدوات المالية. خاصية هذه العقود أن العديد منها تولد في النهاية تدفقات نقدية ذات تقلبات كبيرة على مدى فترة طويلة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات الواردة في المرجع التالي:

Source : Deloitte, International Financial Reporting Standards, Available online at **:** https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 21-03-2022 at 09 :00.

3. المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)

حسب القانون الأساسي المجلس الاستشاري للمعايير يمثل منبرا يتم من خلاله تشارك المنظمات و كل من هو مهتم بالمعلومة المالية حول العالم، يتشكل من 50 عضوا، يتم تعيينهم لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد. تم تحديد مسؤولياته في دستور (IASCF) و هي:

أ برمجة أعمال المجلس وتخصيص أولوياته من خلال تقديم منشورات؛

ب إقامة حصيلة أعمال المجلس وتقديمها لمجلس المعايير المحاسبة الدولية فيما يخص مدى تأثير المعايير المقترحة على مستخدمي القوائم المالية؛

ج الهدف الثانوي يتمثل في دعم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للترويج للمعايير الدولية للتقارير المالية في جميع أنحاء العالم.

4. لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)

تم إنشاء اللجنة في ديسمبر 2001 والتي حلت محل اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)، تتألف اللجنة من 14 عضوا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، تتمثل مهمتها بصفة عامة في:

أ إعطاء تفسيرات بخصوص المعايير المحاسبية الدولية السارية المفعول والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

ب توفير توضيحات بخصوص التفسيرات غير المرضية؛

ج معالجة القضايا المثيرة وغير الواضحة والتي لم تعالجها معايير (IFRS).

الجدول رقم (09) : التفسيرات الخاصة بالمعايير المحاسبة الدولية (SIC) قبل 2002

رقم التفسير	اسم التفسير	المعايير الخاصة بالتفسيرات	تاريخ الإصدار / تاريخ الاستبدال
SIC -1	الاتساق– الطرق المختلفة لحساب تكاليف المخزونات	IAS 02	تاريخ الإصدار : 1997 تم استبداله من خلال دمجه في المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 " المخزون " (المعدل عام 2003) والذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-2	رسملة تكاليف الاقتراض	IAS 08	تم استبداله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 08 " السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء "(المعدل عام 2003) والذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-3	استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة في العمليات مع الشركات الشقيقة		تم استبداله بمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة "(المعدل عام 2003)، والذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-5	تصنيف الأدوات المالية – أحكام التسوية المشروطة	IAS 32	تاريخ الإصدار : 1998 تم استبداله بمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" (المعدل عام 2003،) والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2005.
SIC-6	تكاليف تعديل برامج الحاسب الالي القائمة	IAS 38 (2005)	تاريخ الإصدار : 1998 تم استبداله من خلال دمجه في المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (المعدل عام 2003)

			والذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-7	مدخل الى اليورو	IAS 08 IAS 10, IAS 21	تاريخ الإصدار: 1998 تاريخ التعديل: 2005
SIC-8	تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة	IAS 01	تاريخ الإصدار: 1998 تم استبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 01 (الصادر في جوان 2003)، والذي يبدأ تطبيقه في 01 جانفي 2004.
SIC-9	ضم الاعمال – التصنيف إما كامتلاك أو توحيد مصالح	IAS 22	تاريخ الإصدار: 1998 تم استبداله ودمجه في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 03 اعتبارًا من 31 مارس 2004.
SIC-10	المساعدات الحكومية– غير المتعلقة بالتحديد بالنشاطات التشغيلية	IAS 20	تاريخ الإصدار: 1998
SIC-11	الصرف الأجنبي – رسملة الخسائر الناجمة عن الانخفاضات الحادة في سعر العملات	IAS 21	تاريخ الإصدار: 1998 تم استبداله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (المعدل سنة 2003)
SIC-12	توحيد البيانات – الشركات ذات الغرض الخاص	IAS 27	تاريخ الإصدار: 1998 تم استبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 10 والمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 12 ،والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2013
SIC-13	الكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية من قبل المستثمرين	IAS 31	تاريخ الإصدار: 1998 تم استبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 11 ،والذي يسري مفعوله على

			الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2013
SIC-14	الممتلكات والمصانع والمعدات – التعويض عن انخفاض قيمة البنود أو خسارتها	IAS 16	تاريخ الإصدار: 1998 تم استبداله ودمجه في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 16 (المعدل في عام 2003)، والذي دخل حيز التنفيذ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-15	عقود الإيجار التشغيلية – الحوافز	IAS 17	تاريخ الإصدار: 1999 تم استبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 15 ابتداء من 01 جانفي 2019
SIC-16	أسهم رأس المال– أدوات حقوق الملكية الذاتية المستعادة	IAS 32	تاريخ الإصدار: 1999 تم استبداله و دمجه في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (المعدل سنة 2003) و الذي يسري تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2005
SIC-17	حقوق الملكية– تكلفة عمليات حقوق الملكية	IAS 32	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله ودمجه في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (المعدل عام 2003، وتمت إعادة تسميته لاحقًا) والذي أصبح ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-18	الاتساق – الطرق البديلة	IAS 01	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 08 " (المعدل عام 2003)، والذي دخل حيز التنفيذ بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-19	عملة التقرير– قياس وعرض القوائم المالية وفق المعيارين 21 و29.	IAS 21 , IAS29	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (المعدل عام 2003)، والذي يسري مفعوله على

			الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1جانفي 2005.
SIC-20	طريقة محاسبة حقوق الملكية – الاعتراف بالخسائر	IAS 28	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 " (المعدل عام 2003) والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-21	ضرائب الدخل – استرداد الأصول غير القابلة للاستهلاك المعاد تقييمها	IAS 12	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله و دمجه في المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ، ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2012
SIC-22	اندماج الاعمال– التسوية اللاحقة للقيمة العادلة و الشهرة المقرر عنها مبدئيا	IAS 22	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله و دمجه في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 03 ، والذي دخل حيز التنفيذ في 31 مارس 2004.
SIC-23	الممتلكات والمصانع والمعدات – تكاليف الفحص أو الإصلاح الرئيسية	IAS 16	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله و دمجه في المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (المعدل عام 2003)، والذي أصبح ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005.
SIC-24	الأرباح لكل سهم – الأدوات المالية والعقود الأخرى التي يمكن تسويتها بالأسهم	IAS 33	تاريخ الإصدار: 2000 تم استبداله و دمجه بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 33 (المعدل عام 2003) ، والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005
SIC-25	ضرائب الدخل – التغييرات في الوضع الضريبي للمؤسسة أو مساهميها	IAS 12	تاريخ الإصدار: 2000

SIC-27	تقييم جوهر العمليات بالصيغة القانونية لعقد الايجار	IAS 01 , IAS17 , IAS18	تاريخ الإصدار 2000
SIC-28	اندماج الاعمال–تاريخ التحويل و القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية	IAS 22	تاريخ الإصدار 2000 تم استبداله و دمجه في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 03 ،والذي دخل حيز التنفيذ في 31 مارس 2004.
SIC-29	ترتيبات امتياز الخدمة: الإفصاحات	IAS 01	تاريخ الإصدار: 2001
SIC-30	عملة التقرير – الترجمة من عملة القياس إلى عملة العرض	IAS 21 , IAS29	تاريخ الإصدار : 2001 تم استبداله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (المعدل عام 2003)، والذي دخل حيز التنفيذ للفترات السنوية التي تبدأ في 1 جانفي 2005.
SIC-31	الإيرادات – معاملات المقايضة التي تنطوي على خدمات إعلانية	IAS 18 , IFRS 15	تاريخ الإصدار: 2001 تم استبداله بالمعيار الدولي لإعداد القرير المالي 15 ، ابتداء من 01 جانفي 2018
SIC-32	الأصول غير الملموسة – تكاليف الموقع الإلكتروني	IAS 38	تاريخ الإصدار: 2001
SIC-33	طريقة التوحيد وحقوق الملكية – حقوق التصويت المحتملة وتخصيص حصص الملكية	IAS 27 , IAS 28 , IAS 39	تاريخ الإصدار: 2001 تم استبداله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 (المعدل عام 2003) والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 (المعدل عام 2003)، والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال المعلومات الواردة في المرجع السابق الذكر:

Source : Deloitte, SIC Interpretations, Available online at: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 21-03-2022 at 00:50.

الجدول رقم (10) : التفسيرات الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) بعد 2002

رقم التفسير	تسمية التفسير	المعايير المتعلقة بالتفسيرات	تاريخ الإصدار/ الاستبدال
IFRIC 1	التغيرات في عمليات إعادة المواقع لوضعها السابق الموجودة والالتزامات المشابهة	IAS 37	تاريخ الإصدار: 2003
IFRIC 2	حصص الأعضاء في الشركات التعاونية والأدوات المشابهة	IAS 32	تاريخ الإصدار: 2003
IFRIC 3	حقوق الاصدار	IAS , IAS 37 , IAS 20 38	تاريخ الإصدار:2005
IFRIC 4	تحديد فيما إذا تضمنت الاتفاقيات عقد إيجار	IAS 17	تاريخ الإصدار: 2004 تم استبداله ب IFRS 14 ابتداء من 01 جانفي 2019.
IFRIC 5	الحقوق بالمنافع الناجمة عن تمويل عمليات إعادة الموقع لما كان عليه	IAS 27 , IAS 08 IAS 31 , IAS 28 , IAS 39 , IAS 37 , SIC-12 ,	تاريخ الإصدار: 2004
IFRIC 6	الالتزامات الناجمة عن المشاركة بالسوق الخاص بالكهربائية والالكترونيات التالفة	IAS 37	تاريخ الإصدار: 2004
IFRIC 7	تطبيق مدخل إعادة العرض وفق IAS 29 التقارير المالية ذات التضخم المرتفع	IAS 29	تاريخ الإصدار: 2004

IFRIC 8	نطاق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 02	IFRS 02	تاريخ الإصدار: 2005 تم استبداله بالتعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 02 ابتداء من 01 جانفي 2010
IFRIC 9	إعادة تقييم المشتقات المندمجة	IAS 39	تاريخ الإصدار: 2005 ملغى سنة 2014
IFRIC 10	التقارير المالية المرحلية وانخفاض القيمة	IAS , IAS 36 , IAS 34 IFRS 09 , 39	تاريخ الإصدار: 2006
IFRCI 11	المعاملات على أسهم المجموعة وأسهم الخزينة	IFRS , IAS 21 , IAS 08 02	تاريخ الإصدار: 2005 تم استبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي الدولي رقم 02 (المعدل سنة 2010)
IFRCI 12	ترتيبات امتياز الخدمة	IAS , IAS 11 , IAS 08 , IAS 18 , IAS 17 , 16 IAS , IAS 23 , IAS 20 , IAS 37 , IAS 36 , 32 , IAS 39 , IAS 38 IFRS 01، IFRS 07، SIC 29 ، IFRIC 04	تاريخ الإصدار: 2005
IFRIC 13	برامج ولاء الزبائن	IAS 18، IAS 37، IAS 38	تاريخ الإصدار: 2006 تم استبداله بالمعيار IFRS 15 ابتداء من 01 جانفي 2018
IFRIC 14	حدود أصول المنافع المحددة ومتطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلاتها	IAS 19	تاريخ الإصدار: 2006
IFRIC 15	اتفاقيات بناء العقارات	IAS 11، IAS 18	تاريخ الإصدار: 2007

			تم استبداله بالمعيار IFRS 15 ابتداء من 01 جانفي 2018
IFRIC 16	تحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية	IAS 21، IAS 39	تاريخ الإصدار: 2007
IFRIC 17	توزيع الأصول غير النقدية للملاك	IAS 01، IAS 27، IAS 37	تاريخ الإصدار: 2008
IFRIC 18	تحويل الأصول من الزبائن	IAS 18	تاريخ الإصدار: 2008 تم استبداله بالمعيار IFRS 15 ابتداء من 01 جانفي 2018
IFRIC 19	إطفاء الالتزامات المالية باستخدام أدوات حقوق الملكية	IAS 01، IAS 32، IAS 39، IFRS 02، IFRS 03	تاريخ الإصدار: 2009
IFRIC 20	تكاليف التجريد في مرحلة الإنتاج في الصناعات المنجمية	IAS 01، IAS 02، IAS 16، IAS 38	تاريخ الإصدار: 2010
IFRIC 21	الضرائب	IAS 01، IAS 08، IAS 12، IAS 20، IAS 24، IAS 34، IAS 37، IFRIC 06	تاريخ الإصدار: 2012
IFRIC 22	المعاملات بالعملات الأجنبية و الدفع المسبق	IAS 08، IAS 21	تاريخ الإصدار: 2014
IFRIC 23	عدم اليقين بشأن معالجة ضريبة الدخل	IAS 01، IAS 08، IAS 10، IAS 12	تاريخ الإصدار: 2014

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال المعلومات الواردة في المرجع السابق الذكر:

Source : Deloitte, IFRIC Interpretations**,** Available online at: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 22-03-2022 at 23:00.

المطلب الثالث: المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي أنشأت هيئات مختصة في المحاسبة، دورها يتمثل في تنظيم المحاسبة، وأدواتها والتي أنتجت المعايير التي تعرف بالمصطلح "المبادئ المحاسبية المقبولة عموما" المعتمدة في الولايات المتحدة الامريكية بداية القرن الماضي، وهي مبادئ تتصف بالأقدمية مقارنة بالمعايير والأنظمة المحاسبية في العالم[105].

1. تعريف المبادئ المحاسبية المقبولة عموما US GAAP

تم اعتماد المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1930 إلى الوقت الحالي، ولا يوجد تعريف دقيق للمصطلح بل له معنى محدد للمحاسبين و المراجعين[106]، بصفة عامة هي مجموعة من القواعد، المتطلبات، والممارسات المحاسبية الصادرة من مجلس المحاسبة المالية FASB و مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB ، الغرض منها توفير معلومات واضحة ، متسقة و قابلة للمقارنة[107]، و هذه المبادئ ليست محصورة في التوجيهات العامة بل إنها تمتد إلى تطبيقات تفصيلية، حيث إن تطور المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ناتج عن المواقف العملية، الخبرة و الأعراف[108].

2. خصائص المبادئ المحاسبية المقبولة عموما US GAAP

للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، والتي يسميها البعض المعايير المحاسبية الامريكية خصائص تستمدها من البيئة التي تحيطها وهي[109]:

- اعتمادها على قواعد صارمة، محددة، وإرشادات تفصيلية واجب على المؤسسة تطبيقها حرفيا ولا يمكن بأي شكل من الأشكال مخالفتها؛

---

[105] جودي إيمان، أثر الاختلافات بين المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الامريكية (US GAAP) و أفاق التقارب بينهما، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف 01، 2012-2013، ص : 02.

[106] FEDERAL ACCOUNTING STANDARDS ADVISORY BOARD, FASAB Handbook of Federal Accounting Standards and Other Pronouncements, as Amended, Version 19, June 30, 2020, p 05.

[107]The Office of Justice Programs Territories Financial Support Center (OJP TFSC),2021, p 01 Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) Guide Sheet , Available online at: OJPTFSC@usdoj.gov, consulted 15-03-2022 at 16:30.

[108] جودي إيمان، تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية: الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، 2022، ص 61.

[109] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives. 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business

- قواعد محددة لكل قطاع على حدة، على الرغم من التشابه في بعض الأحداث والمعاملات التي تواجهها المؤسسات في قطاعات مختلفة؛
- عدم التميز بالمرونة وذلك راجع لقلة المعالجات المحاسبية البديلة للمعاملات؛
- تعتبر الإفصاحات الإجبارية في الملاحق غير شاملة.

3. مكونات المبادئ المحاسبية المقبولة عموما US GAAP:

في إطار حل المشاكل الموجودة والناشئة في مختلف قضايا المحاسبة، أصدر مجلس FASB في نوفمبر 1978 أول بيان يتضمن مجموعة من المفاهيم المحاسبية المالية (Statement of Financial Accounting Concepts, SFAC)، و الذي حدد المفاهيم الأساسية و الأهداف التي تستخدم عند إعداد و تطوير المعايير المحاسبية[110].

و بعد عملية التحيين أصبح الإطار المفاهيمي الحالي يتكون من :

بيان SFAC5 " الاعتراف و القياس في القوائم المالية لمؤسسات الاعمال" : يحدد هذا البيان معايير الاعتراف الأساسية والإرشادات بشأن المعلومات التي ينبغي إدراجها رسميًا في القوائم المالية و تاريخ إدراجها. فهو يبني على الأساس الذي وضعته البيانات المفاهيمية السابقة، ويجمع تلك المفاهيم معًا لتطبيقها على مختلف القضايا فيما يخص الاعتراف والقياس[111].

بيان SFAC 6 " عناصر القوائم المالية " الذي يحدد عناصر القوائم المالية، تم تعريف عشرة قوائم مالية أساسية[112].

بيان SFAC 7 " استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية" الصادر في فيفري 2000 وبيان SFAC 8 الصادر بسبتمبر 2010 " الهدف من التقارير المالية للأغراض العامة "، حل محل SFAC1 و SFAC2. [113]

[110] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Intermediate Accounting, Op. Cit, P. 13.

[111] Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts No. 5(SFAC 5) ,Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises , December 2021, p: 01.

[112] FASB, Statement of Financial Reporting Concepts No. 6 (SFAC 6), Elements of Financial Statements, https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document

[113] جودي ايمان، تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية: الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

4. الجهات المسؤولة عن تنظيم المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية

أ هيئة الأوراق المالية والبورصات SEC

تأسست هيئة الأوراق المالية و البورصات (Securities and Exchange Commission) ، سنة 1934 إثر انتشار استخدام المحاسبة بطريقة فوضوية و التي أدت الى كساد الاقتصاد العالمي تجسد في انهيار Wall Street عام 1929، من خلاله ظهرت مطالبات بخصوص التنظيم الحكومي للاقتصاد، و على رأسها المؤسسات و الأسواق المالية، و توحيد لغة الاعمال و المعلومات المالية عن طريق الإشراف على شركات المساهمة المدرجة في البورصات الامريكية، و عليه أصبح استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة عموما إلزاما بطريقة مباشرة، لأن تطبيق المبادئ المحاسبية بموجب القانون غير إجباري، لكن النفوذ الذي تمارسه الهيئة باعتبارها مؤسسة حكومية تجعل استخدام المبادئ إلزاميا.[114]

_ من وظائفها تطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

ب المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين المعتمدين AICPA

يرجع تأسيس المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين المعتمدين (American Institute of Certified Public Accountants) ، إلى عام 1887 الذي كان تحت تسمية المعهد الأمريكي للمحاسبيين ، لإعادة تسميته سنة 1957 ، من وظائفه تنظيم مهنة المحاسبة أي المحاسبيين الذين يتمتعون بالصفة القانونية المعتمدة، يتكون من هيئات ساهمت في تطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما و هي: [115]

- ✓ لجنة الإجراءات المحاسبية (Committee on Accounting Procedure, CAP)
- ✓ مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board, APB)

ج مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

تأسس مجلس المعايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) عام 1973، من ضمن الهيكل الجديد لإصدار المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، و هو وليد المشاكل و الدراسات التي

[114] جودي إيمان، تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية: الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية، مرجع سبق ذكره ، ص54.

[115] جودي إيمان، تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية: الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية مرجع سبق ذكره ، ص ص 55 65.

تم الوصول إليها من طرف لجنة Wheat، مهمته وضع معايير لشركات المساهمة العامة والخاصة، و يتكون من المنظمات التالية : [116]

- ✓ مؤسسة المحاسبة المالية (Financial Accounting Foundation, FAF)
- ✓ المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Advisory Council, FASAC)

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للهيئات المكلفة بإصدار المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

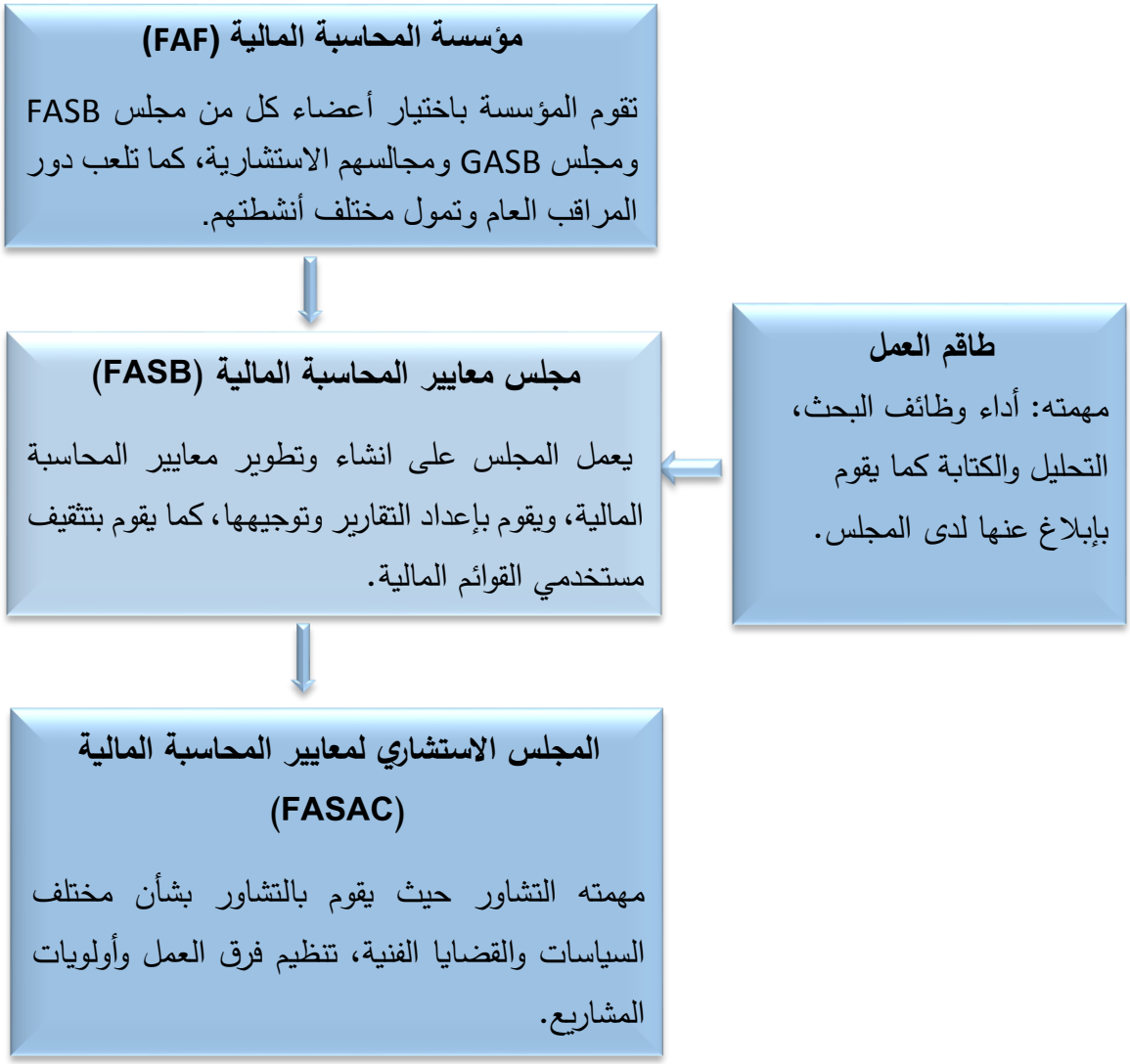

Source : Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Intermediate Accounting- IFRS edition, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc, P. 01.

[116] جودي إيمان، تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية: الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية مرجع سبق ذكره ، ص ص 57 58..

خلاصة الفصل الأول:

تطورت المعاملات المالية الدولية وأدواتها، وانتشرت بشكل جعلت المنظمات الدولية تتحد لتوافق مختلف الأنظمة المحاسبية، وجعل المحاسبة لغة مفهومة من طرف كل الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية والمالية.

العديد من المنظمات رأت الضوء من أجل تحقيق التوفيق المحاسبي، وأهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي أصدر منذ نشأته الى يومنا هذا 40 معيارا بعد إلغاء وتعديل المعايير التي لم تعد تسجيب لمتطلبات المؤسسات والبيئة الاقتصادية. عمل المجلس على توحيد المبادئ المحاسبية بين مختلف المنظمات المحاسبية من جهة، وتطوير القواعد الخاصة بمختلف المعاملات المالية من جهة أخرى وذلك لتعدد أدواتها ولاستخدامها مختلف العملات الأجنبية.

المجلس المكلف بالمحاسبة في الجزائر عمل أيضا على توفيق نظامه المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية، دون الأخذ بعين الاعتبار بيئة المؤسسات الجزائرية بحيث استخدم عدة مصطلحات تلائم بيئة غير بيئته، وعدم تطور الأسواق المالية في الجزائر لعب دورا مهما في عرقلة انتشار عدة أدوات مالية.

و في العموم يمكن القول إن الجزائر وضعت إطارا مفاهيميا وعمليا من خلال شروط و كيفيات تطبيق المعلومة المحاسبية و المالية، كما أنها غيرت و جهتها من تحقيق غاية الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر و هذا يعني أن الرغبة في توحيد المحاسبة مع مجلس المعايير المحاسبة الدولية موجودة و هي في طور الإنجاز من خلال تهيئة مختلف الميادين ذات الصلة.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تمهيد الفصل الثاني:

تنوع الأدوات المستخدمة في مجال التمويل و الاستثمار الخارجي و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات أدى إلى تأقلم المحاسبة مع هذا الكم من التنوع ،حيث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)عمل و لا زال يعمل جاهدا على إصدار و تطوير المعايير الخاصة بالمعالجة المحاسبية ، فقد خصص المجلس سبعة معايير : معيار المحاسبة الدولي رقم " 32 IAS الأدوات المالية – العرض"، معيار المحاسبة الدولي رقم IAS27 نسخة 2011 "القوائم المالية المنفصلة" ، 28 IAS "الاستثمارات في الشركات الشقيقة"، و المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم " IFRS7 الافصاحات" ، و المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 IFRS الأدوات المالية"، 10 IFRS "القوائم المالية المجمعة" ، 16 IFRS "عقود الايجار"، إضافة الى المعيار المحاسبي الدولي رقم" 21 IAS أثار التغيرات في أسعار صرف العملات" و الذي يعالج جميع العمليات التي تتم بعملات أجنبية.

من جهة أخرى، عمل المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، على المساهمة في عملية المعالجة المحاسبية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ومختلف أدوات التمويل من خلال القرار المؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008، وبالتحديد في القسم الثاني "أصول مالية غير جارية"، والقسم الخامس "عقود إيجار التمويل"، والقسم السادس "القروض والخصوم المالية"، القسم السابع "العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية"، وذلك لجعل المحاسبة لغة مفهومة من قبل مستخدميها.

ولمعرفة مدى توافق المعالجة المحاسبية مع مختلف الأصول والخصوم المالية الدولية للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية التي تعالجها تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي SCF
- **المبحث الثاني:** المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS/IAS
- **المبحث الثالث:** مدى توافق المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي الماليSCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS/IAS

المبحث الاول: المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

يعالج النظام المحاسبي المالي العمليات على الأصول والخصوم المالية المتداولة في الأسواق المحلية بنفس الطريقة التي يعالج فيها العمليات على الأصول والخصوم المالية في الخارج مع الأخذ بعين الاعتبار المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف التي تؤثر عليها، وللتعمق في الدراسة قسمنا المبحث الأول الى ثلاثة مطالب:

- المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي.
- المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي.
- المعالجة المحاسبية للعمليات على المشتقات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية

قبل التطرق إلى المعالجة المحاسبية للأصول المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي قمنا بتعريف بعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع لتسهيل فهم المعالجة المحاسبية.

- **الأصول المالية:** حسب النظام المحاسبي المالي عرفت من خلال تصنيفها الى أربع فئات، وكل صنف يتمتع بمنهجية تقدير و/أو مختلف الطرق المحاسبية، كما عرف الأصول بشكل عام على أنه مورد يمتلكه الكيان ويحقق مزايا اقتصادية في المستقبل.[1]
- **التثبيت المالي:** هو أصول مالية غير جارية:[2]

- كالديون المستحقة الواجب سدادها في أجل سنة واحدة، أو سند أو قيمة مماثلة قررت المنشأة الاحتفاظ بها لأكثر من سنة مالية واحدة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- **تكلفة الاقتناء:** يمثل السعر عند عملية الشراء والمتفق عليه بين الأطراف تاريخ المعاملة، تضاف اليه مختلف الرسوم الجبائية والجمركية، وتخصم منه التخفيضات التجارية وغيرها من العناصر المماثلة.[3]
- **التكلفة المهتلكة:** يستخدم المصطلح عند تقييم الأصول والخصوم المالية عند إدراجها الأولي في حسابات المؤسسة بالإضافة إلى مختلف المبالغ التي يتم زيادتها أو إنقاصها.
- **التكلفة التاريخية:** هي المبلغ المقدم مقابل الحصول على أصل معين عند تاريخ الاقتناء أو تاريخ الإنتاج[4]، و تعتبر الأساس الذي يقوم عليها الاثبات المحاسبي الموثق استنادا لمستندات ثبوتية، مع إمكانية تثبيت صحة العملية المحاسبية أو الحدث الاقتصادي[5]، كما يعتبر مبدأ من المبادئ التقليدية المقبولة قبولا عاما من قبل معدي القوائم المالية و مستخدميها.[6]
- **فارق الاقتناء:** يمثل الفائض في تكلفة الاقتناء للأصول والخصوم عند تاريخ التبادل[7].
- **سعر الصرف التاريخي:** يعتبر السعر المتعلق بالتاريخ الذي تمت فيه المعاملة التجارية أو المالية[8].
- **سعر الصرف الجاري:** هو التاريخ المحدد في لحظة معينة في سوق العملات، والذي يتغير باستمرار تبعا لعوامل السوق (العرض و الطلب)[9].
- **فارق الصرف:** يمثل الفارق الذي ينتج عند صرف عدد من الوحدات النقدية من عملة أجنبية على عملة القوائم المالية مع معدلات صرف مختلفة[10].

---

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[5] محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، (دار وائل للنشر، الأردن، 2008)، الطبعة الثانية، ص: 163.

[6] سفير محمد، مدات جمال، القيمة العادلة بين حتمية التطبيق و إشكالية التحديد، مجلة الاقتصاد الجديد/العدد: 05- جانفي 2012،ص 269.

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[8] طارق شنوف، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[9] طارق شنوف، المرجع السابق، ص: 82.

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- **القيمة الحقيقية (القيمة العادلة):** هي المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل الأصول والخصوم بين أطراف المعاملة مع توفر عنصر الرضا، الموافقة، الدراية بكل ما يخص المعاملة وفي شروط المنافسة الاعتيادية.[11] تؤدي عملية التقييم بالقيمة العادلة إلى اظهار عناصر القوائم المالية بقيمتها الحقيقية حيث تعطي صورة صادقة عن الوضع المالي للمنشاة، مقارنة بالمعلومات المقدمة عند التقييم بالتكلفة المهتلكة التي تتجاهل التغيرات التي تطرأ على التكلفة بعد اقتناء الأصل [12]، استخدم النظام المحاسبي المالي مصطلح القيمة الحقيقية بدلا من القيمة العادلة لكن المفهوم نفسه.
- **نقود العرض:** العملة المستخدمة عند عرض القوائم المالية[13]، تستخدم في قياس كل من البنود النقدية و غير النقدية المكونة للقوائم المالية[14].
- **العملة الوطنية:** هي العملة التي تتخذها أي دولة كرمز يمثلها، وتتعامل بها المنشأة كأساس المعاملات التجارية والمالية. في الجزائر يرمز الى العملة الوطنية DZD ، و يفرض النظام المحاسبي المالي مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية من خلال المادة 12 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- **الفرق بين ترجمة العملات وتحويل العملات:** يجب التفرقة بين مفهوم ترجمة العملات و تحويل العملات، حيث يطلق على لفظ الترجمة عند القيام بعملية إظهار العملات الأجنبية في القوائم المالية قياسيا بنظيرتها من العملة المحلية فهي تتم دفتريا عادة في تاريخ إقفال السنة المالية دون حدوث تبادل فوري، أما مفهوم تحويل العملات فهو عملية تحويل فعلي بموجبها يتم التبادل بين العملة الأجنبية و المحلية.[15]

---

[11] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص87 .

[12] صبرينة بن عروج، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

[14] شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2009، ص 81.

[15] علي عباس براهيم، عبيد محمد، الممارسات المحاسبية الدولية لترجمة القوائم المالية الأجنبية في ظل ظاهرة التضخم، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، العدد 01 : جانفي 2021، ص 27.

1. تصنيف الأصول المالية

يستند تصنيف الأصول المالية أساسا إلى السمات القانونية التي تحدد شكل العلاقة الأساسية بين أطراف المعاملة المالية، و التي ترتبط بسيولة هذه الأصول المالية و الغرض الاقتصادي منها[16]. لقد اعتمد النظام المحاسبي المالي في عملية التصنيف على هذه السمات حيث قسمها الى قسمين[17]:

أ **الأصول المالية غير الجارية:** والذي عرفها في أربعة أصناف ، كل صنف له موضوع منهجية تقدير و/أو طرق محاسبية مختلفة، وبناءً على التصنيف نحدد طريقة التقييم بالقيمة الحقيقية أو حسب التكلفة المهتلكة، مع خصم فوارق التقييم في رؤوس أموال الخاصة أو في حساب النتائج[18].

ب **الأصول المالية الجارية _القيم المنقولة للتوظيف_**

يقصد بالقيم المنقولة للتوظيف استثمارات مالية قصيرة الأجل تشتريها المنشأة قصد تحقيق ربح في رأس المال وإعادة بيعها في أجل لا يفوق عادة سنة واحدة.

تعتبر الغاية من المعاملة في المحاسبة الركيزة الأساسية التي من خلالها يتم التصنيف المحاسبي، والذي اعتمدها SCF في تصنيفه للأصول المالية، وفيما يلي جدول يلخص تصنيف الأصول المالية حسب الغاية من الاقتناء:

الجدول رقم (11): ملخص تصنيف الأصول المالية حسب الغاية من الاقتناء

الفئات	الغاية
سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة	_ ممارسة النفوذ والمراقبة على الشركة المصدرة للسندات (سلطة إدارية). _ القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية بسبب قانوني او بناء على اتفاق. _ تحقيق استراتيجية طويلة المدى.
السندات المثبتة لنشاط المحفظة	_ تحقيق مردودية مُرْضِية. _ عدم التدخل في السياسات المالية والإدارية للشركة المصدرة.
السندات المثبتة الأخرى	_ تحقيق مردودية مرضية على المدى الطويل.

[16] صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

[17] علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF،2018، دار النشر منشورات الصفحات الرقاء، ص: 224.

[18] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره ص 11.

	_ الاحتفاظ بالسندات حتى حلول أجل استحقاقها (لها تاريخ استحقاق محدد).
القروض و الحسابات الدائنة	_ استغلالها لتحقيق مردودية مرضية لمدة تفوق 12 شهر(لا يمكن تسعيرها من خلال سوق نشط أو لا يوجد هناك سوق أصلا).
القيم المنقولة للتوظيف	_ تحقيق مردودية مرضية من عملية المضاربة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2. التقييم والتسجيل المحاسبي للعمليات على الأصول المالية الدولية

يختلف إطار عملية التقييم تبعا لاختلاف أغراض التقييم، والخواص محل التقييم، و الوحدة المستعملة في عملية التقييم.[19]

وفق النظام المحاسبي المالي تشمل عملية التقييم المبادئ العامة والقواعد الخاصة للعمليات العادية والخاصة:

أ **القواعد العامة للتقييم:** تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على أساس التكلفة التاريخية[20].

ب **العمليات الخاصة للتقييم:** حسب بعض الشروط المحددة وفق النظام المحاسبي المالي و بالنسبة الى بعض العناصر، تجري عملية التقييم ب: [21]

_ القيمة الحقيقية.

_ قيمة الإنجاز.

_ القيمة المحينة.

بالنسبة لدراستنا يتم استخدام التكلفة التاريخية والقيمة الحقيقية حسب الأصل المالي، والتي سنقوم بعرضها كتالي:

[19] سفير محمد، مدات جمال، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[20] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص07.

[21] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص07.

1.2التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول المالية غير الجارية

حسب مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي تسجل الأصول المالية غير الجارية في الحساب 26 "مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات"، والحساب 27 " تثبيتات مالية أخرى "، فيما يلي سنقوم بالمعالجة المحاسبية لكل حساب على حدة.

1.1.2 الحساب 26 " مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات"

يعبر هذا الحساب عن إسهامات المنشأة في رؤوس أموال الشركات المصدرة لها، و الذي اعتبرها النظام المحاسبي المالي كأصول ثابتة لكونها تدر منافع اقتصادية مستقبلية لأكثر من دورة مالية واحدة، و التي لا تنوي المنشأة الاستغناء عنها، لا يخضع هذا النوع من الأصول الى الاهتلاك على غرار الأصول الثابتة، لكن يخضع الى خسائر القيمة لارتباطه المباشر بالأسواق المالية.[22]

يتفرع الحساب 26 الى حسابات ثانوية، قمنا بتقسمه الى ثلاث فئات تحمل نفس المعالجة المحاسبية:

- **الفئة الأولى:** الحساب 261 "سندات الفروع المنتسبة" والحساب 262" سندات المساهمة الأخرى"؛
- **الفئة الثانية:** الحساب 265 " سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة"
- **الفئة الثالثة:** الحساب 266 "الحسابات المدينة الملحقة بمساهمات المجمع"، والحساب 267 "الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع"، والحساب 268 "الحسابات المدينة الملحقة بشركات في حالة مساهمة".

1.1.1.2 الفئة الأولى: التقييم والتسجيل المحاسبي لسندات الفروع والسندات المساهمة الأخرى

- **تعريف حساب سندات الفروع المنتسبة 261:** يسجل الحساب السندات التي تملكها المنشأة في الفروع التابعة لها أي الفروع التي تحوز فيها نسبة كبيرة من المساهمة والتي تفوق نسبة المشاركة في رأسمالها 50% ، مما يسمح لها بممارسة نفوذها على الشركة المصدرة للسندات[23].
- **تعريف الحساب سندات المساهمة الأخرى 262 :** يسجل الحساب السندات التي تحوزها المؤسسة في الشركات غير الفرعية[24].

تعتبر كل من سندات الفروع المنتسبة والمساهمات الأخرى أصول مالية الغاية من اكتسابها استراتيجي، وفي حالة تواجد هذه الأصول في الخارج صنفها النظام المحاسبي المالي كاستثمارٍ صافي.

---

[22] علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص253-254.

[23] علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[24] SONATRACH, Manuel de comptabilité générale de la classe 2, 16 mars 2010, p p 194-203

أ تاريخ الإدراج الأولي:

تدرج سندات الفروع المنتسبة وسندات المساهمة الأخرى في حسابات المؤسسة بتكلفتها التي تعتبر القيمة الحقيقية لمقابل المعاملة، مضاف إليها مصاريف الحيازة المتمثلة في: مصاريف الوساطة، الرسوم الغير المستردة ومصاريف البنك حسب الفقرة 2.122 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 :

" **تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، و الرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك و لكن لا تندرج فيها الحصص و الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل الاكتساب**"[25].

فيما يخص الأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية تقوم المؤسسة بتحويل تكلفة الاقتناء الى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة حسب الفقرة 1.137 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والتي تنص على ما يلي:

" **تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة. ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصول**"[26].

التسجيل المحاسبي عند الاقتناء: يكون القيد على الصورة التالية: [27]

رقم الحساب		تاريخ الاقتناء	المدين	الدائن
261 أو 262		سندات الفروع المنتسبة أو سندات المساهمة الأخرى	تكلفة الاقتناء	
	512	البنوك والحسابات الجارية		تكلفة الاقتناء

ب التقييم اللاحق

1) بالنسبة للأصول المالية المسجلة في الحساب 261 سندات الفروع المنتسبة يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة، والتي تمثل:

[25] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص12.

[26] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص20

[27] Manuel de Comptabilité Financière Edition 2013, Op-cit, p 137.

التكلفة المهتلكة = قيمة الأصل عند الإدراج الأولي – المصاريف المباشرة للحصول على الأصل ± الاهتلاك المتراكم عن الفرق بين المبلغ الأولي و المبلغ عند تاريخ الاستحقاق– كل نقص أو انخفاض أو احتمالية عدم التحصيل[28].

يتم حساب قيمة التكلفة المهتلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي وهو المعدل الذي يعطي قيمة حالية معدومة للتدفقات الناتجة عن السندات أي[29]:

المدفوعات – التحصيلات =0

كل الأصول المالية بما فيها سندات الفروع المنتسبة التي تقيم تاريخ إقفال السنة المالية بالتكلفة المهتلكة تخضع إلى اختبار تناقص القيمة [30]، ويتم تفصيل ذلك لاحقا.

2) **التقييم اللاحق** للأصول المالية المسجلة في الحساب 262 سندات المساهمة الأخرى يتم تقييمها بالقيمة العادلة والتي تمثل[31]:

- السعر المتوسط للشهر الأخير للسنة المالية بالنسبة للأسهم المدرجة في البورصة؛
- سعر البيع المحتمل (القيمة المحتملة للتفاوض) بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة.

التغيرات الناتجة عن التقييم بالقيمة العادلة تسجل في الميزانية بالتحديد في الأموال الخاصة باستخدام الحساب 104 فارق التقييم إما بالزيادة أو بالنقصان،[32] والتي تحسب على الوجه الآتي:

التغير إيجابي في القيمة العادلة:

تكلفة الاقتناء< القيمة العادلة

التغيير سلبي في القيمة العادلة والذي يمثل خسارة القيمة PV

تكلفة الاقتناء > القيمة العادلة = خسارة القيمة

---

[28] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[29] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[30] Manuel de comptabilité générale de la classe 2, SONARRACH-16 mars 2010, p 199.

[31] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[32] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

_ بالنسبة لسندات الفروع المنتسبة والمساهمات الأخرى المسعرة بالعملات الأجنبية، يتم التحويل إلى العملة الوطنية باستخدام سعر الصرف الجاري المعمول به عند التقييم اللاحق في العموم تاريخ إقفال السنة المالية (N/12/31). و ينتج عن فرق التحويل الزيادة أو النقصان في قيمة السندات من خلال تعديل الحساب 104 فارق التقييم[33]. حسب الفقرة 7.137 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 التي تنص على:

" **تسجل فوارق التحويل المرتبطة بتغيرات سعر الصرف بشأن الاستثمار الصافي لكيان ما في إحدى مؤسساته الواقعة في الخارج و تعد مستقلة عنه في مجال التسيير المالي و الاستغلال مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة تحت فصل –فارق التحويل– دون أن يدرج في حساب النتائج**".[34]

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون وفق القيود التالية [35]:

_ **حالة الزيادة:** سعر الصرف تاريخ إقفال السنة المالية أكبر من سعر الصرف تاريخ التقييم الأولي:

رقم الحساب		31/12/N	المدين	الدائن
261 أو		سندات الفروع المنتسبة أو سندات المساهمة الأخرى	فرق التحويل	
262	104	فارق التقييم		فرق التحويل

_ **حالة النقصان:** سعر الصرف تاريخ إقفال السنة المالية أصغر من سعر الصرف تاريخ التقييم الأولي:

رقم الحساب		31/12/N	المدين	الدائن
104		فارق التقييم	فرق التحويل	
	261/ 262	السندات الفروع المنتسبة أو سندات المساهمة الأخرى		فرق التحويل

ج تجميع القوائم المالية

1) المؤسسات الملزمة بتجميع القوائم المالية

تنص الفقرة 132–2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلقة بإلزامية تجميع القوائم المالية ما يلي:

[33] Manuel de comptabilité générale de la classe 1– SONARRACH-16 mars 2010 , p16

[34] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص20.

[35] Manuel de comptabilité générale de la classe 1, SONARRACH-16 mars 2010, p 17.

" كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموعة المتألف من جميع تلك الكيانات"[36].

من خلال نص الفقرة 132-2 المذكورة أعلاه نستنتج أن الكيانات ذات المساهمات المعتبرة مثل الفروع ملزمة بتقديم قوائم مالية مجمعة ، و هذا يرجع الى الأهمية التي تقدمه عملية التجميع حيث أنه ليس من السهل الحكم على المردودية و الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية إذا كانت هذه المؤسسة تابعة لمؤسسة أخرى و كانت قرارتها تدخل ضمن استراتيجية موحدة لمجموعة الشركات التابعة أو المؤسسة الأم ففي بعض الحالات تفضل المؤسسة الأم أن تحقق أرباحا في فرع ما على حساب فرع أخر لأسباب متعددة كالجانب الجبائي مثلا، و هذا لا يظهر حقيقية الشركة التابعة باعتبار أن النتيجة تدخل ضمن استراتيجية مسطرة، كما أن سندات المساهمة التي تظهر في القوائم المالية لمؤسسة الأم تسجل بقيمتها التاريخية و لا تبين حقيقية الأصول المعبر عنها بتلك السندات و طريقة تمويلها، و ماهي نتائج استغلالها الأمر الذي يجعلها لا توفر البيانات و المعلومات اللازمة للمساهمين في المؤسسة الأم لاتخاذ قراراتهم بشأنها.[37]

2) شروط اعداد القوائم المالية المجمعة: يوفر النظام المحاسبي المالي لإعداد القوائم المالية خمسة شروط، نذكرها وفق ما يلي[38]:

- امتلاك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الشركات التابعة، ما يزيد عن 50 % من حقوق التصويت لكيان ما؛
- التحكم في أكثر من نصف حقوق التصويت تطبيقا لاتفاق مع المستثمرين الاخرين؛
- وجود سلطة التعيين أو عزل أغلبية أعضاء هيئة الإدارة؛
- التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للكيان وذلك بموجب القانون الأساسي أو عقد؛
- وجود القدرة على جمع أغلبية الأصوات في اجتماعات هيئة الإدارة.

---

[36] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص15.

[37] الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF و معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS – دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الابار(ENSP) خلال سنة 2013 – ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير فرع علوم تجارية ، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– ، 2015/2014، ص ص 53-54.

[38] سلامي منير ، القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية IFRS ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع : محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، باتنة ، سنة 2009-2010،ص 114.

3) طريقة عملية التجميع انطلاقا من الشروط أعلاه: يعتمد النظام المحاسبي المالي خلال عملية التجميع في حالة الشركات التابعة على طريقة التكامل الشامل:

_ **طريقة التكامل الشامل**

تتمثل الطريقة التالية في حالة توفر الشروط المذكورة أعلاه والتي تعتمد على تجميع عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج للشركات التابعة من خلال المرور بخطوات منهجية، المتمثلة في النقاط التالية: [39]

1. **الجمع:** يتم تجميع القوائم المالية لكل الكيانات التي تنتمي الى محيط التجميع بنسبة 100%؛
2. **الاقصاء :** يتم فيها إقصاء الحسابات الداخلية، والمتبادلة، والحسابات الأخرى كالديون والحقوق الأخرى؛
3. **التسجيل:** تسجيل الضرائب المؤجلة المتعلقة بالنتائج الداخلية التي تم إقصاؤها؛
4. **توزيع الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة:** في هذه الخطوة يتم الفصل بين الأموال الخاصة بالشركات المجمعة و الشركة المجمعة، و من خلالها تحدد مختلف الفوائد (فوائد الأغلبية، حقوق الأقلية ..الخ.)؛
5. **تحديد الاحتياطات المجمعة والنتائج المجمعة؛**
6. **اعداد الحسابات المجمعة.**

4) ترجمة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تتم عملية ترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية الى العملة الوطنية، وفق ما يلي:[40]

_ تترجم عناصر الأصول والخصوم باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ إقفال السنة المالية؛

_ تترجم المنتوجات والأعباء باستخدام سعر الصرف في تاريخ إجراء عملية التحويل، غير أنه من المسموح استخدام سعر صرف متوسط أو مقرب لأسباب عملية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي اعتمد على طريقة سعر الصرف الجاري في عملية ترجمة القوائم المالية.

[39] الطيب مداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

[40] معمر الطيب ابتسام، ترجمة القوائم المالية المجمعة بالعملات الاجنبية، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 19 (ديسمبر 2018)،ص 246.

5) معالجة مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تسجل مكاسب وخسائر الصرف الناتجة عن عملية ترجمة القوائم المالية في رؤوس الأموال الخاصة في جانب الخصوم من الميزانية.[41]

2.1.1.2 الفئة الثانية: الحساب 265 " سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة"

يتم استخدام الحساب 265 في حالة اعداد الحسابات المدمجة حسب طريقة المعادلة.

1) مفهوم طريقة المعادلة وفق النظام المحاسبي المالي:

تطبق طريقة المعادلة على الشركات التي تمارس فيها الشركة المستثمرة نفوذا ملحوظ[42] ، و الذي يفترض وجوده في الحالات الاتية[43]:

- الامتلاك المباشر أو الغير المباشر ل 20 % أو أكثر من حقوق التصويت؛
- التمثيل في الأجهزة المسيرة؛
- المشاركة في عملية إعداد السياسات الاستراتيجية؛
- المعاملات التجارية المهمة بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها؛ وتبادل مسيرين وإطارات، أو تبادل إعلام تقني أساسي.

2) طريقة تطبيق طريقة المعادلة:

خلال عملية إدماج الحسابات تقوم الشركة التي تمارس النفوذ الملحوظ بإعادة تقييم سندات المساهمة المسجلة في الميزانية و المقيمة بالتكلفة التاريخية[44]، و استبدالها بقيمة الحصة التي تكافئ الحالة الصافية للشركة المستثمر فيها[45] .

3.1.1.2 الفئة الثالثة: التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول المالية غير الجارية المسجلة في الحسابات التالية:

---

[41] معمر الطيب ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[42] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص 17.

[43] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص 17.

[44] SONATRACH, Manuel de comptabilité générale de la classe 2, Op-cit, p 206

[45] الطيب مداني، مرجع سبق ذكره، ص 96.

- الحساب" **266 الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع:**" يسجل الحساب مختلف معاملات الإقراض الممنوحة للشركات التابعة للمجمع والتي يساهم المقرض فيها. [46]
- الحساب**267** "**الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع**" : يخص المعاملات بين الشركات خارج المجموعة التي تنتمي إليها.[47]
- الحساب**268** "**الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة**": يسجل المعاملات التي تتم في شكل آخر من المساهمة.[48]

أ التقييم الأولي

فيما يتعلق بالتقييم الأولي للفئة الثالثة هي متطابقة مع الفئة الأولى أي تقيم بتكلفتها (القيمة الحقيقية بالإضافة إلى مصاريف الوساطة، مصاريف الغير المستردة، ومصاريف البنك).

تحول الحسابات الدائنة المسعرة بالعملات الأجنبية الى العملة الوطنية بسعر الصرف الجاري المعمول به في تاريخ وضع العملات تحت التصرف عندما يتعلق الامر بالمعاملات المالية[49].

- **التسجيل المحاسبي تاريخ الادراج الاولي:** يكون كما يلي:

رقم الحساب		تاريخ المعاملة	المدين	الدائن
266/7/8		حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	تكلفة الاقتناء	
	512	بنوك حسابات جارية		تكلفة الاقتناء

ب التقييم اللاحق: بالتكلفة المهتلكة.

أما بالنسبة للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات المسعرة بالعملات الأجنبية فيتم التحويل إلى العملة المحلية على أساس سعر الصرف الجاري المعمول به عند التقييم اللاحق، ويتم نشوء فوارق بسبب تقلبات أسعار الصرف ما بين التقييم الاولي واللاحق، مما يشكل مكاسب أو خسائر في الصرف تسجل حسب شروط التسديد الخاصة بالحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج، والذي صنفها النظام المحاسبي المالي الى صنفين هما:

[46] SONATRACH, Manuel de comptabilité générale de la classe 2, Op-cit, p 212

[47] علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[48] علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[49] Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013, Op-cit,p :137

1) الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات في الخارج، ويكون التسديد مخططا له ومحتملا في مستقبل متوقع : تقوم المؤسسة بالاعتراف بمكاسب أو خسائر سعر الصرف في حساب النتائج.[50]

_ التسجيل المحاسبي لمكاسب وخسائر الصرف:

مكاسب الصرف: يكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		**31/12/N**	المدين	الدائن
26X		حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	فرق التحويل	
	766	أرباح الصرف		فرق التحويل

خسارة الصرف: يكون القيد حسب ما يلي:

رقم الحساب		**31/12/N**	المدين	الدائن
666		خسائر الصرف	فرق التحويل	
	26X	حسابات دائنة ملحقة بمساهمات		فرق التحويل

2) الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات في الخارج، ويكون التسديد غير مخطط له ولا محتملا في مستقبل متوقع: في حالة غياب شروط التسديد تسجل فوارق الترجمة ضمن قائمة المركز المالي بتحديد في رؤوس الأموال الخاصة حسب الفقرة 7.137 السالفة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.[51]

_ التسجيل المحاسبي لمكاسب وخسائر الصرف:

أرباح الصرف: يكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		**31/12/N**	**المدين**	**الدائن**
26X		حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	المكسب	
	104	فارق التقييم		المكسب

[50] Manuel de comptabilité générale de la classe 2 – SONARRACH-,Op-cit , p213

[51] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص21

خسائر الصرف: تسجل وفق القيد التالي:

رقم الحساب		31/12/N	المدين	الدائن
104		فارق التقييم	الخسارة	
	26X	حسابات دائنة ملحقة بمساهمات في الخارج		الخسارة

2.1.2 المعالجة المحاسبية للحساب 27 " تثبيتات مالية أخرى"

لقد قمنا بتلخيص ماهية كل حساب في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): ماهية الحسابات المستخدمة الخاصة بالحساب 27" تثبيتات مالية أخرى"

رقم الحساب	التسمية	تحليل الحساب
ح/271	السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة.	يسجل الحساب سندات غير المساهمة ، و التي لا تنوي المؤسسة الاستغناء عنها في أجل قصير، و الغاية من الاقتناء عادة إما لتحقيق أرباح أو ولأسباب مديونية .
ح/272	السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم).	يسجل الحساب السندات التي تمنح لمالكها حق المديونية لمدة تفوق السنة المالية، من خصائصها إمكانية التحويل إلى سندات مساهمة.
ح/273	السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة.	يسجل الحساب الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق أرباح طويلة الأجل من خلال الاستثمار في أصولها المالية دون التدخل في إدارة المؤسسة المصدرة للسندات.
ح/274	القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويل.	يسجل الحساب العقود بمثابة قروض تمنحها المؤسسة للغير لاستخدام أصولها كإيجار تمويلي.
ح/275	الودائع والكفالات.	يسجل الحساب المبالغ المدفوعة من قبل المؤسسة لضمان عملية أو عنصر ما ذي قيمة.
ح/276	الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة.	يسجل الحساب الحسابات الدائنة التي لا تصنف في الفئات السابقة الذكر.

ح/279	ما بقي عن عمليات الدفع الواجب القيام بها عن السندات المثبتة غير المسددة.	يسجل الحساب القيم الباقي تسديدها عن السندات.

المصدر: علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234.

لقد قمنا بتقسيم الحساب 27 "الثبيتات المالية الأخرى" إلى ثلاث فئات وذلك لتطابق عملية التقييم اللاحق، على الصورة التالية:

- **الفئة الأولى:** ح 271 و272 التثبيتات المالية الأخرى.
- **الفئة الثانية:** ح 273 "السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة".
- **الفئة الثالثة:** ح 274، ح 275 و276 قروض، ودائع، وكفالات.

1.2.1.2 المعالجة المحاسبية الخاصة بالفئة الأولى

1. التقييم الأولي

تعتبر هذه الفئةُ أصول مالية محتفظا بها حتى تاريخ استحقاقها، من خلال التسمية نستنتج أن المؤسسة عند اقتناء هذا النوع من الأصول لديها الغاية والقدرة الأكيدة على الاحتفاظ بها من أجل تحقيق تدفقات مالية ثابتة أو قابلة للتحديد حتى تاريخ استحقاقها[52]. يتم تقييمها عند دخولها حسابات المؤسسة بتكلفة الاقتناء والتي تشمل القيمة الحقيقية مضاف اليها مختلف المصاريف المباشرة الخاصة بعملية الاقتناء.

بالنسبة للتثبيتات المالية المسعرة بالعملات الأجنبية يتم تحويل القيمة الحقيقية والتكاليف الخاصة بعملية الاقتناء إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة حسب الفقرة 1.137 السابقة الذكر[53] من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

- **التسجيل المحاسبي:** يكون التسجيل المحاسبي بتاريخ الإدراج الاولي وفق ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ المعاملة	المدين	الدائن
271/2		التثبيتات المالية الأخرى	تكلفة الاقتناء	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		تكلفة الاقتناء

[52] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[53] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص20.

2. **التقييم اللاحق:** تقيم في نهاية الدورة بالتكلفة المهتلكة ، وتحول الى سعر الصرف الجاري عند تاريخ التقييم اللاحق بالنسبة للتثبيتات المالية المسعرة بالعملات الأجنبية و المصنفة ضمن هذه الفئة.

أ **التغيرات في قيمة التثبيتات المالية المقيمة بالتكلفة المهتلكة:** في العموم لا تتغير قيمة الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهتلكة ، لكن و لظروف خاصة بالأصل المالي يمكن أن تواجه المؤسسة الزيادة أو النقصان للتثبيت المالي:[54]

_ **حالة الزيادة في القيمة:** لا تؤدي الزيادة في القيمة إلى تسجيل محاسبي ولا تعديل القيمة في قائمة المركز المالي.

_ **حالة النقصان في القيمة:** تقوم المنشأة بتعديل قيمة التثبيتات المالية في قائمة المركز المالي ويسجل الحساب 2971 أو 2972 خسائر القيمة عن السندات في الجانب الدائن للمقابل المدين للحساب" 686 المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة – العناصر المالية–".

ب **التغيرات في أسعار العملات الأجنبية:** تسجل فروقات أسعار الصرف الناشئة عن اختلاف معدلات الصرف بين تواريخ التقييم كدخل أو كمصروف في حساب النتائج في تلك الفترة التي نشأت فيها، و تسجل حسب ما يلي[55]:

_ **مكاسب سعر الصرف:** يسجل في الجانب الدائن للحساب" 766 أرباح الصرف" لمقابل المدين لأحد الحسابات 271 و272.

_ **خسائر سعر الصرف:** تسجل في الجانب المدين للحساب" 666 خسائر الصرف" لمقابل الدائن لأحد الحسابات 271 و272.

2.2.1.2 المعالجة المحاسبية الخاصة بالفئة الثانية:" 273 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة"

1. **التقييم الاولي:** بتكلفة الاقتناء والتي تشمل القيمة الحقيقية مضاف إليها مختلف المصاريف المباشرة الخاصة بعملية الاقتناء.

[54] SONATRACH, Manuel de comptabilité générale de la classe 2, Op-cit, p.238-238

[55] Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013, Op-cit, p 155-156

بالنسبة للسندات المسعرة بالعملات الاجنبية تحول تكلفة الاقتناء إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف الجاري بتاريخ المعاملة حسب الفقرة 1.137 السابقة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.[56]

2. **التقييم اللاحق:** تعتبر السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة كأدوات مالية متاحة للبيع ويتم تقييمها بعد الإدراج الأولي بالقيمة العادلة، في حالة ارتفاع أو انخفاض القيمة العادلة عن القيمة المدونة في الدفاتر المحاسبية يتم الاعتراف بها حسب ما يلي:

أ **التغيرات في القيمة العادلة**

- **انخفاض في القيمة العادلة:** يتم الاعتراف بالنقصان ضمن قائمة المركز المالي في رؤوس الأموال الخاصة، ويسجل في الجانب المدين للحساب" 104 فارق التقييم" لمقابل الدائن للحساب"273 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة".
- **ارتفاع في القيمة العادلة:** يتم الاعتراف بالزيادة ضمن قائمة المركز المالي في رؤوس الأموال الخاصة، ويسجل في الجانب الدائن للحساب" 104 فارق التقييم" لمقابل المدين للحساب" 273 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة".

ب **تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية:**

تخضع قيمة السندات المثبتة إلى تعديل قيمتها إذا كان سعر الصرف مختلِفًا عن السعر الذي تم استخدامه في تاريخ الإدراج الأولي. وتؤدي تأثيرات التغيرات في سعر الصرف مباشرة إلى زيادة أو نقصان قيمة السندات من خلال تعديل الحساب 104" فارق التقييم"[57]. حسب الفقرة 7.137 السالفة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[58].

3.2.1.2 المعالجة المحاسبية الخاصة بالفئة الثالثة: ح 274، ح 275 و276 قروض، ودائع وكفالات.

أ **التقييم الاولي:** متطابق مع الفئة الأولى والثانية.

ب **التقييم اللاحق:** فيما يتعلق بالتقييم اللاحق والتسجيل المحاسبي للفئة الثالثة هي متطابقة مع الفئة الأولى مع استبدال أرقام الحسابات الخاصة لكل بند من بنود الميزانية.

---

[56] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص20.

[57] Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013,Op-cit, p137

[58] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص21

2.2 المعالجة المحاسبية للأصول المالية الجارية _ القيم المنقولة للتوظيف_

تعتبر القيم المنقولة للتوظيف أصول مالية جارية، الغاية من اقتنائها التنازل عنها في الأجل القصير وذلك لتحقيق ربح، وهي عكس التثبيتات المالية الأخرى[59].

حسب مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي يتم استخدام الحساب 50 في عملية التسجيل المحاسبي و الذي يتفرع حسب طبيعة و خاصية الأصل المالي الجاري [60]:

الجدول رقم (13): ماهية الحساب 50 " القيم المنقولة للتوظيف"

رقم الحساب	التسمية	تحليل الحساب
ح/501	الحصص في المؤسسات المرتبطة.	يسجل الحساب الحصص في المؤسسات المرتبطة التي تقتنيها المؤسسة بهدف تحقيق مكاسب على المدى القصير. تعتبر الشركة مرتبطة بشركة أخرى عندما يكون من المحتمل أن يتم تضمينها من خلال عملية الإدماج بالكامل.
ح/502	الأسهم الخاصة.	يسجل الحساب الأسهم التي تحتفظ بها المؤسسة أي الأسهم المكونة لرأسمالها الخاص وذلك مؤقتًا، وفقًا للشروط التي يحددها التشريع الوطني.
ح/503	الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية.	يسجل الأسهم أو السندات الأخرى التي تمنح حق الملكية للمؤسسة و تحقيق مكاسب ربح على المدى القصير.
ح/506	قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل.	يسجل الحساب قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل التي تم الحصول عليها لتحقيق أرباح قصيرة الأجل.
ح/508	قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة.	يسجل قيم التوظيف الأخرى القابلة للتداول والذمم المدينة المماثلة التي لم تجد تخصيصًا في الحسابات السابقة.

[59] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المالي المحاسبي، دار جيطلي للنشر و التوزيع برج بوعريرج ، الجزائر 2009،ص: 66.

[60] مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF،2007.

ح/509	التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة.	يسجل جميع المدفوعات التي لا يزال يتعين دفعها على القيم المنقولة لتوظيف القابلة للتداول الغير المدفوعة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

SONATRACH, Manuel de comptabilité générale de la classe 5 , 16 mars 2010, p 07-31.

أ **التقييم الاولي:** بتكلفة الاقتناء ، و بالنسبة للقيم المنقولة للتوظيف المسعرة بالعملات الأجنبية تحول قيمتها إلى سعر الصرف الجاري تاريخ الاقتناء حسب الفقرة 1.137 السابقة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[61].

كل أنواع القيم المنقولة للتوظيف تتمتع بنفس المعالجة المحاسبية تاريخ الإدراج الأولي.

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد حسب ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ الاقتناء	المدين	الدائن
50		القيم المنقولة للتوظيف	تكلفة الاقتناء	
	512/53	حسابات نقدية / بنوك		تكلفة الاقتناء

ب التقييم اللاحق: بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بفوارق التقييم في حساب النتائج كمنتوجات أو أعباء.

كما يعترف النظام المحاسبي المالي بالفوارق الناتجة عن عملية الترجمة إلى العملة الوطنية بالنسبة للقيم المنقولة للتوظيف المسعرة بالعملات الأجنبية كأعباء أو منتوجات في حساب النتائج حسب الفقرة السابقة الذكر 4.137 من القرار المؤرخ في 26 حويلية 2008 .[62]

1. **التسجيل المحاسبي لمكاسب وخسائر الصرف:** تكون القيود وفق ما يلي: [63]

_ **مكاسب الصرف:** ويكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
50X		القيم المنقولة للتوظيف	المكسب	
	766	أرباح الصرف		المكسب

[61] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره،ص20

[62]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص21

[63] SONATRACH, Manuel de comptabilité générale de la classe 5, Op-cit, p : 23.

_ **خسائر الصرف:** ويكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
666		خسائر الصرف	الخسارة	
	50X	القيم المنقولة للتوظيف		الخسارة

2. التسجيل المحاسبي لفرق إعادة تقييم القيمة العادلة للقيم المنقولة للتوظيف[64]

_ **حالة الزيادة في القيمة:** ارتفاع أسعار القيم المنقولة للتوظيف في السوق:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
X50		القيم المنقولة للتوظيف	الزيادة	
	765	فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض القيمة.		الزيادة

_ **حالة النقصان في القيمة:** انخفاض في أسعار القيم المنقولة للتوظيف:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
665		فارق التقييم عن أصول مالية –نواقص القيمة	النقصان	
	50X	القيم المنقولة للتوظيف.		النقصان

3. اختبار تدني قيمة الأصول المالية غير الجارية

في نهاية كل سنة مالية تقوم المؤسسة بعملية المراجعة عن طريق اختبار تدني قيمة أصولها المالية المقيمة بالتكلفة المهتلكة، فعادة ما تكون أسباب تدني قيمة الأصول المالية راجعة إلى التغيرات الحاصلة في السوق، أو تكون هناك معلومات وردت إلى المؤسسة بتراجع قيمة أصولها على سبيل المثال فرع من فروعها في أزمة مالية أو مشروع بحث غير ناجح، فهذا التناقص يعتبر غير مؤكد.

وحسب الفقرة 6.122 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008:

" **يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها، وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة.**

[64] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

و تخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول"[65].

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم المؤسسة في هذه الحالة بتسجيل مخصص خسارة القيمة حسب ما يلي:

رقم الحساب		31/12/N	المدين	الدائن
296/7		خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات أو التثبيتات المالية	مخصص الخسارة	
	686	المخصصات للاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة – العناصر المالية.		مخصص الخسارة

ملاحظة: لا توجد طريقة معينة لحساب مخصص خسارة القيمة للأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهتلكة ، كل مؤسسة لها الحرية في تقيم الخسارة المحتملة استنادا للمعطيات الواردة أمامها، واتخاذ القرار يكون متفقا عليه في المجلس العام لإدارة المؤسسة.

في حالة التأكد من تدني قيمة الأصول المالية يجب على المؤسسة الاعتراف بخسارة القيمة في النتيجة الصافية للسنة المالية حسب الفقرة 5.122 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008:

" إذا تجلى مؤشر موضوعي عن تناقص قيمة الأصل، و في هذه الحالة، فإن الخسارة الصافية المتجمعة المدرجة في الحسابات مباشرة كرؤوس أموال خاصة، يجب إخراجها من رؤوس الأموال الخاصة و تسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية باعتبارها خسارة في القيمة"[66].

يتم حساب خسارة القيمة على الصورة التالية:

الخسارة = القيمة المحاسبية الصافية للأصل – القيمة القابلة للتحصيل*.

[65] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره،ص12.

[66] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره،ص12.

* **القيمة القابلة للتحصيل تعتبر القيمة الأعلى بين سعر البيع الصافي للأصول المالية والقيمة النفعية.**

_ **التسجيل المحاسبي لخسارة قيمة الأصول المالية غير الجارية:** يكون القيد حسب ما يلي [67]:

رقم الحساب		31/12/N	المدين	الدائن
686		المخصصات للاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة – العناصر المالية–	خسارة القيمة	
	296/7	خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات أو التثبيتنات المالية الأخرى		خسارة القيمة

4. عملية التنازل عن الأصول المالية

1) حالة التنازل عن الأصول المالية غير الجارية

عند التنازل عن الأصول المالية غير الجارية تقوم المؤسسة بالمقارنة بين سعر البيع و تكلفة الاقتناء، الفرق يتم الاعتراف به في حساب النتائج:[68]

✓ **الربح :** سعر التنازل > تكلفة الاقتناء ، و يكون القيد حسب ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ التنازل	المدين	الدائن
53أو512		حسابات نقدية	سعر البيع	
	27أو26	التثبيتات المالية		تكلفة الاقتناء
	767	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية.		الربح

✓ **الخسارة:** سعر البيع < تكلفة الاقتناء، و يكون القيد حسب ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ التنازل	المدين	الدائن
512		حسابات نقدية	سعر البيع	
667		الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	الخسارة	
	26أو 27	السندات الفروع المنتسبة أو سندات المساهمة الأخرى.		التكلفة

[67] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[68] Djelloul BOUBIR,Comptabilité financiere SCF-IFRS ,manuel 2 :Les Instruments Financiersen SCF-IFRS , Edition ITICS ,Alger 2013, P : 105-106.

كما يتم الاعتراف عند التنازل عن الأصول المالية الغير الجارية المسعرة بالعملات الأجنبية الفوارق المثبة في حسابات المؤسسة الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، كأرباح أو خسائر في النتيجة الصافية للسنة المالية.

2) حالة التنازل عن الأصول المالية الجارية – القيم المنقولة للتوظيف–

عند حلول أجال استحقاق القيم المنقولة للتوظيف، أو عندما ترغب المؤسسة توفير سيولة أو لظروف اقتصادية أخرى تقوم المؤسسة بالتنازل عنها. حيث يتم إقفالها بجعلها دائنة بالمبلغ الإجمالي، ومن ثم تحقق المؤسسة إما أرباحا صافية وتكون في حالة التنازل بقيمة أعلى من القيمة الاسمية أو خسائر صافية في حالة التنازل عنها بقيمة أقل من قيمة الاقتناء.[69]

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد وفق ما يلي:

_ **أرباح صافية:** حالة التنازل بقيمة أعلى من القيمة الاسمية:

رقم الحساب		تاريخ التنازل	المدين	الدائن
53/512		بنوك وحسابات جارية/ النقدية أو	قيمة	
465		الحسابات الدائنة من عمليات التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف، وأدوات مالية مشتقة	التنازل	
	50	القيم المنقولة للتوظيف		القيمة الاسمية
	767	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية		الربح

_ **خسائر صافية:** حالة التنازل بقيمة أقل من القيمة الاسمية

رقم الحساب		تاريخ التنازل	المدين	الدائن
53/512		البنوك و الحسابات الجارية/ النقدية أو	قيمة التنازل	
465		الحسابات الدائنة من عمليات التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف، وأدوات مالية مشتقة.		
667		الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.	الخسارة	
	50	القيم المنقولة للتوظيف.		القيمة الاسمية

[69] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

5. إعادة تصنيف الأصول المالية الغير الجارية

لا يَسمح النظام المحاسبي المالي بإعادة تصنيف أصل مالي مصنّف في فئة الأصول المالية المحتفظ بها بغرض إعادة بيعها إلاّ في ظروف استثنائية و بواسطة تعليمة،[70] و تكون في الحالات التالية[71]:

_ تصنف الأصول المالية الغير الجارية (أسهم وسندات) على أساس الغرض من شرائها، ففي حالة تغيير الغرض يجب إعادة تصنيفها.

_ تغيير الشكل القانوني للكيان.

كما لا يُسمح بإعادة التصنيف ضمن فئة الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة لأي أصل مالي ناتج عن فئة أخرى للأصول المالية.

6. الإيرادات والفوائد المنتظرة الخاصة بالأصول المالية

نجد نوعين من الإيرادات و ذلك حسب طبيعة التصنيف و خصائصها[72]:

- إيرادات السندات ذات الطبيعة الملكية (حصص وأسهم في رأسمال الشركة المصدرة).
- إيرادات سندات الدين.

ومهما كان نوع الإيرادات المكتسبة على المؤسسة تسجيلها كنواتج في حسابات المؤسسة حتى في غياب تحصيلها وذلك تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات وفق ما يلي:

إيرادات السندات ذات الطبيعة الملكية: هذه الأنواع من السندات تعطي للمؤسسة الحق في الأرباح التي يتم التقرير عنها من قبل الجمعية العامة للمساهمين في الشركة من خلالها يتم المصادقة على حسابات الدورة[73].

تحدد قيمة الأرباح المنتظرة انطلاقا من المعلومات الواردة من الفروع أو المساهمين في المؤسسة، وتسجل ضمن قائمة المركز المالي في الحساب" 468 المنتجات المطلوب استلامها".

بالنسبة للإيرادات المقرر توزيعها والمتأتية من الخارج يتم تقيمها وفق ما يلي:

---

[70] صبرينة بن عروج، التوجه الحديث نحو القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة و مدى تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية فرع محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 03، 2019-2020، ص 156.

[71] Journal Officiel de la République Tunisienne, Arrêté du ministre des finances du 12 septembre 2019, portant approbation de la norme des comptes de l'Etat relative aux immobilisations financières, N77, P2998

[72] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص225.

[73] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المالي المحاسبي الجديد و المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011/2010 ،ص ص 98-99.

_ **تاريخ إقفال السنة المالية:** باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ الاقفال لتحويل قيمة الأرباح المنتظرة.[74] و يكون التسجيل المحاسبي وفق ما يلي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
468X		المنتجات المطلوب استلامها من المساهمات	الأرباح	
	761X	منتجات المساهمات		الارباح

_ **تاريخ التحصيل الفعلي للأرباح:** يتم استخدام سعر الصرف الجاري بتاريخ التحصيل، وتعدل قيمة الأرباح المسجلة تاريخ اقفال السنة المالية، كما تسجل فوراق سعر الصرف كأرباح أو خسائر في حساب النتائج.

قمنا بتلخيص من خلال الجدول الآتي إجراءات الاعتراف بمكاسب وخسائر الصرف الخاصة بالأصول المالية الدولية في تاريخ إقفال السنة المالية:

جدول رقم (14): ملخص للمعالجة المحاسبية للأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية

الفئات	أصل نقدي / غير نقدي	التقييم تاريخ إقفال السنة المالية	إجراءات الاعتراف بمكاسب وخسائر الصرف على الأصول المالية في نهاية السنة المالية
سندات المساهمة	غير نقدي	تكلفة المهتلكة مع اختبار تناقص القيمة.	لا يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الصرف، تأخذ فقط في الحسبان لتحديد صافي أصول المنشأة الأجنبية المصدرة للسندات عند تقييم الخسارة المحتملة لقيمة السندات.
الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات	نقدي	التكلفة المهتلكة مع اختبار تناقص القيمة بالنسبة للطويلة الأجل؛ القيمة الحقيقية (العادلة) بالنسبة للحسابات الدائنة	حالة الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج و التسديد غير مخطط و محتمل في المستقبل تسجل الفوارق مكسب أو خسارة ضمن عناصر حقوق الملكية ، أما بالنسبة للحسابات الدائنة في الخارج و التسديد مخطط

[74] Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013, Op-cit,p 142

		ذات الغاية الاستغناء عليها لاحقا.	و محتمل تسجل الفوارق كمنتوجات أو أعباء في حساب النتائج.
السندات المثبتة لنشاط المحفظة	غير نقدي(الأسهم/الحصص) نقدي (باقي العناصر)	القيمة العادلة	**غير نقدي:** فوارق التحويل تسجل في الحساب 104 فارق التقييم في رؤوس الاموال الخاصة لقائمة المركز المالي. **نقدي:** تسجل كمنتوجات أو أعباء في حساب النتائج.
تثبيتات مالية أخرى	نقدي	التكلفة المهتلكة	يتم الاعتراف بالفوارق كمنتوجات أو أعباء في حساب النتائج.
القروض و الحسابات الدائنة	نقدي	التكلفة المهتلكة	يتم الاعتراف بالفوارق كمنتوجات أو أعباء في حساب النتائج.
القيم المنقولة للتوظيف	نقدي	القيمة العادلة	يتم الاعتراف بالفوارق كمنتوجات أو أعباء في حساب النتائج.

Source : Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013, Op-cit, p 155-156.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية وفق SCF

لقد خصص النظام المحاسبي المالي موضوع المعالجة المحاسبية للخصوم المالية في فقراته من 1.126 الى 3.126 في القسم السادس من الفصل الثاني من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، كما تناول موضوع الديون والالتزامات المحررة بالعملة الأجنبية في القسم السابع من الفصل الثالث. ويتم تفصيل عن ذلك فيما يلي:

I. قواعد عامة للمعالجة المحاسبية للخصوم المالية الدولية

أ تاريخ الاعتراف بالخصم المالي في حسابات المؤسسة

تعترف المؤسسة بالالتزام المالي في ميزانيتها العمومية بمجرد أن تصبح طرفا في العقد الذي هو أصل هذا الالتزام.[75]

يتم الاعتراف بالاقتراضات لدى مؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى، وكذلك الاقتراضات السندية تاريخ استلام الأموال. أما بالنسبة لديون الموردين يتم الاعتراف بمجرد أن يكون للمؤسسة التزام قانوني بتحويل الأموال.[76] وفي حالة توقيع اتفاقية القرض خلال السنة المالية السابقة لتعبئة القرض، يجب أن تذكر في ملحق القوائم المالية للسنة السابقة من خلال الإشارة إلى الالتزامات المالية المحتملة المنصوص عليها في الاتفاقية.

ب فئات الخصوم المالية

يصنف النظام المحاسبي المالي الخصوم المالية وفق طريقة تقيمها الى فئتين:[77]

- **الخصوم المالية المقيمة بالتكلفة المهتلكة** والتي تشمل على وجه الخصوص الاقتراضات لدى مؤسسات القرض، الاقتراضات لدى المؤسسات المالية، الاقتراضات السندية؛
- **الخصوم المالية المحتازة لأغراض المعاملات** والتي تقيم بقيمتها الحقيقية، تشمل العقود الآجلة خارج البورصة، المبيعات على المكشوف للأوراق المالية، المشتقات المالية والتي لا تعتبر أدوات التحوط.

ج قواعد تقييم الخصوم المالية الدولية

1) **التقييم الاولي:** تقيم بتكلفتها التي تمثل القيمة الحقيقية التي استلمتها المؤسسة دون التكاليف الإضافية، حسب الفقرة 1.126 للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[78]:

"يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها".

---

[75] Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013,Op-cit, p235

[76] Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013,Op-cit, p235

[77] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

[78] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره،ص14.

_ **تاريخ التحويل الى العملة الوطنية:** يتم استخدام سعر الصرف الجاري تاريخ استلام قيمة الخصم المالي بالعملة الأجنبية ، حسب الفقرة 2.137 من القرار المؤرخ في 26 جويلية2008 [79]:

"تحول الحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية، أو في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية".

2) **التقييم اللاحق:** بالتكلفة المهتلكة، أما إذا كانت الغاية من الاقتناء معاملة تجارية، في هذه الحالة تقيم بقيمتها الحقيقية حسب الفقرة 1.126 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 :

"وبعد الاقتناء، يتم تقييم الخصوم المالية من غير الخصوم تلك التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجارية والتي تقيم بقيمتها الحقيقية".

_ كما يتم استخدام سعر الصرف الجاري تاريخ إقفال الحسابات بالنسبة للخصوم المالية المحررة بالعملة الأجنبية حسب الفقرة 137-4 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[80] :

"إذا بقيت عناصر نقدية (الخزينة وعناصر الأصول والخصوم الواجب استلامها أو دفعها بالنسبة الى مبالغ من السيولة النقدية محددة أو غير قابلة للتحديد) محررة بالعملات الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ".

[79] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره،ص20.

[80] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره،ص21.

_ **مكاسب وخسائر الصرف الناتجة عن فروقات أسعار الصرف:** تسجل كأعباء أو منتوجات السنة المالية في حساب النتائج حسب الفقرة 4.137 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[81] :

"الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات (التكاليف التاريخية) وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع أو تنقص المبالغ الاصلية. وهذه الفوارق تشكل أعباء مالية أو منتوجات مالية للسنة المالية، مع مراعات الحدود المحتملة المنصوص عليها في النقطة الآتية".

_ وبالنسبة للعمليات المسعرة بالعملات الأجنبية التي لا يتم تسويتها تاريخ إقفال السنة المالية، تشكل مكاسب أو خسائر سعر الصرف الناتج عن اختلاف التواريخ ما بين إقفال السنة المالية وتاريخ التسوية، فإن فرق الصرف يسجل في الأعباء أو المنتوجات المالية[82].

II. المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية

لقد عالج النظام المحاسبي المالي العمليات على الخصوم المالية في حسابين حسب مدونة الحسابات:

_ الحساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة.

_ الحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات.

واللذان بدورهما يتفرعان إلى حسابات ثانوية، لكل حساب مفهومه، خصائصه، وطريقة معالجته، وسيتم تفصيل ذلك فيما يلي:

1. الحساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة: يتفرع الى الحسابات الفرعية التالية:

1.1 الحساب 161 السندات التساهمية

أ **تعريف السندات التساهمية :** هي السندات التي يمتلكها الغير في المؤسسة المصدرة لها وهي شبيهة بسندات المساهمة دون الحق في التصويت أو نسبة من رأس المال الشركة المصدرة لها، تلجأ لها المؤسسة عند الحاجة إلى تمويل مشاريع النمو الداخلية أو الخارجية للمؤسسة، ليس لها تاريخ محدد

[81] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره،ص21.

[82] ظريف مريم، شنوف شعيب، دراسة مقارنة لأثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بين SCF و IAS دراسة حالة " مؤسسة مجبنة و ملبنة بوداد"، مجلة أبعاد اقتصادية ، العدد الثامن ، 2018، ص 451.

للسداد، تسجل في قائمة المركز المالي ضمن رؤوس الأموال الخاصة، كما تلتزم المؤسسة بدفع نسبة فوائد سنوية بالإضافة إلى نسبة من أرباح الشركة[83].

ب **التقييم والتسجيل المحاسبي للسندات التساهمية**

1) التقييم الاولي (تاريخ إصدار السندات): قيمة الإصدار عادة ما تكون القيمة الاسمية مضروبة في عدد السندات المصدرة.[84]

بالنسبة للسندات المصدرة بالعملات الأجنبية يتم التحويل إلى العملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ استلام قيمة السندات أي تاريخ **التسجيل المحاسبي:** ويكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ الاصدار	المدين	الدائن
512		البنوك والحسابات الجارية	قيمة الإصدار	
	161	السندات التساهمية		قيمة الإصدار

2) تاريخ تسديد الفوائد: تقوم المؤسسة المصدرة للسندات التساهمية بالالتزام بدفع نسبة مئوية تمثل الفائدة تاريخ إقفال السنة المالية، ويتم الاعتراف بها في حساب النتائج كأعباء.

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
616		أعباء الفوائد	أعباء الفوائد	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		أعباء الفوائد

3) تاريخ توزيع الأرباح المستحقة الدفع: الى جانب الفوائد تدفع المؤسسة المصدرة للسندات نسبة من الأرباح.

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		N+1/X/X	المدين	الدائن
12		نتيجة السنة المالية	نسبة من الأرباح	
	161X	حسابات دائنة مرفقة بالسندات التساهمية		نسبة من الأرباح

[83] Manuel de comptabilité générale de la classe 1 – SONARRACH-,Op-cit, p 80

[84] Manuel de comptabilité générale de la classe 1 – SONARRACH-,Op-cit , p 81.

2.1 المعالجة المحاسبية للاقتراضات السندية المسجلة في الحساب 162 والحساب 163

1. **مفهوم القروض السندية:** هي نوع خاص من القروض الطويلة الأجل، يتم إصدارها و تداولها في السوق المالي عن طريق وساطة البنك.[85]
2. **أنواع الاقتراضات السندية :** حسب القانون التجاري الجزائري يوجد نوعان من القروض السندية المحددة في المواد التالية [86]:

أ السندات القابلة للتحويل لأسهم وفق المادة 715 مكرر 114.

ب السندات الأخرى القابلة للاسترداد وفق المادة 715 مكرر 81.

و من المعلومات الواجب توفرها في السندات نجد[87]:

أ القيمة الاسمية للسند؛

ب كيفية التسديد عن طريق تطبيق الاهتلاك؛

ت تاريخ بداية حساب الفوائد المستحقة؛

ث المعدل الاسمي والخاص بمعدل الفائدة؛

ج علاوة الإصدار تعتبر الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية؛

ح علاوة الاسترداد وهو الفرق بين سعر التسديد والقيمة الاسمية.

3. **إصدار القروض السندية**: خلال عملية إصدار القرض تواجه المؤسسة حاملة السند الحالات التالية[88]:

أ الإصدار بالقيمة الاسمية: Emission au pair

في هذه الحالة تطرح السندات بقيمة إصدار تساوي القيمة الاسمية (**VN= VE**)

بحيث: القيمة الاسمية **VN** (**V**aleur **N**ominale)، قيمة الإصدار **VE** (**V**aleur d' **é**mission)

ب الإصدار أقل من القيمة الاسمية: Emission au-dessous du pair

في هذه الحالة سعر الإصدار يكون أقل من القيمة الاسمية للسند، و الفرق بينهما يسمى علاوة الإصدار **PE** (**P**rime d'**e**mission)

---

[85] بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص129.

[86] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص : 115.

[87] بن ربيع حنيفة وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية . IAS-IFRS ، الجزء الثاني، الطبعة الأولي، منشورات كليك، الجزائر، 2014، ص : 62.

[88] عقري روزة ، مرجع سبق ذكره، ص: 116-117 .

علاوة الإصدار = قيمة الإصدار – القيمة الاسمية للسند

PE= VE – VN

ج التسديد بالقيمة الاسمية Remboursement au pair

في هذه الحالة الدفع يكون على أساس القيمة الاسمية **VR = VN**

بحيث : **VR** (**V**aleur de **R**emboursement)

د التسديد يكون أعلى من القيمة الاسمية Remboursement au–dessus du pair

تسدد السندات في هذه الحالة بسعر أعلى من القيمة الاسمية، والفرق بين سعر التسديد والقيمة الاسمية يمثل علاوة الاسترداد **PR** (**P**rime de **R**emboursement)والعلاقة الرياضية تتمثل فيما يلي:

علاوة الاسترداد = قيمة الاسترداد – القيمة الاسمية

PR= VR – VN

هـ الإصدار بقيمة أقل من القيمة الاسمية والتسديد أعلى من القيمة الاسمية: Emission au–dessous du pair et remboursement au–dessus du pair

في هذه الحالة الفرق بين قيمة الإصدار وقيمة التسديد يسمى علاوة الاسترداد وتتم وفق ما يلي:

علاوة الاسترداد = سعر الاسترداد – سعر الإصدار

PR=VR–VE

4. طرق تسديد القروض السندية: يتم تسديد القروض السندية بإحدى الطرق التالية:[89]

أ التسديد الكلي في نهاية مدة القرض.

ب التسديد الثابت للرأسمال.

ت التسديد عن طريق تحويل السندات إلى أسهم (اقتراضات سندية قابلة للتحويل).

5. التقييم المحاسبي الأولي واللاحق للاقتراضات السندية

حدد النظام المحاسبي المالي نوعين من القروض السندية، و سجلها وفق مدونة الحسابات حسب نوعها في: " الحساب 162 الاقتراضات السندية القابلة للتحويل" و "الحساب 163 الاقتراضات السندية الأخرى"

[89] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص : 117.

أ **التقييم الاولي:** يتم تقييم الاقتراضات السندية بقيمة الإصدار.

_ **التسجيل المحاسبي:** ويكون القيد حسب ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ الإصدار	المدين	الدائن
512		البنوك والحسابات الجارية	قيمة الإصدار	
	162/3	الاقتراضات السندية القابلة للتحديد / الأخرى		قيمة الإصدار

ب التسجيل المحاسبي عند تاريخ تطبيق خيار التحويل

يكون القيد عند تحويل السندات إلى أسهم بالتسجيل من الجانب الدائن من الحساب 101 رأس المال الصادر أو رأسمال الشركة، بمقابل المدين من الحساب اقتراضات سندية قابلة للتحويل، وفي حالة قيمة الإصدار أكبر من القيمة الاسمية تنتج علاوة الإصدار، والتي تسجل في الجانب الدائن من الحساب العلاوات المرتبطة برأسمال الشركة.

ت التسجيل المحاسبي في تاريخ التسديد في حالة عدم التحويل الى أسهم

يتم ترصيد الحساب 162 اقتراضات سندية القابلة للتحويل مع الحساب 512 البنوك والحسابات الجارية ويكون بالقيمة الاسمية للسندات.

رقم الحساب		تاريخ التسديد	المدين	الدائن
162		اقتراضات سندية قابلة للتحويل	قيمة التسديد	
	512	بنوك حسابات جارية		قيمة التسديد

3.1 الاقتراضات لدى مؤسسات القرض

حسب مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي تسجل القروض الممنوحة من مختلف مؤسسات القرض كالبنوك في الحساب" 164 الاقتراضات لدى مؤسسات القرض" .

1. **التقييم الاولي:** بالتكلفة التي تمثل القيمة الحقيقية بعد طرح مختلف التكاليف ، و يتم ذلك من خلال استخدام معدل الفائدة الفعلي.[90]

ويتم تحديد القيمة الحقيقية الخاصة بالقروض كما يلي:

تكلفة القرض= قيمة القرض – المصاريف المباشرة بعملية الاقتراض (العمولات المصرفية، رسوم الدراسة، الضرائب غير القابلة للاسترداد)

[90] Manuel de comptabilité générale de la classe 1 – SONARRACH-,Op-cit , p 87.

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد حسب ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ الحصول على القرض	المدين	الدائن
512		البنوك والحسابات الجارية	تكلفة القرض	
	164	اقترضات لدى مؤسسات القرض		تكلفة القرض

2. **التقييم تاريخ اقفال السنة المالية:** تقيم القروض لدى مؤسسات القرض بالتكلفة المهتلكة. و الذي يمثل المبلغ الذي تم به تقييم القرض عند إدراجه الأولي في حسابات المؤسسة: [91]

_ منقوصا من التسديدات الرئيسية؛
_ مضافا اليه أو (منقوصا) من الاهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه.

حسب الفقرة 2.126 من القرار المؤرخ بتاريخ 26 جويلية 2008 تنشر التكاليف الخاصة بالقرض على مدى مدة القرض و التي تشمل:[92]

_ الفوائد المترتبة عن الكشوفات المصرفية والقروض،
_ اهتلاك التكاليف المترتبة عن تنفيذ القرض،
_ فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الأجنبية إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد،
_ الاهتلاك يحدد عن طريق نسبة الفائدة الفعلية TIE.

_ **التسجيل المحاسبي وفق ما يلي:** يتم الاعتراف بالمبلغ المقترض في قائمة المركز المالي أما الفوائد فتدرج كأعباء مالية في حساب النتائج، ويكون القيد على الصورة الآتية:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
661		أعباء الفوائد	الفائدة	
	164	اقتراضات لدى مؤسسات القرض		المبلغ الرئيسي
	512	بنوك و حسابات جارية		دفعة القرض

[91] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص14.

[92] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص72.

3. **التقييم تاريخ استحقاق القرض:** يمثل تاريخ الاستحقاق التاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة المقترضة سداد المبلغ المقترض، وأيضا دفع الفائدة على المبلغ المقترض ويكون ذلك إما في شكل دفعات ثابتة، متغيرة أو تسديد كلي لقيمة القرض.

_ **التسجيل المحاسبي :** يكون القيد كالتالي[93]:

رقم الحساب		تاريخ الاستحقاق	المدين	الدائن
512		البنوك والحسابات الجارية	مبلغ الدين	
	661	أعباء الفوائد		الفائدة
	164	اقترضات لدى مؤسسات القرض		المبلغ الرئيسي

4.1 الحساب 167 –الديون المترتبة على عقد الايجار–التمويلي

أ تعريف عقد الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

عرف النظام المحاسبي المالي عقد الايجار التمويلي في القرار المؤرخ سنة 2008 في المادة 1.135 على أنه " عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر و منافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر ، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها"[94] .

ب **معايير تصنيف عقد الايجار الى تمويلي:** قدم النظام المحاسبي المالي خمسة شروط لتصنيف عقد الايجار الى تمويلي، تتمثل في[95]:

_ انتقال ملكية الأصل الى المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار؛

_ عقد الايجار يمنح للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق الخيار؛

_ مدة الايجار تغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل موضوع العقد؛

_ في بداية عقد الايجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الايجار ترتفع على الاقل إلى القيمة الحقيقة للأصل المؤجر؛

---

[93] Manuel de comptabilité générale de la classe 1 – SONARRACH-,Op-cit , p 88.

[94] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، ص 19.

[95] سايح نوال، المعالجة المحاسبية للعقود الايجار التمويلي وفق المعيار الدولي IFRS 16 – دراسة تحليلية مقارنة بين IAS 17 ، IFRS 16، SCF – مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية ، الإدارية و المحاسبية، المجلد–02، العدد 01، جوان 2021، ص ص 07–08

_ الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها الى المستأجر دون ان يدخل عليها تعديلات كبيرة.

ج **الإدراج في حسابات المستأجر**

حسب مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني يدرج الأصل محل عقد الايجار التمويلي في جانب الأصول للميزانية في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ بالقيمة الحقيقية أو القيمة المحينة للمدفوعات الدنيا إذا كانت هذه القيمة أقل ثمنا من القيمة الحقيقية للأصل محل العقد التمويلي، أما في الجانب الخصوم يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية باستخدام الحساب 167 "الديون المترتبة على عقد الايجار–التمويلي"[96]

د **الاهتلاك**

حسب القواعد العامة التي تخص التثبيتات يكون الأصل المستأجر موضع اهتلاك في حسابات المستأجر. و في غياب عنصر اليقين بانتقال ملكية الأصل الى المستأجر عند نهاية عقد الايجار، يجب اهتلاك الأصل كلية على أقصر مدة لهذا العقد و مدته النفعية.[97]

هـ **الإدراج اللاحق لعقد الايجار التمويلي في حسابات المستأجر**[98]

- في نهاية السنة المالية يترتب على المستأجر حساب قيمة الفائدة و الاعتراف بها كتكلفة مالية باستخدام الحساب 661 " الفوائد المستحقة للديون المترتبة على عقد الايجار التمويلي" .
- تاريخ تسديد الدفعة: يقوم المستأجر بتسديد قيمة الدفعة مع التميز بين الفوائد المالية والمستحقات الرئيسية حيث أن:
  - _ الفوائد المالية تسجل في الجانب المدين باستخدام الحساب 1688 "الحسابات المالية" ؛
  - _ المستحقات الرئيسية في الجانب المدين أيضا باستخدام الحساب 167 "الديون المترتبة على عقد الايجار–التمويلي" ، لمقابل الحساب 512 "بنوك الحسابات الجارية ".
- لو انتهى العقد بالتملك يدفع المستأجر استحقاق أخير يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء والذي يتمثل في مجموع الديون عند عقد الايجار، و عليه يقفل حساب الأصل المستأجر ، و يتم استبداله بحساب أخر ضمن حسابات التثبيتات.
- أما في حالة عدم الشراء يعود الأصل للمؤجر و يتم ترصيده و إخراجه من أصول المستأجر.

---

[96] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص 19.

[97] لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص20.

[98] ميلود بورحلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 60 –61.

و **المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي التي تتم بالعملات الأجنبية:**

فيما يخص عقود الايجار التمويلي التي تتم بالعملات الأجنبية تعالج محاسبيا وفق ما يلي:

_ يتم تحويل القيمة الحقيقية أو القيمة المحينة للمدفوعات الدنيا الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ؛

_ يتم استخدام سعر الصرف الجاري تاريخ تسديد الفوائد والمستحقات الرئيسية؛

_ تاريخ إقفال السنة المالية يتم تعديل قيمة التسجيل الاولي للأصل محل عقد الايجار التمويلي على أساس سعر الصرف المعمول به في ذلك التاريخ، وتدرج مكاسب وخسائر الصرف في حساب النتائج كأعباء أو منتوجات السنة المالية.

2. الحساب 17-الديون المرتبطة بمساهمات

الديون المرتبطة بمساهمات تمثل التزامات مالية يتوجب على المنشأة تسديدها للمؤسسات التي تمتلك فيها مساهمات، و التي تمثل ديونا متوسطة أو طويلة الأجل[99].

يوصي نظام المحاسبة المالي بتسجيل الديون متوسطة وطويلة الأجل للشركات التابعة في حسابات محددة و هي[100]:

_ الحساب 171 الديون المرتبطة بمساهمة المجمع.

_ الحساب 172 الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع.

_ الحساب 173 الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة.

_ الحساب 178 الديون الأخرى المرتبطة بالمساهمات.

تتمتع الحسابات المذكورة أعلاه بنفس المعالجة المحاسبية، و تتم وفق ما يلي :

أ **التقييم الأولي:** يتم بالقيمة الحقيقية للمبلغ المستلم، ويحول إلى عملة العرض باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ الاستلام في حالة الدين المسعر بالعملات الأجنبية.

ب التقييم تاريخ تسديد الدين: يدرج في حسابات الشركة بقيمة الدين.

[99] Manuel de comptabilité générale de la classe 1 SONATRACH –,Op-cit,p98

[100] Manuel de Comptabilité Financière, CNC, ENAG/EDITIONS,2013, Op-cit, p255

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات على المشتقات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

1. **تعريف" الحساب 52 المشتقات المالية"** : لقد خصص النظام المحاسبي المالي للعمليات على المشتقات المالية حسب مدونة الحسابات الحساب 52 في حال استخدام المؤسسة عقود الخيارات أو العقود الآجلة أو العقود المستقبلة أو المبادلات و التي تمثل أدوات مالية مشتقة.

واستنادا لدليل الحسابات الخاص بشركة سوناطراك، يتفرع الحساب 52 المشتقات المالية الى[101]:

- الحساب 521 أدوات التغطية و التي تمثل مجموعة من التقنيات التي تسمح للمؤسسة التحوط من بعض المخاطر (أسعار الفائدة، العملات، المخاطر من السوق). تتكون التغطية من توقع وتقدير الخطر، الذي من خلالها تستطيع المؤسسة اختيار الأداة الملائمة للتحوط منه.
- الحساب 522 أدوات المشتقات المالية الأخرى: يسجل الحساب تلك الأدوات التي لا تسجل في الحساب المذكور أعلاه.

2. التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية المشتقة

أ **عند الاقتناء:** بتكلفة الاقتناء، على المؤسسة التمييز بين طبيعة المشتقات المالية، حيث نجد تلك القابلة للتداول فورا، وتلك التي تستخدمها المؤسسة للتغطية من المخاطر.[102]

بالنسبة للمشتقات المالية المسعرة بالعملات الأجنبية على المؤسسة تحويل قيمتها الى الدينار الجزائري على أساس سعر الصرف الجاري تاريخ الاقتناء حسب نص الفقرة 1.137 السالفة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[103].

- **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ الاقتناء	المدين	الدائن
52		أدوات مالية مشتقة	تكلفة الاقتناء	
	53/512	حسابات مالية أو نقدية		
	464	ديون عن عمليات اقتناء أدوات مالية مشتقة		تكلفة الاقتناء

[101] Manuel de comptabilité générale de la classe 5 SONATRACH –,Op-cit,p55

[102] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص72.

[103] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص20.

ب **التقييم خلال السنة المالية:** تخضع الأدوات المالية المشتقة إلى تغيرات في قيمة العقود المتداولة في الأسواق المنظمة نتيجة تداولها، يتم الاعتراف بها في حساب النتائج كأعباء أو منتوجات مالية و عليه تقوم المؤسسة بتسجيل المصاريف أو الإيرادات الخاصة بالمشتقات المالية نتيجة الاحتفاظ بها في محفظة الأوراق المالية. بجعل "الحساب 762 إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة" دائنا في حالة التغيير الإيجابي لقيمة المشتقات المالية تاريخ حدوث التغيير، وجعل "الحساب 668 أعباء مالية أخرى" مدين في حالة التغيير السلبي لقيمة المشتقات المالية تاريخ حدوث التغيير.[104]

_ **فيما يخص عملية تغطية خطر الصرف :** أسواق الصرف تواجه تقلبات مستمرة تستدعي فيه المؤسسات استخدام أدوات للتحوط من تأثيرها، الأمر الذي يجعل المحاسبة في وضعية صعبة فيما يخص تحديد الأرباح و الخسائر[105]. وحسب الفقرة 5.137 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008:

" إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف الكيان بعملية متماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف. وتدعي عملية تغطية الصرف فإن أرباح وخسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية. وعندما تحدث ظروف تلغي كل أو جزءا من خطر الخسارة في الصرف، تصحح الحسابات المعنية في الميزانية تبعا لذلك[106].

_ **التسجيل المحاسبي: حالة التغيرات الإيجابية (إيرادات)**

رقم الحساب		تاريخ حدوث التغيير	المدين	الدائن
512		البنوك والحسابات الجارية	مبلغ الإيراد	
		إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة		مبلغ الإيراد

_ **التسجيل المحاسبي: حالة التغيرات السلبية (مصاريف)**

رقم الحساب		تاريخ حدوث التغيير	المدين	الدائن
668		أعباء مالية أخرى	المبلغ المصروف	
	512	بنوك وحسابات جارية		المبلغ المصروف

[104] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع ذكر سابقا، ص ص 231-232.

[105] تيجاني بالرقي، أمين راشدي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي21 و النظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث- العدد 1(مارس 2017)، ص 168.

[106] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره، ص20.

ج **في نهاية السنة المالية:** تخضع الأدوات المالية المشتقة مثل كل أنواع الأصول المالية الى التقييم تاريخ اقفال السنة المالية، بالنسبة للأدوات المالية المشتقة القابلة للتداول، يتم المقارنة بين قيمة السوق وتكلفة الاقتناء، الناتج من المقارنة يسجل إما أعباء أو منتوجات[107]. وفق القيود الاتية:

نواقص القيمة: في هذه الحالة القيمة السوقية تكون أقل من تكلفة الاقتناء، والفرق يسجل على النحو التالي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
665		فارق التقييم عن الأصول المالية –نواقص القيمة	قيمة الفرق	
	52	أدوات مالية مشتقة		قيمة الفرق

فوائض القيمة: في هذه الحالة تكون القيمة السوقية أكبر من تكلفة الاقتناء والفرق يسجل وفق ما يلي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
52		أدوات مالية مشتقة	قيمة الفرق	
	765	فارق التقييم عن الأصول المالية –فوائض القيمة.		قيمة الفرق

د **تاريخ التنازل:** ينتج عن التنازل خسائر أو أرباح متعلقة بالفرق بين قيمة دخول المشتقات المالية حسابات المؤسسة و قيمة التنازل عنها و التي تقوم المؤسسة بتسجيلها حسب ما يلي[108]:

حالة فائض قيمة التنازل: يكون القيد على الوجه الاتي:

رقم الحساب		تاريخ التنازل	المدين	الدائن
5XX		النقدية	سعر البيع	
	52	أدوات مالية مشتقة		تكلفة الاقتناء
	767	الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية		قيمة الربح

حالة نقص قيمة التنازل: يكون القيد حسب ما يلي:

رقم الحساب		تاريخ التنازل	المدين	الدائن
5XX		النقدية	سعر البيع	
667		الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	مبلغ الخسارة	
	52	أدوات مالية مشتقة		تكلفة الاقتناء

[107] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص72

[108] Djelloul BOUBIR,Comptabilité financiere SCF-IFRS ,manuel 2 :Les Instruments Financiers en SCF-IFRS , Edition ITICS ,Alger 2013,P 99-100309-308

هـ حالة التغيرات في القيمة:

تسجل التغيرات خلال مدة حياة أداة التغطية بطريقة متناظرة مع الطريقة المستخدمة في محاسبة الإيرادات والمصروفات، يجب تقييد التغيير في جدول النتائج خلال عمر البند المغطى، و في نهاية تاريخ إقفال السنة المالية يتم تحويل الأرباح والخسائر غير المحققة لجدول النتائج في حسابات الربح أو الخسارة وفق الآتي:[109]

✓ **حالة الربح المحتمل:** يتم التسجيل وفق القيد الاتي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
52		أدوات مالية مشتقة	قيمة الفرق	
	762	عائدات الأصول المالية		قيمة الفرق

✓ **حالة الخسارة المحتملة:** يتم التسجيل وفق القيد الاتي:

رقم الحساب		N/12/31	المدين	الدائن
486		أعباء معاينة سلفا	قيمة الفرق	
	52	أدوات مالية مشتقة		قيمة الفرق

تقوم المؤسسة بعدها بمعاينة النقص في القيمة أو الزيادة للسنوات اللاحقة، يتم تحويلها إما لأعباء باستخدام الحساب 486 أعباء معاينة سلفا، أو نواتج في الحساب 487 نواتج معاينة سلفا حسب عمر المشتقات المالية والتي تحدده المؤسسة، وتدخل هذه المعاينة في نهاية السنة المالية.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول والخصوم المالية الدولية وفق المعايير IFRS/IAS

أثارت الأزمة المالية الناتجة عن انهيار السوق في الولايات المتحدة اهتمامًا متزايدًا بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأصول المالية ، حيث اتهمت بتضخيم آثار الازمة من خلال عدة أسباب أهمها الاستخدام الشامل للقيمة العادلة في التقييم اللاحق للأصول المالية و الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي رقم" IAS 39".[110]

[109] شوقي طارق ، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي ، مرجع سبق ذكره 233.

[110] IFRS9 Foundation,IFRS Standars,2014,p 01

و في عام 2008 أطلقت هيئات المعايير الأوروبية والأمريكية IASB و FASB ، مشروعًا مشتركًا تعلق بأساليب تقييم الأصول المالية والاعتراف بها[111]. تميز المشروع من جهة بإصدار تعديلات جذرية على المعيار المحاسبي الدولي رقم" IAS39 " ومن جهة أخرى الرغبة في التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.[112]

في جويلية 2009 تجسدت الرغبة في التقارب و تعديل IAS 39 من خلال إصدار مجلس المعايير المحاسبية الدولية أول مذكرة تعلقت بتصنيف و تقييم الأصول المالية، تلتها ورشات عمل أخرى تناولت نقاطا أخرى من المشروع (تقييم الخصوم المالية بالقيمة العادلة، اختبارات تدني القيمة، محاسبة التغطية.....الخ).[113]

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية

على خلاف النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية تصنف العمليات على الأصول المالية حسب نوعية العلاقة أو الشراكة، التي من خلالها تتم المعالجة المحاسبية، ويلعب دور التأثير الفعال مؤشر مهم يتجسد من خلال النسبة المئوية للاستثمار في الشركة المستثمر فيها، الى جانب مجموع أخرى من الدلائل.

1. **المصطلحات المستخدمة في هذه الفقرة:** وفق ما يلي نذكر أهم المصطلحات المستخدمة في مجال المحاسبة الخاصة بالأصول المالية الدولية:

- **المجموعة:** هي الشركة الأم وكافة الشركات والمشاريع التابعة لها.
- **الشركة التابعة:** تعتبر الشركة شركة تابعة لشركة أخرى إذا حازت الأخيرة على أكثر من 50% من رأس المال الشركة التابعة، وتحدد تبعية الشركة بمعيار كمي، والذي يتطلب امتلاك الأغلبية المطلقة لأسهم رأس المال الاجتماعي لمدة غير مؤقتة.[114]

---

[111] IFRS9 Foundation,IFRS Standars,2014,p 01

[112] optimind winter,Op.cit,p 04.p 01

[113] بلال شيخي، منصور ناصر الرجى، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS و المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS و أثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016، ص 15.

[114] Brigitte Hess-Fallon. Anne-Marie Simon. Droit des affaires. 16eme édition. Paris France. P237

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الشركات التابعة والشركات الفرعية، حيث إن الشركات التابعة تتمتع بالشخصية المعنوية بينما الشركات الفرعية ليس لها شخصية معنوية تتميز بها ،مثل الوكالات والفروع الثانوية.[115]

- **القوائم المالية المنفصلة:** عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 على أنها القوائم التي تعرض بالإضافة الى القوائم المالية الموحدة أو بالإضافة الى القوائم المالية للمستثمر الذي لا يملك استثمارات في منشأت تابعة و لكن له استثمارات في منشأت زميلة أو مشروعات مشتركة التي يطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 المحاسبة عن الاستثمار في المنشآت الزميلة أو المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية[116].

و تجدر الإشارة أن القوائم المالية للمنشأة التي ليس لها استثمار في منشأة تابعة أو زميلة أو مشروع مشترك ليست قوائم مالية منفصلة و بتالي يتم اعداد القوائم المالية المنفصلة من قبل الشركات الاستثمارية[117].

- **القوائم المالية الموحدة:** عبارة عن القوائم المالية للمجموعة، يتم عرضها باعتبار المجموعة شركة واحدة.
- **التأثير الفعال:** هو التمتع بنسبة من حقوق التصويت تمكن الشركة المستثمرة من وضع السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، دون السيطرة على تلك السياسات[118]، وهو تأثير لا يرقى الى درجة السيطرة.[119] و يتم الاستدلال على وجود تأثير فعال في الشركة المستثمر فيها بالمؤشرات التالية ما لم تتوفر دلائل أخرى تدل على عدم وجود هذا التأثير:[120]

أ امتلاك الشركة المستثمرة على 20 % أو أكثر الى 50% من إجمالي حقوق التصويت وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[115] مقدمي أحمد .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي فرع التحليل الاقتصادي بعنوان النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات .دراسة حالة مجمع – مجمع صيدال- ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 11 12.

[116] IFRS Foundation, Norme comptable internationale -27 États financiers individuels-, 2011,P 01.

[117] IFRS Foundation, Norme comptable internationale -27 États financiers individuels-, Op Cit ,P 01.

[118] IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, 2003, p 05

[119] لجنة معايير المحاسبة ، معيار المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، ديسمبر 2002، ص 2216.

[120] لجنة معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 2216.

ب امتلاك الشركة المستثمرة على أقل من 20% من صافي أصول الشركة المستثمر فيها مع توافر أي مما يلي:

1. تمثيل الشركة المستثمرة في مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها.
2. المشاركة في وضع الخطط والسياسات الخاصة بالشركة المستثمر فيها.
3. تبادل أعضاء القيادة بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها.
4. التعامل التجاري ذو أهمية بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها.

تفقد المنشأة التأثير المهم على منشأة مستثمر فيها عندما تفقد القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لتلك المنشأة المستثمر فيها. ويمكن أن يحدث فقدان التأثير المهم مع، أو بدون، تغير في المستويات المطلقة أو النسبية للملكية، فيمكن أن يحدث ذلك، على سبيل المثال، عندما تصبح منشأة زميلة خاضعة لسيطرة حكومة، أو إدارة أو جهة تنظيمية. ويمكن أيضا أن تفقد المنشأة التأثير المهم نتيجة لترتيب تعاقدي.

- أما **السيطرة** فتعرف على أنها القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها من أجل تنفيذ خطط استراتيجية طويلة المدى وتحقيق منافع.

قامت الجهات المكلفة بالمعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية بتخصيص معايير محاسبية خاصة لكل نوع من الاستثمار وذلك حسب دلائل أهمها التأثير الفعال على الشركة المستثمر فيها حيث تعتبر نسبة الاستثمار في رأسمال الشركة المستثمر فيها مؤشرا لوجود تأثير فعال أو سيطرة أو الغاية من الاستثمار في الأدوات المالية لتحقيق أرباح فقط. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (08) : تصنيف الأصول المالية حسب نسبة الاستثمار وفق المعايير IFRS/IAS

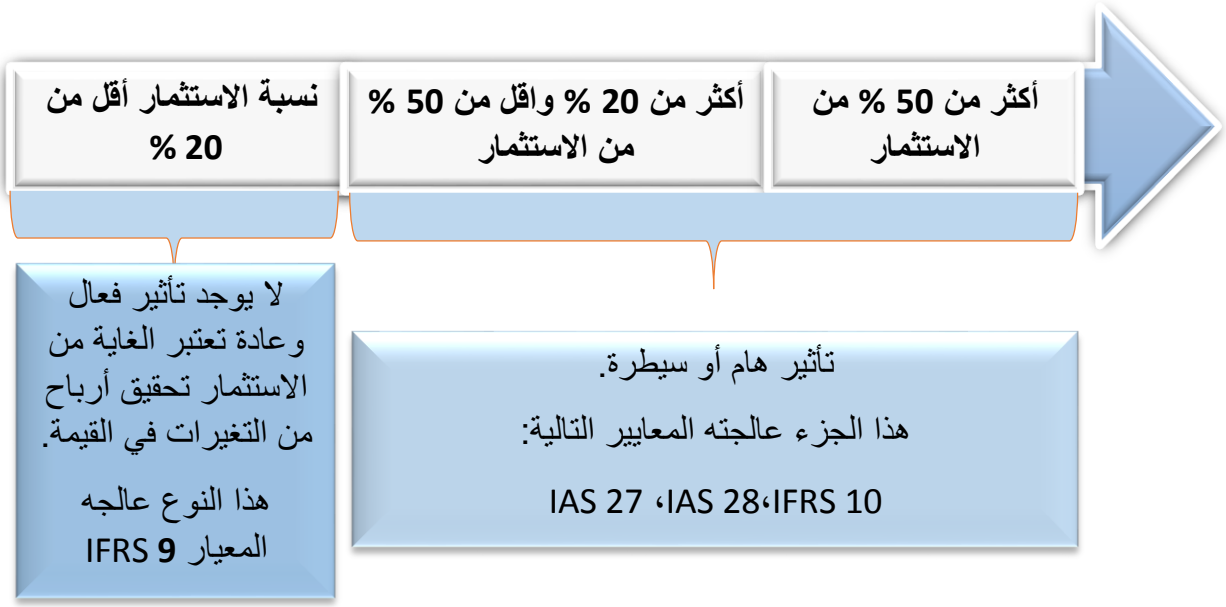

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق

الجدول رقم (15): الأصول المالية حسب طبيعة العلاقة والمعالجة المحاسبية لها

طبيعة الشراكة	تصنيف محاسبي معين	المعالجة المحاسبية
السيطرة	الشركة التابعة	عند اعداد القوائم المالية المنفصلة تطبق الشركة المستثمرة قواعد المعيار IAS 27 النسخة المعدلة 2011. أما عند توحيد القوائم المالية يتم تطبيق إرشادات المعيار IFRS 10
تأثير مهم	شركات زميلة	طريقة حقوق الملكية مع تطبيق قواعد و إرشادات المعيار المحاسبي الدولي IAS 28.

تحقيق تغيرات في القيمة.	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVPL)	القيمة العادلة مع إثبات التغيرات من خلال صافي الدخل. يتم تطبيق إرشادات و قواعد المعيار IFRS 09 .
بيع الأصول المالية و تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)	القيمة العادلة مع إثبات التغيرات من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تطبيق إرشادات و قواعد المعيار IFRS 09
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة. يتم تطبيق إرشادات و قواعد المعيار IFRS 09.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

2. **طرق المعالجة المحاسبية** : من جانب المحاسبة يوجد ثلاثة طرق للمعالجة المحاسبية للاستثمارات وتطبق حسب طبيعة الاستثمار:

1) **طريقة التكلفة:** سميت بالتكلفة لأن حساب الاستثمار يثبت بتكلفته ولا يتغير إلا عند البيع، و توزع الأرباح في حدود حصة الشركة المستثمرة في الأرباح الموزعة .
2) **طريقة حقوق الملكية:** يتم من خلال هذه الطريقة تعديل التكلفة الأصلية المسجلة في الدفاتر المحاسبية للشركة المستثمرة بالأرباح أو الخسائر الخاصة بالشركة المستثمر فيها[121]، أي حساب الاستثمار في الشركة المستثمر فيها يأخذ سلوك حقوق الملكية كبند في الشركة المستثمر فيها.

[121] IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, Op- Cit, p 6

أ الإعفاءات من تطبيق طريقة حقوق الملكية

يجب على المنشأة التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم، على منشأة مستثمر فيها، أن تحاسب عن استثمارها في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، باستثناء عندما يتأهل ذلك الاستثمار للإعفاء وفقا للفقرات 17-19 و التي تنص على[122]:

- المنشأة هي منشأة تابعة مملوكة بشكل جزئي أو كامل لمنشأة أخرى، وملاكها لم يعترضوا على عدم تطبيق طريقة حقوق الملكية.
- لا تتداول أدوات الدين أو حقوق الملكية للمنشأة في الأسواق المالية المحلية والأجنبية.
- لم تودع المنشأة قوائمها المالية لدى هيئة الأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى، لغرض إصدار أي فئة من الأدوات المالية في سوق العام (منظم).
- عندما تكون الحصة في شركة زميلة أو مشروع مشترك مملوكة أو محتفظ بها بشكل غير مباشر من خلال مستثمر يمثل مؤسسة رأس مال استثماري أو صندوق استثمار مشترك أو شركة استثمار مفتوحة أو كيان مماثل مثل صندوق تأمين مرتبط بالاستثمار، فإن المنشأة المستثمرة يجوز لها اختيار قياس الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9.

ب التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية

يجب على المنشأة أن تتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه استثمارها عن كونه منشأة زميلة أو مشروع مشترك، وذلك وفق ما يلي[123]:

أ إذا أصبح الاستثمار منشأة تابعة، فإنه يجب على المنشأة أن تحاسب عن استثمارها وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 03 " إدماج الاعمال" والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10.

ب عندما تبقى الحصة المبقاة في المنشأة الزميلة السابقة أو المشروع المشترك السابق أصلا ماليا، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس الحصة المبقاة بالقيمة العادلة، و يجب اعتبار القيمة العادلة للحصة المبقاة

[122]IFRS Foundation ,Norme Comptable Internationale 28 Participations dans des entreprises associées et des coentreprises, p 03,2012.

[123] هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، الدليل الإرشادي الخاص بالتحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للتقرير المالي وأثرها على حساب الزكاة للمكلفين الملزمين بمسك حسابات نظامية في المملكة العربية السعودية، الإصدار الثاني، نوفمبر 2021، ص 08.

على أنها هي قيمتها العادلة عند الادراج الاولي و على أنها أصل مالي وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 09. و يجب على المنشأة أن تسجل ضمن الأرباح و الخسارة أي فرق بين:

أ القيمة العادلة لأي حصة مبقاة أو أي متحصلات من استبعاد حصة جزئية في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك؛ و بين

ب المبلغ الدفتري للاستثمار في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية.

ج عندما تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية، فإنه يجب على المنشأة أن تحاسب عن جميع المبالغ المسجلة سابقا ضمن قائمة المركز المالي فيما يتعلق بذلك الاستثمار على أساس نفسه الذي كان سيتطلب إذا استبعدت المنشأة المستثمر فيها بشكل مباشر الأصول والالتزامات المتعلقة به.

3) **طريقة القيمة العادلة:** تعتمد هذه الطريقة على القيمة السوقية عادة، وتتم عملية قياس الاستثمار على أساسها.

يمكن للمنشأة أن تختار طريقة المعالجة المحاسبية، وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 28، أن تحاسب عن استثماراتها في المنشأت التابعة و المشاريع المشتركة و المنشأت الزميلة إما بالتكلفة، أو وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 09 (أي بالقيمة العادلة)، أو باستخدام طريقة حقوق الملكية.

3. المعالجة المحاسبة للأصول المالية الدولية وفق المعايير IFRS/IAS

1.3 المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشراكات الزميلة أو المشاريع المشتركة بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 28

أ **الاعتراف الأولي:** يتثبت الاستثمار في قوائم الشركة الشقيقة أو مشروع مشترك بالتكلفة، ويظهر الاستثمار في جانب الأصول المالية الطويلة الأجل في قائمة المركز المالي[124]. ويتم استخدام سعر الصرف تاريخ المعاملة أي تاريخ الاعتراف بالاستثمار في دفاتر المؤسسة.

وتجدر الإشارة الى أن الاستثمارات في الشركات الزميلة الأجنبية تعتبر صافي الاستثمار في الشركة الأجنبية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21.

[124] IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, Op- Cit, p 06

ب قياس وإثبات الاستثمار بعد اقتنائه

يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمارات في الشركات الزميلة ابتداء من التاريخ الذي ينطبق فيه تعريف الشركة الزميلة على الشركة المستثمر فيها.[125]

بموجب طريقة حقوق الملكية يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي بنصيب الشركة المستثمرة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها، في حالة توزيعات الأرباح تقوم الشركة المستثمرة بتخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات، وذلك لإثبات حصة المستثمر في التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية للشركة المستثمرة فيها[126]. وتنشأ هذه التغيرات عند إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات، وعن فروق ترجمة أسعار تبادل العملات الأجنبية.[127]

ج حالات خاصة

يجب على المستثمر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 05 على المساهمة أو جزء من المساهمة في شركة زميلة أو مشروع مشترك و التي تستوفي قواعد التصنيف على أنها "محتفظ بها للبيع"[128].

يجب على المنشأة أن تحاسب استثماراتها في شركة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية إذا لم يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع حتى يتم بيعها. و بعد البيع على المنشأة محاسبة الفوائد المحتجزة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9، الا اذا الفوائد المحتجزة مازالت تشكل مساهمة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، في هذه الحالة يتم تطبق طريقة حقوق الملكية[129].

د صافي الاستثمار في شركة أجنبية

يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف المتعلقة بالبنود النقدية والتي تشكل حصة المنشأة المعدة للتقرير في صافي أصول المنشأة الأجنبية في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية ، مع مراعاة النقاط التالية:[130]

[125] IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, Op- Cit, p 04
[126] IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, Op- Cit, p 06
[127] هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مرجع سبق ذكره، ص 09.
[128] IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, Op- Cit, p 04
[129] IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, Op- Cit, p 04
[130] وليد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

- ✓ تخفيض صافي الاستثمار للمنشأة معدة التقرير في المنشأة الأجنبية، الذي يكون ضمن البنود النقدية ذمم مدينة طويلة الأجل أو القروض، باستثناء المدينين والدائنين ذات المعاملة التجارية، في حالة عدم قيام الشركة بقبض أو دفع مبالغ للبنود النقدية أو عدم التخطيط لذلك في المستقبل؛
- ✓ فروقات الصرف التي تنشأ عن الالتزام بعملة أجنبية للشركة المعدة للتقرير في شركة أجنبية تم تصنيفها كحقوق ملكية حتى تاريخ التخلص من صافي الاستثمار عندها يتم الاعتراف بها كدخل أو مصروف في جدول النتائج؛
- ✓ فروقات الصرف المؤجلة للشركة الأجنبية يجب الاعتراف بها كدخل أو مصروف عند التخلص من الشركة الأجنبية، كما يجب الاعتراف في نفس الفترة بالربح والخسارة الخاصة بعملية التخلص.

2.3 المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة في حالة السيطرة وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS 10

1) **الاعتراف الاولي:** يتثبت الاستثمار في قوائم الشركة التابعة بالتكلفة، والذي يظهر في جانب الأصول المالية الطويلة الأجل في قائمة المركز المالي. ويتم استخدام سعر الصرف تاريخ المعاملة أي تاريخ الاعتراف بالاستثمار في دفاتر المؤسسة.
2) **قياس وإثبات الاستثمار بعد اقتنائه:** في حالة السيطرة يجب على الشركة توحيد القوائم المالية، والتي تتم وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (09): خطوات عملية توحيد القوائم المالية وفق IFRS 10

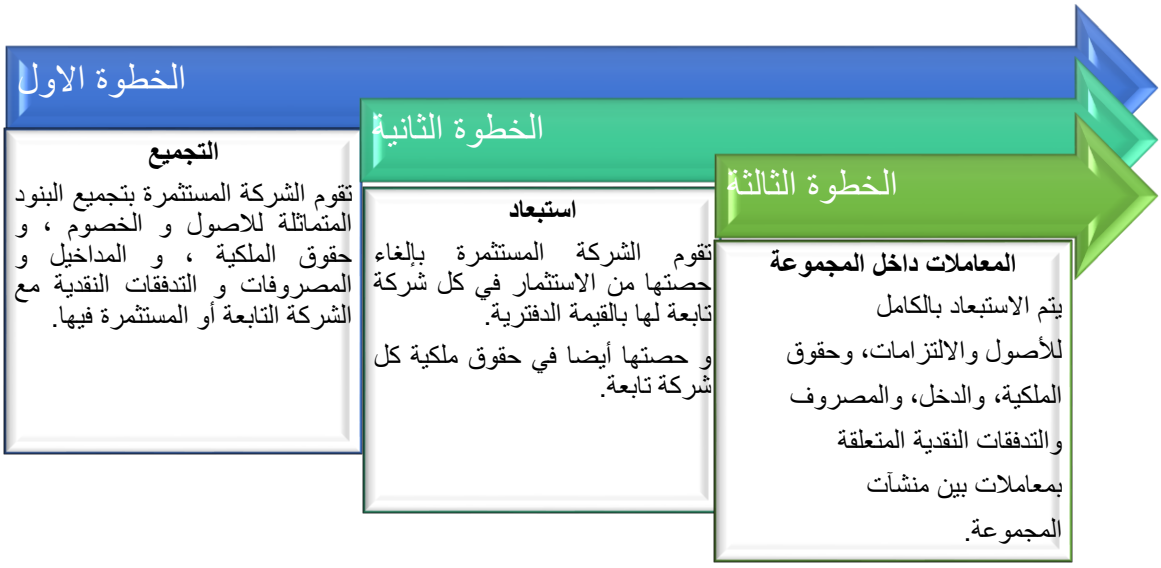

المصدر: هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3) ترجمة القوائم المالية الخاصة بالاستثمارات في الشركات الفرعية أو الزميلة المتواجدة في الخارج

قبل التطرق الى القواعد الأساسية الخاصة بترجمة القوائم المالية، وجب علينا تعريف المصطلحات الخاصة بها:

أ **تعريف ترجمة القوائم المالية:** هي عملية إعادة قياس بنود القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية، إلى ما يعادلها بالعملة المحلية المسجلة بها باستخدام أسعار الصرف.[131]

تتضمن عملية ترجمة القوائم المالية التعامل مع عنصرين أساسين هما[132]:

- تحديد تواريخ أسعار الصرف التي تتم بها ترجمة البنود؛
- تحديد أنواع العملات التي تستخدم في عملية ترجمة البنود.

[131] معمر الطيب ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 238.

[132] معمر الطيب إبتسام، مرجع سبق ذكره، ص 239.

ب طريقة الترجمة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21

تم تناول موضوع ترجمة القوائم المالية في المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 21 ، الذي يفرض على الشركات التابعة أو الزميلة تحديد عملتها الوظيفية و الشركة الأم (المجمعة للقوائم المالية) تحديد عملة العرض حيث يتم تحديد طريقة الترجمة للعمليات بالعملات الأجنبية بالعملة الوظيفية، ففي حالة اختلاف عملة الشركة الأم عن العملة الوظيفية للعمليات الأجنبية يتم ترجمة القوائم المالية عند توحيد القوائم المالية الى عملة العرض باستخدام طريقة الترجمة الجارية، أما إذا كانت الشركات التابعة أو الزميلة تسجل عملياتها بعملة تختلف عن العملة الوظيفة في هذه الحالة يتم ترجمة القوائم المالية الى عملتها الوظيفية باستخدام طريقة البنود النقدية و الغير النقدية[133]. فيما يلي يتم توضيح الطريقتين:[134]

1. **طريقة الترجمة الجارية:** وفق هذه الطريقة يتم اتباع الإجراءات التالية:
   - الأصول والخصوم يتم ترجمتها باستخدام سعر صرف الاقفال؛
   - عناصر حقوق الملكية تترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي؛
   - المصاريف والإيرادات يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ كل صفقة.
2. **طريقة البنود النقدية والغير النقدية:** بموجب هذه الطريقة تتم عملية الترجمة وفق ما يلي:
   - العناصر النقدية يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف الجاري؛
   - العناصر الغير النقدية باستخدام سعر الصرف التاريخي.
   - أما الإيرادات والمصروفات تترجم باستخدام متوسط سعر الصرف السنوي باستثناء الاهتلاك الذي يترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي.

ج معالجة مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية

يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 ضمن بنود الدخل الشامل تحديدا في حقوق الملكية في بند منفصل، كما يتم الاعتراف بفروقات الصرف المتراكمة والمتعلقة بحصص الأقلية ضمن بنود حقوق الأقلية في الميزانية المجمعة.[135]

---

[133] معمر الطيب ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[134] Maillet baudrier, les technique de consolidation ,foucher, France,2007, pp 34-36

[135] معمر الطيب ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 248.

د ترجمة القوائم المالية في ظل ظاهرة التضخم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 29

تتأثر الممارسات المحاسبية والقوائم المالية بظاهرة التضخم، حيث أن المحاسبة تعتمد على النقود كوحدة قياس ينبغي الحفاض على ثباتها، الامر الذي يستدعي تعديل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الأجنبية خلال عملية الترجمة في ضوء تغيرات المستوى العام للأسعار حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ذات معنى و دلالة.[136] و عليه ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 على إعادة تقييم بنود القوائم المالية بما في ذلك القوائم المالية الموحدة لأي مؤسسة تقاريرها معدة بعملات الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع و يتم ذلك وفق ما يلي:[137]

- إعادة بيان العناصر الغير النقدية بالتكلفة أو التكلفة المطفأة من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام يغطي الفترة من تاريخ الاقتناء إلى تاريخ اعداد الميزانية؛
- إعادة بيان العناصر الغير النقدية المعاد تقييمها (أو المقومة بالقيمة العادلة) من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام يغطي الفترة من تاريخ إعادة التقييم إلى تاريخ اعداد الميزانية؛
- يجب تقييم كافة عناصر قائمة الدخل مع الأخذ في الاعتبار قيمة العملة وقت إعداد الميزانية العمومية؛
- إدراج مكاسب وخسائر الخاصة بصافي النقدية في جدول النتائج.

أما بالنسبة للمؤسسات القابضة التي تعمل في اقتصاد لا يتصف بالتضخم المرتفع بينما المؤسسة التابعة لها أو الزميلة تعمل في اقتصاد مرتفع التضخم، في هذه الحالة يتوجب إعادة عرض القوائم المالية للمؤسسة التابعة أو الزميلة وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 29، بينما تستثني المؤسسة القابضة من تطبيق المعيار والعكس صحيح.

هـ المعالجة المحاسبية لمكاسب و خسائر ترجمة القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 21 :

يتم الاعتراف بفوارق الترجمة في حقوق الملكية في بند منفصل على مستوى الدخل الشامل (قائمة المركز المالي)، كما يتم الاعتراف بفروقات الصرف المنسوبة الى حصص الأقلية ضمن عناصر قائمة المركز المالي الموحدة تحت بند حقوق الأقلية.[138]

---

[136] علي عباس براهيم، عبيد محمد، الممارسات المحاسبية الدولية لترجمة القوائم المالية الأجنبية في ظل ظاهرة التضخم، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، العدد01 :جانفي 2021، ص 33.

[137] Robert OBERT, *Pratique des normes IAS/IFRS : 40 cas d'application.* Paris: DUNOD, 2005,p 198-199.

[138] معمر الطيب إبتسام، مرجع سبق ذكره،ص 248.

3.3 المعالجة المحاسبية للأصول المالية الدولية وفق المعيار IFRS 9 و المعيار IAS 21

1. التصنيف المحاسبي للأصول المالية

1.1 التصنيف المحاسبي للأصول المالية وفق IFRS 9

يتوقف التصنيف المحاسبي للأصول المالية التي تدخل في نطاق المعيار IFRS 9 على نموذج أعمال المنشأة وطبيعة التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي[139]، يتم تعريفهما وفق ما يلي:

- **نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية The entity's business model for managing the financial assets**: يعكس الطريقة التي تتبعها المؤسسة في إدارة أعمالها لتصنيف الأصول المالية[140]. ولا يعتمد على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأي أصل مالي بشكل مفرد. وإنما يشترط تحديده وفق مستوى تجميع أعلى أي على مستوى المحفظة، قد يكون للمنشأة أكثر من نموذج عمل واحد لإدارة أصولها المالية، على سبيل المثال قد تحتفظ المنشأة بمحفظة استثمارية تديرها بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة استثمارية أخرى تديرها لأغراض المتاجرة بهدف الاستفادة من التغيرات الإيجابية في قيمتها العادلة [141].
- **طبيعة التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي The nature of the contractual cash flows of the financial asset :** يعتبر التدفق النقدي التعاقدي أحد معايير تحديد التصنيف المحاسبي للأصل المالي وفق IFRS 9 [142]، و هو ما يولده الأصل المالي من تدفقات نقدية في تواريخ إما تكون محددة أم قابلة للتحديد[143] .

على أساس نموذج الاعمال المتبع من قبل المنشاة وطبيعة التدفقات النقدية التعاقدية يتم تصنيف الأصول المالية وفق IFRS 9 الى ثلاث فئات:

---

[139] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[140] عبد القادر حوة، معوقات الإفصاح و المعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03، سنة 2019/2018 ، ص 82

[141] IFRS9 Foundation,IFRS Standars,201 4, p53.

[142] IFRS9 Foundation,IFRS Standars,2014,p

[143] عبد القادر حوة ، مرجع ذكر سابقا، ص 82.

1) **الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهتلكة Amortised Cost** : يجب ان يتوفر في هذه الأصول شرطان حتى يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة : [144]

أ يمثل الاحتفاظ بالأصل المالي جزءًا من نموذج الأعمال، الهدف منه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛

ب تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى:

_ تدفقات نقدية تتوافق فقط مع أقساط سداد الأصل والفوائد؛

_ تواريخ محددة للتدفقات النقدية.

2) **الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر Fair Value through other comprehensive income (FVOCI)** : يجب أن تستوفي الأصول المالية الشرطين التاليين: [145]

_ **نموذج الأعمال:** يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

_ **طبيعة التدفق النقدي التعاقدي:** استلام تدفقات نقدية تعاقدية متمثلة في أقساط سداد الأصل والفوائد في تواريخ محددة.

3) **الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة Fair value through profit or loss (FVTPL)** : هي الأصول التي لا تصنف ضمن فئة الأصول المقيمة بالتكلفة المهتلكة و لا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لغياب شروط التصنيف [146].

2.1 تصنيف الأصول المالية المسعرة بالعملات الاجنبية وفق المعيار IAS 21

يتم تصنيف الأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية حسب طريق البنود النقدية و غير النقدية و التي ظهرت لأول مرة في عام 1956 على يد Samuel Hepworth أستاذ في جامعة ميتشيجان في الولايات

---

[144] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[145] Aouatif Boudiaf, Analyse normative du concept de la juste valeur, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, Numéro 3 : Décembre 2017, p 146

[146] إيهاب عبد الوهاب حاجم، أ.د .فيحاء عبدالله يعقوب، تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 الأدوات المالية الاعتراف والقياس للمحاسبة عن الأسهم وانعكاسه على القوائم المالية للشركات، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد (15) العدد (25) ، سنة 2020.ص 126.

المتحدة الامريكية، وقد تم الاعتراف بها رسميا من قبل مجلس مبادئ المحاسبة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1956 و تم نشرها عام 1960.[147]

تقوم فكرة هذه الطريقة على أن العناصر النقدية هي الأكثر عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، والتي ترجع إلى ثبات قيمتها النقدية وتحديدها بعدد ثابت من العملات الأجنبية.[148] من خلال الجدول التالي قمنا بتعريف كل من البنود النقدية وغير النقدية، حسب ما يلي:

الجدول رقم (16): تعريف البنود النقدية وغير النقدية

البنود النقدية	البنود غير النقدية
هي الأصول و الخصوم التي تتميز بالحق في استلام أو الالتزام بتسليم مبلغ ثابت أو قابل للتحديد من الوحدات النقدية.	هي الأصول والخصوم التي تتميز بغياب الحق في الاستلام أو الالتزام بتسليم مبلغ ثابت، أو قابل للتحديد من الوحدات النقدية. بالنسبة للبنود غير النقدية نجد: _ البنود غير النقدية المقيمة بالتكلفة التاريخية (المهتلكة). _ البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على المرجع التالي:

Abderrazak GABSI, IAS 21 : EFFETS DES VARIATIONS DES COURS DES MONNAIES ETRANGERES, MASTERE PROFETIONNEL EN COMPTABILITE, UNIVERSITE DE CARTHAGE, 2016-2017, p p 4-5.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن دائما تصنيف البنود إلى بنود نقدية أو غير نقدية بسهولة وأن بعض القرارات في هذا الخصوص هي تحكيمية[149].

2. الإدراج والقياس المحاسبي للأصول المالية الدولية

مستويات القياس بالقيمة العادلة حسب المعيار IFRS 13 : تتمثل في الطرق المعتمدة لتحديد القيمة العادلة للأصل المالي، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): طريقة تحديد القيمة العادلة

طريقة تحديد القيمة العادلة	التعريف
الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة	الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات والتي يمكن للمنشاة الحصول عليها في تاريخ القياس من خلال:

[147] علي عباس براهيم ، عبيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[148] علي عباس براهيم ، عبيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[149] علي عباس براهيم ، عبيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

	▪ الأسعار المعلنة في البورصة. ▪ الأسعار المعلنة في الأسواق المالية النشطة. ▪ وسطاء التسويق.
أسعار العمليات الحديثة و المشابهة	في حالة غياب سوق نشط، يتم الاعتماد على أسعار العمليات الحديثة والمماثلة لتحديد القيمة العادلة على أساس المعاملات، وذلك في إطار المنافسة الاعتيادية .
تقنيات أخرى لتحديد القيمة العادلة	تعتمد المنشأة على كفاءة الخبراء في تحديد القيمة العادلة من خلال تزويدهم بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها بما في ذلك الشروط و الأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، و درجة التأكد منها لمساعدتهم على تحديد القيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المراجع التالية:

الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على عدد من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد السادس، يوليو 2015، ص 17.

Charlie, T. M, La pertinence de la juste valeur dans la recherche de l'image fidèle du SYSCOHADA révisé : une étude de cas camerounais . Revue Internationale des Sciences de Gestion,2021, p 347.

أ الإدراج الاولي للأصول المالية الدولية:

يقصد بالإدراج الأولي التاريخ الذي يتم الاعتراف بالمعاملة المالية في قائمة المركز المالي، عندما تصبح المؤسسة طرفا في اشتراط تعاقدي.[150]

تتم عملية الادراج باستخدام إما تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية، وعلى المؤسسة اختيار تاريخ الإدراج الأولي و اعتماده كسياسة محاسبية[151]. فيما يلي يتم تعريف كل من تاريخ المعاملة والتسوية:

- **تاريخ المعاملة (المتاجرة):** هو التاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بالاعتراف بشراء أو بيع أصل وهذا يعني: [152]

(أ) الاعتراف بالأصل سيتم استلامه والالتزام بالدفع مقابل معاملة تجارية أو مالية في تاريخ المعاملة؛ أو

[150] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[151] عبد القادر حوة، مرجع سبق ذكره،ص 100.

[152] FRS 9 Fondation, Op-Cit,p p 43-44.

(ب) إلغاء الاعتراف بالأصل المباع والاعتراف بأي مكسب أو خسارة عند التنازل في تاريخ المعاملة.

- **تاريخ التسوية:** هو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى المؤسسة أو من المؤسسة للغير، يتضمن الاعتراف بالأصل المالي تاريخ التسوية ما يلي: [153]

(أ) الاعتراف بالأصل في اليوم الذي يتم استلامه من قبل المؤسسة؛

(ب) يحدث إلغاء الاعتراف بالأصل والاعتراف بأي مكسب أو خسارة الناتج عن التنازل عن الأصل المالي في اليوم الذي يتم فيه بيع الأصل من قبل المؤسسة.

كقاعدة عامة، لا تبدأ الفائدة في الاستحقاق على الأصل والالتزام المقابل له حتى تاريخ التسوية الذي يتم فيه نقل الملكية.

بالنسبة للأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية تحول إلى عملة العرض أي العملة المستخدمة في القوائم المالية تاريخ الإدراج الأولي إما بسعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة أو تاريخ التسوية كما يمكنها استخدام معدل الصرف الذي يقارب المعدل الفعلي بتاريخ الادراج مثلا متوسط المعدل الأسبوعي أو الشهري لكافة المعاملات في كل عملة أجنبية خلال تلك الفترة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم" IAS 21".

أ التقييم الاولي و اللاحق للأصول المالية وفق المعيار رقم IFRS 9 مع تطبيق إرشادات المعيار IAS 21

_ **وفق IFRS 9** : يتم التقييم الأولي واللاحق للأصول المالية حسب ما يلي:

الجدول رقم (18): التقييم الأولي واللاحق وفق" IFRS 9"

تصنيف الأصل المالي	التقييم الأولي	التقييم اللاحق
التصنيف في فئة التكلفة المهتلكة	بالقيمة العادلة للأصل المالي مضاف اليه أو مطروح منه مجموعة من التكاليف المرتبطة بالمعاملة بطريقة مباشرة.	بالتكلفة المهتلكة مطروح منها أي مخصص تدني القيمة. الاعتراف بإيرادات في جدول الربح والخسارة. الاعتراف بانخفاض القيمة في جدول الربح و الخسارة.

[153] FRS 9 Fondation ,Op-Cit,p p 43-44.

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	بالقيمة العادلة للأصل المالي مضاف اليه أو مطروح منه مجموعة من التكاليف المرتبطة بالمعاملة بطريقة مباشرة.	بالقيمة العادلة. التغيرات في القيمة العادلة تسجل في قائمة الدخل الشامل ضمن حقوق الملكية.
بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة	بالقيمة العادلة.	بالقيمة العادلة. الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة يسجل في جدول الأرباح والخسائر. الإيرادات تسجل في جدول الأرباح والخسائر. الخسائر عن تدني القيمة تسجل في جدول الأرباح والخسائر.

المصدر: عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 88 – 89.

ب **التقييم اللاحق للأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية وفق IAS 21**

1) **تاريخ التحويل إلى عملة التقرير:** تقوم المؤسسة تاريخ التقييم اللاحق بتحويل الأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية إلى عملة العرض وفق المعيار المحاسبي الدولي"IAS 21" كتالي:[154]

- ✓ يجب تحويل البنود النقدية باستخدام سعر الصرف تاريخ التقييم اللاحق (تاريخ الإقفال)؛
- ✓ يجب تحويل البنود الغير النقدية المقيمة بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف تاريخ الاعتراف الاولي للأصل المالي أي سعر الصرف التاريخي؛
- ✓ يجب تحويل البنود الغير النقدية المقيمة بقيمتها العادلة باستخدام سعر الصرف تاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة للأصل المالي.

2) المعالجة المحاسبية لمكاسب و خسائر فروقات أسعار الصرف: نميز بين حالتين: [155]

الحالة 1: حالة الاعتراف بكامل فروقات سعر الصرف في الفترة التي تجري فيها عملية السداد أو التحصيل، والتي تكون خلال نفس الفترة المحاسبية التي ثم الاعتراف بالأصل المالي.

[154] Abderrazak GABSI,Op-Cit,p 4-5.

[155] تيجاني بالرقي، مرجع سبق ذكره،ص 160.

الحالة 2: في حالة سداد المعاملة في فترة محاسبية لاحقة، يتم الاعتراف بفروقات سعر الصرف في كل فترة محاسبية تقع قبل التسوية.

3. **القواعد الخاصة بتوزيعات أرباح المؤسسة:** يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة فقط عندما:[156]

أ ثبت حق الكيان في استلام المدفوعات؛

ب من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوزيعات الأرباح إلى الكيان؛

ت يمكن تقييم مقدار أرباح الأسهم بشكل موثوق.

وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 21 تعالج أرباح المؤسسة تاريخ الاعتراف في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة بسعر الصرف السائد تاريخ ترجمة القوائم المالية ،[157] والذي يمثل تحصيل غير حقيقي و انما ثبوت استلام المدفوعات، و استخدام سعر الصرف السائد وقت التحصيل الفعلي للأرباح.[158]

4. إعادة تصنيف الأصول المالية وفق المعيار" IFRS 9" والمعيار" IAS 21"

حسب إرشادات و قواعد المعيار IFRS 9 يمكن للمنشأة إعادة تصنيف أي أصل مالي إلى فئة أخرى في حالة تغيير النموذج الاقتصادي الخاص بأصولها المالية[159]، و يتم الإفصاح عن قيمة الأصول التي تم إعادة تصنيفها، و أسباب إعادة التصنيف حسب ما تقتضيه قواعد المعيار IFRS 7 [160] ، فيما يلي جدول يوضح إعادة تصنيف الأصول المالية بين الفئات الثلاث:

[156] IFRS 9 Fondation,Op.Cit,p 21.

[157] علي عباس براهيم ، عبيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص32.

[158] علي عباس براهيم ، عبيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[159] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[160] عبد القادر حوة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الجدول رقم (19): إعادة تصنيف الأصول المالية وفق المعيار IFRS 9

التصنيف الأولي للأصل المالي	إعادة التصنيف		
	بالتكلفة المهتلكة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
من التكلفة المهتلكة	–	تقيم بالقيمة العادلة عند إعادة التصنيف و الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة التصنيف في الدخل الشامل الآخر.	تقيم بالقيمة العادلة عند إعادة التصنيف والاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة التصنيف في الأرباح و الخسائر.
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	تعديل القيمة العادلة تاريخ إعادة التصنيف، و إزالة المكاسب و الخسائر المجمعة و المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية.	–	إعادة تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر في تاريخ إعادة التصنيف كتعديل خاص بإعادة التصنيف. كما يستمر الاعتراف بالقيمة العادلة.
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة تاريخ إعادة التصنيف تصبح التكلفة المهتلكة للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي لتحديدها.	الاستمرار في التقييم بالقيمة العادلة، و الاعتراف بالمكاسب و الخسائر اللاحقة في الدخل الشامل الآخر.	–

المصدر: عقري روزة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

كما يتم إعادة تصنيف فروقات أسعار الصرف والتي تتناسب مع عملية إعادة تصنيف الأصول المالية المسعرة بالعملات الأجنبية، مع اتباع الإجراءات التالية[161]:

- تصنيف فروقات سعر الصرف الناشئة عن ترجمة الأصول الغير النقدية ضمن حقوق الملكية تاريخ إعادة التصنيف؛
- الاعتراف بفروقات سعر الصرف المؤجلة في جدول النتائج كدخل أو مصروف حتى تاريخ التخلص من العملية؛
- عندما يتم إعادة تصنيف الشركة الأجنبية كعملية أجنبية مكملة لعمليات الشركة الأم المعدة للتقرير يتم التعامل مع المبالغ المترجمة للبنود غير النقدية كتكاليف تاريخية لتلك البنود في فترة التغيير والفترات اللاحقة.

5. تدني قيمة الأصول المالية

أدرج المعيار المحاسبي IFRS 9 نموذجا جديدا لتدني قيمة الأصول المالية ، حيث نص على الاعتراف السريع للخسارة المحتملة في شكل تكوين مؤونات ، عكس تعليمات و قواعد المعيار المحاسبي الدولي IAS 39، والتغيير جاء تبعا لإتفاقيات BAL III التي سمحت بتكوين مؤونات على الأصول المالية حتى في عدم وجود أي مؤشر لتدني قيمتها[162].

يتم الاعتراف المسبق لخسارة القيمة للأصول المالية التالية[163]:

_ خسائر الائتمان المتوقعة على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المهتلكة؛

_ الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

_ عقود الضمانات المالية؛

_ مستحقات التأجير والتي تدخل ضمن نطاق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16؛

_ بالنسبة للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يجب على المؤسسة اختبار متطلبات انخفاض القيمة ، حتى يمكن للمؤسسة الاعتراف بمخصص الخسارة و قياسه،

---

[161] شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[162] طارق شوقي، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[163] IFRS 9 Fondation,Op.Cit,p 05.

كما يجب الاعتراف بالمخصص في الدخل الشامل الآخر ، و لا يجوز خفض القيمة الدفترية للأصل المالي في الميزانية العمومية[164].

تاريخ اقفال السنة المالية ، تواجه المؤسسة حالتين إما[165]:

الحالة 1: مخاطر الائتمان على الأصول المالية قد ارتفع بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، فعلى المؤسسة تحديد مخصص الخسارة للأصول المالية بمبلغ معادل لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للأصل المالي.

الحالة 2: إذا لم ترتفع المخاطر بشكل كبير منذ الاعتراف الاولي، في هذه الحالة يجب على المؤسسة حساب مخصص الخسارة لتلك الأصول المالية (أدوات الدين) بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرا.

في ضوء ما سبق يمكن عرض المعالجة المحاسبية لعمليات على الاصول المالية الدولية وفق المعيار رقم 9 IFRS و 21 IAS من خلال أمثلة تطبيقية [166] ،و تجدر الإشارة أن المعالجة المحاسبية وفق IFRS 09 من اعداد الباحثة:

1. المثال رقم 01:

في **15 /N/10** ، اقتنت الشركة الفرنسية Alpha 2000 سندا من شركة أمريكية Beta سعر الوحدة 110 $، تاريخ استحقاقها N+8/12/31 بقيمة 100 $ ، بمعدل الفائدة 7% ، السندات غير مدرجة بالبورصة، و الغرض من اقتنائها الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وقد كان سعر الصرف كما يلي:

الجدول رقم (20): أسعار الصرف التاريخية لكل من الأورو والدولار

التواريخ	الأورو €	الدولار $
N/10/15	1	1,1622
N/12/31	1	1,2015

Source : Robert OBERT , Op Cit, p 186.

[164] SVENTZIDOU CHRISTINA, IMPLEMENTATION OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD 9: FINANCIAL INSTRUMENTS IN GREEK BANKING INDUSTRY, Master Thesis , SCHOOL OF BUSINESS ADMINISTRATION, 2019, p 28.

[165] SVENTZIDOU CHRISTINA, Op-Cit, p 28.

[166] Robert OBERT,Pratique des normes IAS/IFRS : 40 cas d'application avec corrigés,Ordre des Experts-Comptable, Dunod, Paris, 2005 ,p p 185-189.

أ **تصنيف السندات:**

1. **وفق المعيار IFRS 9 :** تصنف السندات في فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنها تستجيب لشروط هذه الفئة:

_ **نموذج أعمال المنشأة:** تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع السندات في تاريخ N+8/12/31 .

_ **طبيعة التدفق النقدي التعاقدي:** استلام تدفقات نقدية تعاقدية بتاريخ N+8/12/31 ، والفوائد 7%.

2. **وفق المعيار IAS 21 :**تعتبر بنود النقدية (استلام فوائد كل سنة من المؤسسة المساهمة فيها Beta)

أ **تاريخ الاعتراف المحاسبي:** تم الاعتراف بالسندات في قائمة المركز المالي بتاريخ المعاملة أي N/10/15.

ب **التقييم الاولي:** بالقيمة العادلة **(2000×110= 220.000$)**، قامت المؤسسة الفرنسية بتحويل القيمة العادلة للأورو باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة (N/10/15) وفق ما يلي:

189.296,16=1,1622/220.000 أورو

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد المحاسبي على الصورة الآتية:

N/10/15				
		السندات المثبتة	189.296,16	
		البنوك		189.296,16

ج **التقييم في N/12/31 :** تقيم المؤسسة السندات بالقيمة العادلة باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التقييم:

(2000× 1,1622/110)-(2000× 1,2015/110)=6191,71 أورو.

أ **التسجيل المحاسبي:** حققت المؤسسة خسارة من عملية التحويل وقامت بالاعتراف بفروق أسعار الصرف في جدول النتائج. وفق القيد الاتي:

N/12/31				
		خسائر الصرف	6191,71	
		السندات المثبتة		6191,71

ب **الفوائد المستحقة الخاصة بالفترة ما بين N/10/15 و N/12/31 :**

تقوم المؤسسة باستخدام معدل الفائدة الفعلي لحساب الفوائد المستحقة:

طريقة حساب معدل الفائدة الفعلي و الذي نرمز له ب الحرف اللاتيني (i):

$$110 = (100 \times 7\%) \times \frac{1-(1+i)^{-9}}{i} \times (1+i)^{9.5\div 12} + 100(1+i)^{-82.5\div 12}$$

***i* = 6,284 %**

تحول الفوائد المستحقة إلى الأورو باستخدام معدل الصرف الجاري تاريخ التقييم اللاحق N/12/31، كما هو مبين فيما يلي:

2000× 1,2015/110 ×% 6,284×2.5/12 = 2397,14 أورو

التسجيل المحاسبي: يكون القيد المحاسبي كما هو مبين فيما يلي:

N/12/31				
		الفوائد المنتظرة	2397,14	
		منتوجات على السندات المثبتة		2397,14
الاعتراف بفوائد الفترة ما بين 15 أكتوبر الى N/12/31				

2. مثال رقم 02: في 30 نوفمبر N اقتنت المؤسسة Alpha 100 سهم من شركة Beta المتواجدة في لندن بسعر 80 جنيه إسترليني للسهم الواحد، و كانت الغاية من الاقتناء هي تحقيق أرباح من التغيرات الإيجابية للقيمة العادلة أي المضاربة، وقد كان سعر الصرف كما هو مبين فيما يلي :

الجدول رقم (21): أسعار الصرف الأورو والجنيه الإسترليني

التواريخ	الأورو €	الجنيه الإسترليني GBP
30 نوفمبر N	1	0,6984
31 ديسمبر N	1	0,6950

Source : Robert OBERT , Op Cit, p 186

أ التصنيف المحاسبي للأسهم:

وفق IFRS 9 : تصنف ضمن فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و إعادة بيعها.

وفق IAS 21 : بنود نقدية

ب تاريخ الاعتراف الاولي: تعترف المؤسسة بالأسهم في تاريخ المعاملة N/11/30.

ج **التقييم الاولي: بالقيمة العادلة (100×80= 8000** GBP)، تحول القيمة العادلة إلى الأورو باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة، كما هو مبين فيما يلي :

(8000 جنيه استرليني /0,6984)= 11.454,75أورو

ج **التسجيل المحاسبي للأسهم:** قامت المؤسسة بالتسجيل المحاسبي التالي:

N/11/30				
		الأسهم	11.454,75	
		البنك		11.454,75

د **التقييم اللاحق:** تقيم المؤسسة الأسهم بالقيمة العادلة بتاريخ **N/12/31** التي بلغت 84 جنيه إسترليني للسهم الواحد كما تستخدم سعر الصرف الجاري تاريخ التقييم، والتي تحسب على الصورة التالية:

- **فرق سعر الصرف=** (100 × 0,6950/80) − (100 × 0,6984/80)= 56,04
- **فرق التقييم=** 100 × (84 − 80)/0,6950 = 575,54
- **الفرق الكلي=**(100 × 0,6950/84)−(100 × 0,6984/80)= 631,58

د **التسجيل المحاسبي:** يتم الاعتراف بأرباح التقييم وفروقات الصرف في جدول الأرباح والخسائر ،وفق القيد الاتي:

N/12/31				
		الاسهم	631,58	
		أرباح الصرف		56,04
		أرباح التقييم		575,54

3. **مثال رقم 03:** N/12/01 منحت المؤسسة Alpha قرضا بقيمة 4000 جنيه إسترليني إلى فرعها الموجود ببريطانيا، بمعدل فائدة 6% سنويا، لم يتم تحديد تاريخ استحقاق القرض.

الجدول رقم (22): أسعار صرف الأورو والجنيه الإسترليني

التواريخ	الأورو €	الجنيه الإسترليني GBP
N/12/01	1	0,6995
N/12/31	1	0,6950

Source : Robert OBERT , Op Cit, p 186.

أ التصنيف المحاسبي:

1. **وفق IFRS 9** : صنفت المؤسسة القرض الموجه لفرعها في الخارج في فئة الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهتلكة.
2. **وفق IAS 21** : صافي الاستثمار في شركة أجنبية.

ب الاعتراف الأولي: اعترفت المؤسسة بالقرض الموجه لفرعها تاريخ تسليم قيمة القرض N/12/01.

ج التقييم الأولي: بالقيمة العادلة واستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ الاعتراف الأولي N/12/01، وفق ما يلي:

57.183,70 أورو = 0,6995/40.000

التسجيل المحاسبي للقرض :يكون القيد كما هو مبين في الآتي:

N/12/01				
		حسابات دائنة ملحقة بالمساهمات	57.183,70	
		بنوك		57.183,70

د التقييم اللاحق: بالتكلفة المهتلكة واستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التقييم اللاحق N /12/31:

370,25 = 0,6995/40.000 – 0,6950/40.000

حققت المؤسسة مكاسب الصرف وقامت بالاعتراف بها ضمن قائمة المركز المالي (حقوق الملكية) وفق القيد التالي:

N/12/31				
		حسابات دائنة ملحقة بالمساهمات	370,25	
		أرباح الصرف		370,25

_ الاعتراف بالفوائد المستحقة تاريخ إقفال السنة المالية :

287,77 أورو = (0,6950 / (1/12) × %6 ×40.000)

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد كما هو مبين فيما يلي:

N/12/31				
		الفوائد المنتظرة	287,77	
		منتوجات على حسابات دائنة ملحقة بالمساهمات		287,77
الاعتراف بالفوائد الفترة ما بين 01 /12 الى 12/31/ N				

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للمعاملات على الخصوم المالية الدولية وفق ل IAS/ IFRS

عالج المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 الخصوم المالية من خلال مجموعة من الإرشادات و القواعد، أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار أعطى المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS 16 إرشادات تلتزم بها المؤسسة و الذي سيكون موضوع هذا المطلب باعتبار عقود الإيجار من الخصوم المالية، بالإضافة الى المعالجة المحاسبية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 للخصوم المالية المسعرة بالعملات الأجنبية من خلال كيفية التعامل مع تغيرات أسعار الصرف المتعلقة بها، و عليه سيشمل المطلب الثاني المعالجة المحاسبية للخصوم المالية وفقا المعيار IFRS 9 و IFRS 16 بصفة عامة ، و المعالجة المحاسبية للخصوم المالية المسعرة بالعملات الأجنبية من خلال المعيار رقم 21.

I. المعالجة المحاسبية للخصوم المالية الدولية وفق IFRS 09، و IAS 21.

1. التصنيف المحاسبي للخصوم المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09

اعتمد مجلس المعايير المحاسبة الدولية في تصنيف الخصوم المالية على التصنيف السابق للمعيار المحاسبي الدولي IAS 39 [167]، و الذي صنفها لصنفين بهدف تحديد كيفية الاعتراف و التقييم في القوائم المالية إلى:

أ الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر Financial liabilities at fair value through profit or loss : يقسم المعيار هذه الفئة الى فئتين حسب الغرض: [168]

[167] IFRS 9 Financil Instruments :Public sector application guidance,HM,Treasury, Decembre 2017, P09

[168] Juan Ramirez, Accounting for Derivatives- Advanced Hedging under IFRS9, Second Edition, Wiley, 2015, p p 16-17.

1. **محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة:** وهي الخصوم المالية التي تختار المؤسسة لحظة اقتنائها تصنيفها ضمن هذه الفئة، وفروقات إعادة تقييمها بالقيمة العادلة تعالج من خلال الأرباح والخسائر.
2. **خصوم محتفظ بها للمتاجرة:** ومن أمثلتها الالتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل والتي يتوجب ردها في المستقبل، وتعتبر الخصوم المالية كالتزام محتفظ به للمتاجرة إذا تم الحصول عليه، أو نشأ بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار، أو هوامش ربح المتاجرة، وتشمل الخصوم المالية الأوراق المباعة قصيرة الاجل والتي يتوقع تحقيق أرباح نتيجة تذبذب أسعارها خلال فترات قصيرة مثل الالتزامات الناجمة عن العقود المشتقة، والالتزامات التجارية الأخرى.

ب **خصوم مالية مقاسة بالتكلفة المهتلكة Amortised cost**: تصنف الخصوم المالية بالتكلفة المهتلكة ما لم يكن الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، و من أمثلة هذا الصنف نجد حسابات الذمم الدائنة و أوراق الدفع المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على المؤسسة.[169]

1.1 التصنيف حسب طبيعة الأدوات المالية (خصوم مالية أو الأدوات المركبة)

أ **تعريف الأدوات المركبة :** هي التي تحتوي على عنصر التزام مالي، وعنصر حقوق الملكية، وعلى المؤسسة تصنيف المكونات المختلفة للأداة المالية بشكل منفصل.[170]

الجدول رقم (23): أمثلة عن الأدوات المالية المركبة

الأدوات المركبة	التصنيف
سندات قابلة للتحويل الى أسهم صادرة	تعتبر خصوم مالية (بخلاف الخصوم المحتفظ بها لغرض المتاجرة) مقيمة بالتكلفة المهتلكة، أما حق التحويل فيعتبر أداة حقوق الملكية.
سندات مضمونة بالأسهم	السندات تصنف كخصم مالي و تقيمها يكون بالقيمة المهتلكة (بخلاف الخصوم المالية بغرض المتاجرة) ، أما ضمان الأسهم فيصنف كحقوق الملكية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المذكورة في المرجع التالي:
شالور وسام، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[169] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[170] Robert OBERT,Pratique des normes IAS/IFRS : 40 cas d'application avec corrigés,Ordre des Experts-Comptable, Dunod, Paris, 2005,p 47-48.

ب التصنيف كخصوم مالية أو حقوق ملكية

إن المبدأ الأساسي للمعيار المحاسبي الدولي IAS 32 في تصنيفه للأدوات المالية كخصوم مالية أو حقوق ملكية هو الاستناد إلى وجود عقد، ولا يأخذ بعين الاعتبار الشكل القانوني للأداة المالية عند عملية التصنيف، حيث إنه لا يسمح المعيار بإعادة تصنيف الأداة لاحقا على أساس التغيير في الظروف المحيطة للأداة. فعلى المؤسسة إعطاء أهمية و مراعاة مضمون الأدوات المالية و إلغاء شكلها القانوني في عملية التصنيف، بعض الأدوات المالية من الناحية القانونية تصنف كحقوق ملكية، لكنها تتمتع بخصائص الخصوم المالية الأمر الذي يجعل المؤسسة تصنفها كخصوم مالية.[171]

الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية لا كنها تتمتع بخصائص الالتزامات المالية نجد:

جدول رقم (24): أمثلة عن الأدوات المالية التي تصنف كالتزامات مالية

الأدوات	التصنيف
الأسهم الممتازة (المقابل مبلغ ثابت)	تصنف كالتزام مالي بالنسبة للمؤسسة المصدرة وذلك لالتزامها بدفع مبلغ ثابت أو قابل للتحديد في تاريخ محدد أو يمكن تحديده في المستقبل.
الأسهم الممتازة (المقابل الأداة)	تصنف كالتزام مالي بالنسبة للمؤسسة المصدرة والذي يعطي حامله الحق في مطالبة المؤسسة المصدرة باسترداد الأداة في تاريخ معين أو قابل للتحديد.
أداة مالية ذات الحق في إعادة بيعها	تصنف كالتزام مالي بالنسبة للمؤسسة المصدرة مقابل أصل مالي آخر أو نقود.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا للمعلومات المذكورة في المرجع التالي:

شالور وسام، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122..

ج التفرقة بين الخصوم المالية وحقوق الملكية

عام 1986 تم إصدار قائمتي معايير المحاسبة المالية 105 و107 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بخصوص المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر الكامنة للأدوات المالية بالنسبة للتمويل خارج الميزانية. نفس السنة تم اصدار مذكرة مناقشة تحت عنوان التمييز بين الخصوم المالية وحقوق الملكية،

[171] شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص ص 120-123.

وكيفية معالجة الأدوات المالية ذات نفس الخصائص، أي خصائص الالتزامات وحقوق الملكية.[172] و يتم تصنيفها في الميزانية إلى 3 فئات:[173]

- ✓ الأدوات المالية التي لها خصائص الالتزام المالي ويتم تصنيفها كحقوق ملكية أو بين الالتزامات وحقوق الملكية.
- ✓ الأدوات التي لها خصائص حقوق الملكية، لكنها تصنف بين الالتزامات وحقوق الملكية.
- ✓ الأدوات المالية التي تتمتع بخصائص كل من الالتزام المالي وحقوق الملكية، لكن تدرج كالتزام أو حقوق ملكية.

العوامل التي تؤدي المؤسسة إلى تصنيف الأدوات المالية إلى التزامات مالية بدلا من تصنيفها في حقوق الملكية:

- _ التزام تعاقدي بين طرفين العقد أي مصدر الأداة بتسليم النقدية أو أصل مالي آخر إلى حامل الأداة الذي يعتبر الطرف الآخر للعقد، أو
- _ التزام تعاقدي باستبدال خصوم أو أصول مالية بشروط لحامل الأداة.

2. **إعادة تصنيف الخصوم المالية** : حسب الفقرة 2.4.4 من المعيار رقم IFRS 9 لا يمكن في أي حال من الأحوال للمؤسسة إعادة تصنيف الخصوم المالية.[174]

3. **الاعتراف بالخصوم المالية في حسابات المؤسسة**

يتم الاعتراف بالخصوم المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المؤسسة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة المالية.[175] و عندما تثبت المنشأة التزاما يجب أن تقيسه و أن تصنفه وفقا لمتطلبات هذا المعيار.[176]

4. **القياس المحاسبي للخصوم المالية**

أ **التقييم الأولي:** بالقيمة العادلة مطروحا منه أو مضاف اليه جميع التكاليف المباشرة، مع تحويل القيمة إلى عملة العرض باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة أو متوسط سعر الصرف الأسبوعي.

ب **التقييم اللاحق للخصوم المالية:** حسب التصنيف الأولي تقيم الخصوم المالية لاحقا: [177]

---

[172]. عبد القادر حوة، مرجع سبق ذكره،ص 86

[173] عبد القادر حوة، مرجع سبق ذكره،ص86

[174] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

[175] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

[176] طارق شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[177]عبد القادر حوة، مرجع ذكر سابقا، ص 103

_ بالتكلفة المهتلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

_ بالقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

بالنسبة للخصوم المالية الدولية: يتم تطبيق قواعد و إرشادات المعيار المحاسبي الدولي IAS 21 على الوجه الآتي: [178]

أ الخصوم المالية المصنفة في فئة البنود النقدية: يتم استخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التقييم اللاحق.

ب الخصوم المالية المصنفة في فئة البنود الغير النقدية: يتم استخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التقييم اللاحق، وهنا نجد حالتين هما:

_ البنود الغير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية المسعرة بالعملات الأجنبية باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة؛

_ البنود الغير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمسعرة بالعملات الأجنبية باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التقييم اللاحق.

في ضوء ما سبق يمكن عرض المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية من خلال مثال تطبيقي[179]، و تجدر الإشارة أن المعالجة المحاسبية وفق IFRS 09 من اعداد الباحثة:

مثال 01: في 01 أكتوبر N، اقترضت شركة فرنسية Alpha 200.000 جنيه إسترليني من بنك متواجد في لندن، بمعدل فائدة 8% سنويا لشراء شقة لغرض استغلالها في أعمالها الخاصة بالشركة. وقد كان سعر الصرف كما يلي:

الجدول رقم (25): أسعار الصرف الأورو والجنيه الاسترليني

التواريخ	الأورو €	الجنيه الاسترليني GBP
N/10/01	1	0,6863
N/12/31	1	0,6950

Source : Robert OBERT, Op Cit, p 186

[178] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، معايير المحاسبة الدولية، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، الطبعة الاولى، 2013، ص67.

[179] Robert OBERT, Op Cit, p 186

1. التصنيف المحاسبي: يتم التصنيف المحاسبي وفق ما يلي:

أ **وفق IFRS 9** : قامت المؤسسة بتصنيف القرض كخصوم مالية مقيمة بالتكلفة المهتلكة.

ب **وفق IAS 21:** بنود نقدية.

2. تاريخ الاعتراف: تاريخ استلام الأموال (N/10/01)،

3. التقييم الاولي: بالتكلفة المهتلكة، تم استخدام سعر الصرف الجاري تاريخ استلام الأموال من البنك البريطاني كما يلي:

(0,6863 /200.000) = 291.417,74

_ **التسجيل المحاسبي:** كان القيد المحاسبي كتالي:

N/10/01			
	البنك	291.417,74	
	اقتراضات لدى مؤسسات القرض		291.417,74
اقتراض مبلغ 200.000 GBP من بنك بريطاني			

4. التقييم في N/12/31: بالتكلفة المهتلكة 200.000 GBP، و تحويلها إلى الأورو باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التقييم، كما يلي:

(0,6950/200.000) – (0,6863/200.000) = 3647,96 أورو

تقوم المؤسسة بالاعتراف بأرباح الصرف في الارباح والخسائر، وفق القيد التالي:

N/12/31			
	اقتراضات لدى مؤسسات القرض	3647,96	
	أرباح الصرف		3647,96

بالنسبة للفوائد الخاصة بالفترة من 10/01 الى 12/31 لقرض شركة Oméga

(0,6950 / (3/12) × %8 × 200.000) = 5755,40

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد كتالي:

N/12/31			
	أعباء الفوائد	5755,40	
	الفوائد المتراكمة		5755,40
الاعتراف بالفوائد الفترة من 01 /10 الى 12/31 N			

II. المعالجة المحاسبية لعقود الايجار وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS 16

أعطى المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 16 تعريفا واسعا مقارنة بالتعريف المنصوص في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، وعليه على المؤسسة الالتزام بشروط تصنيف العقود كعقود ايجار وفق تعريف وشروط المعيار IFRS 16.

1. الاعتراف في حسابات المستأجر:

على المستأجر اثبات حق استخدام الأصل موضوع العقد، والالتزام بالشروط المنصوصة في عقد الايجار، ويجب أن تشمل تكلفة الأصل بموجب حق الاستخدام ما يلي[180]:

أ المبلغ الاولي للالتزام بعقد الايجار؛

ب دفعات الايجار المدفوعة في تاريخ البدء أو قبله، مخصوما منها مزايا حوافز الايجار المستلمة، حيثما ينطبق ذلك،

ج تقدير للتكاليف التي سيتعين على المستأجر تكبدها لتفكيك وإزالة الممتلكات الأساسية وكذلك ترميم المباني أو إعادة الممتلكات الأساسية إلى الحالة التي تتطلبها شروط وأحكام عقد الإيجار، ما لم يتم تكبد هذه التكاليف لإنتاج المخزون. يتعاقد المستأجر على الالتزام المتعلق بهذه التكاليف إما في تاريخ البدء أو بعد استخدام الأصل الأساسي لفترة معينة.

2. القياس الاولي [181]:

يتم قياس عقد الايجار عند الادراج الاولي بالقيمة الحالية للدفعات الايجار الغير المدفوعة حتى تاريخ بداية العقد، ويستخدم معدل الفائدة الضمني في عملية خصم مدفوعات عقد الايجار، التي تشمل ما يلي:

أ مدفوعات ثابتة منقوص منها أي حوافز تجارية مستحقة التحصيل؛

ب مدفوعات عقد إيجار متغيرة تعتمد في قياسها على معدل يستخدم في بداية عقد الايجار؛

ت مبالغ متوقعة الدفع من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛

ث مبلغ يدفع حين رفع خيار الشراء؛

ج مدفوعات متعلقة بالغرامات عند انتهاء العقد.

[180] IFRS Foundation, IFRS 16 Contrats de locations, janvier 2016, p : 9.

[181] سايح نوال، مرجع سبق ذكره، ص 4.

3. القياس اللاحق[182]:

يتم قياس الأصل موضوع العقد لاحقا باستخدام نموذج التكلفة، مع أخذ بعين الاعتبار الاستهلاك المتراكم، وأي خسارة متعلقة بانخفاض قيمة الأصل، أما بالنسبة لحق الالتزام يتم قياسه عن طريق قيم مبدئية بالإضافة الى فوائد على التزام عقد الايجار، ويتم خصم مدفوعات الايجار.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق IFRS 9

للمشتقات المالية استخدامات عدة، يمكن للمنشأة استخدامها للمضاربة، المراجحة، والتغطية، ولكل استخدام معالجة محاسبية قام بتوضيحها المعيار IFRS 9 من خلال مجموعة من الإرشادات والقواعد، سنتطرق لها في المطلب التالي:

1. **تعريف المشتقات المالية:** هي أدوات مالية أو عقود وجب تحقيق فيها مجموعة من الشروط حتى تعتبر أدوات مالية مشتقة[183]:

أ التغيير في قيمتها باعتبارها مرتبطة بأسعار الفوائد أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأدوات المالية أو أسعار السلع ...الخ.

ب ليس من المطلوب مبلغ صافي أولي.

ت تاريخ استحقاقها أو تسديدها يكون مستقبليا.

2. **قياس المشتقات المالية:** يتم قياس المشتقات المالية وفق IFRS 9 بالقيمة العادلة[184]، والاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات يتم حسب الغرض منها، كالتالي [185]:

_ إذا كانت المؤسسة تستخدم المشتقات المالية لغرض المضاربة تسجل الفروقات الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

_ أما إذا كان الغرض هو التحوط من المخاطر فتدخل ضمن نطاق محاسبة التغطية والتي عرفت على أنها عبارة عن نشاط يتم من خلاله تعديل القيمة العادلة للاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة

---

[182] سايح نوال، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[183] العبسي علي، مرجع سبق ذكره،ص110

[184] صبرينة بن عروج، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[185] شوقي طارق، محاسبة التغطية للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الامريكي133 SFAS ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 17 -2017،ص 108.

بالعنصر المغطى من أجل الاعتراف في نفس الفترة بالربح أو الخسارة لأداة التحوط، ومن جهة أخرى تحديد الخسائر والمكاسب للعنصر المتحوط له[186].

بالنسبة لمحاسبة التحوط: سمح المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 بخيار السياسة المحاسبية فيما يتعلق بمحاسبة التغطية حيث إنه سمح للمؤسسات إما الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39 حتى يتم الانتهاء من مشروع التحوط الكلي للبنود المتحوط لها، أو تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 (مع استثناء النطاق فقط للتحوطات الكلية للقيمة العادلة من مخاطر سعر الفائدة). و قد تم تطبيق خيار السياسة المحاسبية على جميع محاسبة التحوط ولا يمكن إجراؤه على أساس التحوط على حدة، أي أن التطبيق يتم إما وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 أو المعيار رقم IFRS 9 [187].

أ **عناصر عملية التحوط:** تتضمن عملية التحوط عنصرين أساسيين وجب التفرقة بينهما[188]:

- **أداة التحوط:** هي المشتقات المالية المستخدمة للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف الأصول المالية أو الخصوم المالية الغير المشتقة، وتستخدم الأداة المالية كأداة للتحوط في حالة ما إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات المالية تتكافأ مع التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.
- **البند المتحوط له:** هو الأصل أو الخصم أو العقد أو صافي استثمار في عملية أجنبية والتي تقوم المؤسسة بتحوط ضد المخاطر المتمثلة في التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

ب أنواع التحوط:

1) **تحوط القيمة العادلة** : هو الحماية من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الخصم المالي المعترف به، أو الخصوم المالية الغير المعترف بها بعد[189].

---

[186] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

[187] In depth: Achieving hedge accounting in practice under IFRS 9,PwC, December 2017,p 04.

[188] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي ، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[189] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص111

و يكون الهدف من ذلك تعويض المخاطر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول و الخصوم المالية الحالية و المستقبلية التي قد تزيد من تقلبات الأرباح أو الخسائر للمؤسسة [190].

و تكون المعالجة المحاسبية وفق المعيار IFRS 9 كما يلي[191]:

الاعتراف بأداة التحوط:

- ✓ الخسائر أو المكاسب التي تنتج عن عملية قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة تسجل في جدول النتائج كنواتج أو أعباء؛
- ✓ في حالة التغطية تكون من مخاطر العملات الأجنبية فإن الخسارة أو الربح الخاصة بأداة التحوط ناتجة عن الخسارة أو الربح لعملية إعادة القياس.

أما بالنسبة للاعتراف بالبند المغطى فهو كما يلي:

- ✓ إذا كان البند الخاضع للتحوط أداة حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح والخسائر المتعلقة به تبقى في الدخل الشامل الآخر؛
- ✓ أما إذا كان التزاما غير معترف به الاعتراف يكون خاص بالتغيرات التراكمية اللاحقة في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

2) **تحوط التدفقات النقدية:** نتكلم على نفس المنطق الخاص بتحوط القيمة العادلة، فالتغطية دائما ما تكون على التغيرات المستقبلية التي تؤثر على ربح أو خسارة المؤسسة.

فهي تهدف إلى وضع حد للتغيرات في التدفقات النقدية المحتملة في المستقبل المتعلقة بأداة التحوط أو معاملة مرجحة الحدوث في المستقبل[192].

الاعتراف يكون كما يلي[193]:

أ يتم تعديل عنصر حقوق الملكية المرتبط بالبند المغطى (احتياطي تحوط التدفق النقدي) إلى المبالغ التالية، أيهما أقل:

- ✓ الربح والخسارة المتراكمة على أداة التحوط منذ بداية التغطية؛

---

[190] عقري روزة ، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[191] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره،ص111

[192] العبسي علي، مرجع سبق ذكره، ص112.

[193] IFRS 9 Fondation,Op.Cit,p 27.

- ✓ التغيرات التراكمية (بالقيمة الحالية) في القيمة العادلة للبند المغطى (أي القيمة الحالية للتغير التراكمي في التدفقات النقدية المتوقعة التي يتم التحوط لها) منذ بداية التحوط؛

ب الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي يشكل تغطية فعالة* (أي الجزء الذي يتم تعويضه بالتغير في احتياطي تحوط التدفق النقدي المحسوب وفقًا لـ (أ) يجب الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر؛

ت أي مكسب أو خسارة متبقية على أداة التحوط (أو أي مكسب أو خسارة ضرورية لموازنة التغيير في احتياطي تحوط التدفق النقدي المحسوب بموجب (أ)، يمثل عدم فعالية التحوط** ويجب الاعتراف به في بيان الربح أو الخسارة.

3) **تحوط الاستثمار الصافي في العمليات الأجنبية:** تنشأ من العمليات بالعملات الأجنبية مخاطر تتمثل في تقلبات أسعار الصرف، خاصة بالنسبة للمؤسسات الأجنبية والفروع.

وتتم المعالجة المحاسبية لتحوط الاستثمار الصافي في العمليات الأجنبية وفق المعيار IFRS 9 كما يلي:

- الاعتراف بالجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط التي تعتبر بمثابة تغطية فعالة في الدخل الشامل الآخر.
- يجب الاعتراف بالجزء غير الفعال في الربح أو الخسارة.
- يجب استبعاد التراكم، في فروق تحويل العملات الأجنبية، للأرباح والخسائر على أداة التحوط التي تتعلق بالجزء الفعال من التحوط من حقوق الملكية وإعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل (الربح أو الخسارة) كتعديل إعادة تصنيف وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 01.

3. إفصاحات محاسبة التحوط وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 07:

يقدم المعيار IFRS 7 إرشادات حول الإفصاحات المحاسبية عن التحوط للمؤسسة وهي كالتالي:[194]

* **التغطية الفعالة:** هو مدى ما تم من مقاصة بين التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية والتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له

** **عدم فعالية التغطية أو التحوط الغير الفعال:** يقصد به المدى الذي تكون فيها التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط أكبر أو أقل من تلك للبند المتحوط له.

[194] عقري روزة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

أ كيفية تطبيق المؤسسة لإدارة المخاطر

على المؤسسة اتباع استراتيجية و توضيحها فيما يتعلق بإدارة المخاطر، لكل صنف قررت المؤسسة التحوط منه،على سبيل المثال:

_ **طريقة نشوء الخطر.**

طريقة إدارة المؤسسة لكل خطر، ففي هذه الحالة على المؤسسة الإفصاح على ما إذا تقرر التحوط من بند معين من جميع المخاطر أو خطر معين من مجموع من المخاطر للبند.

مدى تعرض المؤسسة من المخاطر التي تديرها.

وتتمثل الإفصاحات التالية للوفاء بالمتطلبات المذكورة أعلاه:

_ أدوات التحوط التي تستخدمها المؤسسة للتحوط من المخاطر؛

_ طريقة تحديد المؤسسة العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له من أجل تقييم فعالية التحوط؛

_ طريقة تحديد المؤسسة نسبة التحوط وماهي المصادر التي تجعل التحوط غير فعال.

ب الإفصاح عن مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، توقيت استلامها، أو إمكانية عدم استلامها

على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم شروط وأحكام أدوات التحوط بصفة كمية وحسب صنف المخاطر وذلك لمعرفة مدى تأثيرها على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة و توقيتها، و عدم تأكدها.

المبحث الثالث: مدى توافق المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

قبل القيام بالمقارنة ينبغي تعريف مصطلح التوافق:

تعريف التوافق المحاسبي: يعتبر التوافق عملية تهدف إلى التماثل من خلال التفاعل بين مختلف الهيئات المحاسبية الدولية، و الغاية هو الوصول إلى معايير محاسبية ذات جودة عالية قابلة للاستخدام في جميع الدول[195].

المطلب الأول: دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF و المعايير IFRS/IAS فيما يخص المعالجة المحاسبية للعمليات على الأصول المالية الدولية.

1. من حيث التصنيف

يصنف النظام المحاسبي المالي الأصول المالي الغير الجارية في أربعة فئات و أطلق عليها تسمية "التثبيتات المالية" لثبوتها في المؤسسة لمدة تفوق السنة المالية (12 شهرا)، لكل منها معايير تصنيف و متطلبات قياس خاصة بها، حيث أن معايير التصنيف تجمع بين طبيعة الأصل المالي، غاية الإدارة من اقتناءه ، و طريقة استخدامه، كما صنف الأصول المالية الجارية في فئة منفصلة تحت فصل – القيم المنقولة للتوظيف و هي الأصول التي تقوم المؤسسة بالاستغناء عنها لمدة لا تفوق 12 شهرا . أما المعايير الدولية اعتمدت على عنصر قد يكون المهم في تصنيفها و هو نسبة المساهمة في الشركة المصدرة ، كما أنها استخدمت مصطلح الاستثمارات بالنسبة للمساهمة التي تفوق 20 % و التي عالجتها المعايير IAS 27 (نسخة 2011)، IAS 28 ، (IFRS 10)، أما المساهمات التي لا تتعدى 20% قامت بمعالجتها في المعيار IFRS 09 و أطلقت عليها تسمية الأصول المالية.

أما بخصوص الأصول المالية الدولية صنفها النظام المحاسبي المالي إلى بنود نقدية وغير نقدية، وهو ما يتفق عليه المعيار IAS 21 حيث يقوم باستخدام مصطلح البنود النقدية و الغير النقدية لتصنيف الأصول المالية الدولية.

2. من حيث التقييم

أ التقييم الاولي

حسب النظام المحاسبي المالي تقيم جميع فئات الأصول المالية بتكلفتها، وتحول الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الجاري بتاريخ المعاملة، أما الأصول المالية الدولية الخاضعة للمعايير الدولية تقيم بالقيمة

[195] بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة– ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04 ، المجلد 1 – جوان 2017، ص: 110.

العادلة بالإضافة إلى جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بالمعاملة، كما تحول إلى عملة التقرير باستخدام سعر الصرف الجاري بتاريخ المعاملة أو تاريخ التسوية، كما يسمح استخدام معدل صرف يقارب المعدل الفعلي بتاريخ المعاملة مثلا متوسط المعدل الأسبوعي.

ب التقييم اللاحق

يقيم النظام المحاسبي المالي الأصول المالية تاريخ التقييم اللاحق إما بالقيمة الحقيقية أو التكلفة التاريخية ويبقى عنصر الغاية من الاقتناء أساس التقييم، أما بالنسبة للمعايير الدولية يتم التقييم إما بالتكلفة أو بالقيمة العادلة أو باستخدام طريقة حقوق الملكية، وعليه يمكن استنتاج أن النظام المحاسبي المالي لا يعترف بطريقة حقوق الملكية كطريقة تقييم الأصول المالية المسجلة في القوائم المالية.

ويمكن التفصيل في المقارنة وفق ما يلي:

السندات المسجلة ضمن سندات الفروع المنتسبة والمساهمات الأخرى تقيم بالتكلفة المهتلكة حيث تمثل استثمارات في فروع أو شركات ذات الغاية السيطرة على الشركة المستثمر فيها أو تحقيق نفوذ عليها، الامر يختلف بالنسبة للتقييم وفق المعايير الدولية حيث يمكن للمنشأة تقييم أصولها المالية حسب طبيعة الشراكة:

أ السيطرة $\leq$ 50 %

- في هذا النوع من الشراكة يتم استخدام مصطلح الاستثمارات بدلا من الأصول المالية؛
- يتم تقييم الاستثمارات إما بالتكلفة أو بطريقة حقوق الملكية مع الزامية توحيد القوائم المالية باعتبار أن الاستثمارات في الشركات التابعة تدخل ضمن متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 10.

ب السيطرة المشتركة

يتم التقييم وفق طريقة حقوق الملكية، حيث يعدل حساب الأصل المالي بنصيب المستثمر في أرباح وخسائر الشركة المستثمر فيها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 كما يتم التفريق بين الإعلان عن الأرباح وبين توزيعها، وفق ما يلي:

- تقوم الشركة المستثمرة عند الاعلان عن الأرباح من قبل مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها، بالاعتراف بحصتها من الأرباح في قوائمها المالية.
- عند توزيع الأرباح يخفض حساب الأصل المالي بمقدار المبلغ المستلم.

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي طريقة حقوق الملكية غير معتمد عليها في عملية تقييم الأصول المالية عند اعداد القوائم المالية المنفصلة، بل تستخدم إلا في القوائم المالية المجمعة، ويتم تقييم الاستثمارات في الشركات الزميلة إما بالتكلفة أو بالقيمة العادلة حسب قرار الإدارة.

ج الاستثمار ≥ 20%

في هذا النوع من الاستثمار تقوم المنشأة وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09 بتقييم أصولها المالية إما بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات من خلال صافي الدخل، إما بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات من خلال الدخل الشامل الاخر، أو إما بالتكلفة المطفأة ويكون التقييم وفق نموذج أعمال المنشأة وطبيعة التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي ، اعتمد النظام المحاسبي المالي طريقة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر(الميزانية) بالنسبة للسندات المثبتة لنشاط المحفظة، مثلا: السندات المسعرة بالبورصة حيث تستخدمها الشركة لتحقيق الأرباح مع الغاية الاستغناء عنها لاحقا عادة في أجل يفوق سنة، مما يميزها عن القيم المنقولة للتوظيف، ويتم الاعتراف بفوارق التقييم في حقوق الملكية في الميزانية، و لا يعتمد على نسبة الاستثمار في تحديد طريقة التقييم على خلاف المعايير الدولية.

بالنسبة للقيم المنقولة للتوظيف يقيمها النظام المحاسبي المالي بالقيمة العادلة ويقوم بالاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في جدول النتائج باعتبارها أصول مالية جارية، عكس المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09 الذي يعتمد دائما على نموذج أعمال المنشأة والتدفقات النقدية التعاقدية.

3. تاريخ تحويل الأصول المالية لعملة التقرير

- حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 تترجم الاصول المقيمة بالتكلفة أو القيمة العادلة الى عملة التقرير تاريخ الإقفال وذلك بالنسبة للبنود النقدية؛
- بالنسبة للبنود غير النقدية المقيمة بالتكلفة التاريخية تحول الى سعر الصرف في تاريخ المعاملة، كما تحول البنود غير النقدية المقيمة بالقيمة العادلة بسعر الصرف تاريخ تحديد القيمة العادلة.

4. تجميع الحسابات

- **المؤسسات الملزمة بتوحيد القوائم المالية**

يفرض النظام المحاسبي المالي على كل كيان مقره الاجتماعي أو نشاطه الرئيسي في الجزائر و الذي يراقب وحدة أو وحدات أخرى، اعداد قوائم مالية مجمعة، الامر يتشابه نوعا ما مع المعايير الدولية IAS31- IAS27-IAS28 التي تعتمد نفس المبدأ مع اختلاف العوامل المساعدة على تحديد طريقة الاعداد، نذكر منها :

بالنسبة لطريقة التوحيد الكلي حدد النظام المحاسبي المالي 5 شروط لتطبيقها بينما المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 10 قام بوضع الشرط الأساسي المذكور أعلاه المتمثل في توفر عنصر السيطرة، الى جانب شروط ثانوية أخرى.

بالنسبة لطريقة المعادلة تطبق وفق النظام المحاسبي المالي في حالة وجود التأثير الملحوظ على الشركات الشقيقة من خلال توفر 4 شروط دون تعريف محدد للتأثير الملحوظ من قبل النظام المحاسبي المالي، عكس المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الذي عرفها على أنها القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية و التشغلية للشركة المستثمر فيها بشرط لا تصل الى درجة السيطرة أو الرقابة المشتركة كما وضع المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 مجموعة من العوامل للتحقق من وجود تأثير فعال.

5. طريقة ترجمة القوائم المالية

يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 في طريقة الترجمة الجارية التي تنص على استخدام سعر الصرف تاريخ الاقفال لترجمة الأصول و الخصوم، و ترجمة الأعباء و الإيرادات باستخدام سعر الصرف بتاريخ الصفقة بينما لم ينص على طريقة البنود النقدية و الغير النقدية المنصوص عليها في المعيار رقم 21 .

6. صافي الاستثمار في شركة أجنبية

- كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 يتفقان في تعريف الاستثمار الصافي على أنه حصة الشركة المعدة للتقرير في صافي أصول (حقوق الملكية) الشركة الأجنبية.
- من حيث المعالجة المحاسبية لفوارق الصرف الخاصة بالاستثمار الصافي في المؤسسات الأجنبية:

قام النظام المحاسبي المالي بتطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 حرفيا فيما يخص الاعتراف بفروقات الصرف الناشئة عن بند نقدي يشكل في جوهره جزء من صافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية أخرى حيث يقوم بالاعتراف بها في بند حقوق الملكية في الميزانية، وعند التنازل عنها يتم الاعتراف بها كمنتوجات أو أعباء في جدول النتائج.

- من حيث المعالجة المحاسبية لفوارق الصرف الخاصة بالاستثمار الصافي في المؤسسات التابعة:

يتفق النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 بخصوص الاعتراف بفوارق التحويل المرتبطة بتغيرات سعر الصرف الخاص بالاستثمار الصافي لكيان ما في احدى مؤسساته التابعة في الخارج

مع شرط استقلالية المؤسسة التابعة في مجال التسيير المالي و الاستغلال حيث يقوم بتسجيلها في بند حقوق الملكية في الميزانية تحت فصل فارق التحويل.

_ فيما يخص البنود النقدية المستحقة القبض من منشأة أجنبية أو الدفع لها يتفق النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 ويعترفان بفوارق سعر الصرف المتعلقة بها في حقوق الملكية في الميزانية، كما يميز النظام المحاسبي المالي حالتين، نذكرها وفق ما يلي:

- الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات في الخارج والتسديد غير مخطط أو محتمل في المستقبل هنا فوارق الصرف تسجل في حقوق الملكية تحت فصل فارق التقييم في الميزانية؛
- أما إذا كان التسديد مخططا ومحتملا في هذه الحالة تسجل كأعباء أو منتوجات في حساب النتائج.

7. مكاسب وخسائر تغيرات أسعار تحويل العملات الأجنبية

يعالج النظام المحاسبي المالي الجزائري فروقات سعر الصرف للعناصر غير النقدية بإدراجها ضمن حقوق الملكية (الحساب 104)، بهدف تحييد أثر تقلبات الصرف على قائمة الدخل. وتُعتبر هذه المعالجة متوافقة جزئيًا مع المعيار الدولي IAS 21 ، الذي لا يسجل فروقات صرف للعناصر غير النقدية المقاسة بالتكلفة، لكنه يجيز إدراجها ضمن الدخل الشامل الآخر في حالتين:

أ عند تقييم الأصول غير النقدية بالقيمة العادلة وتسجيل التغيرات في الدخل الشامل الآخر.

ب عند ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، حيث تُرحَّل فروقات الترجمة إلى حقوق الملكية لتعكس تأثير تغيّر سعر الصرف على صافي الاستثمار دون التأثير على الأرباح.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير IAS 21، و IFRS 09 ، IFRS 16 فيما يخص المعالجة المحاسبية للعمليات على الخصوم المالية الدولية.

1. من حيث التصنيف

_ يصنف النظام المحاسبي المالي الخصوم المالية حسب الغاية من الاقتناء الى فئتين خصوم مالية مقيمة بالتكلفة المهتلكة لهدف استراتيجي مثلا تمويل استثمار، والفئة الثانية خصوم مالية مقيمة بالقيمة العادلة لأغراض أخرى، يتفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09 مع النظام المحاسبي المالي من ناحية التصنيف.

2. من حيث التقييم الاولي واللاحق

وفق المعيار IFRS 9 تقيم المؤسسة عند الاعتراف الاولي الخصوم المالية بقيمتها العادلة مضافا إليها أو مطروح منها التكاليف المباشرة للمعاملة، وبعد الاعتراف المبدئي ينبغي أن تقييس المؤسسة الخصم المالي بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في جدول النتائج كأرباح أو خسائر. أما في النظام المحاسبي المالي بتحديد الفقرة 1.126 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يتم تقييم الخصوم المالية تاريخ الادراج الاولي حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية بعد طرح التكاليف المباشرة عند تنفيذها، أما لاحقا فتقيم الخصوم المالية بالقيمة الحقيقية بالنسبة للخصوم التي تم اقتنائها لأغراض التعامل التجاري، وبالتكلفة المهتلكة بالنسبة للخصوم المالية الأخرى كالقروض مثلا.

فيما يخص التكاليف الملحقة بالقروض يتفق المعيار IFRS 09 مع SCF حيث تنشر بصورة حسابية على مدى مدة القرض و تشمل كل من الفوائد المترتبة على القروض أو المكشوفات المصرفية ؛ اهتلاك علاوات الإصدار ؛ الأعباء المالية، فوارق الصرف، و يتم الاعتراف بها في الحسابات إما كأعباء مالية للسنة المترتبة فيها، إما تدمج في كلفة الاقتراض في حالة اقتناء أصل أو انتاج أو بناء يتطلب مدة طويلة للتحضير تفوق سنة.

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار عند المستأجر، النظام المحاسبي المالي عالجها ضمن الخصوم المالية تحت فصل – الديون المترتبة على عقد الايجار–التمويلي – ، أما المعايير فخصصت معيار كامل تناولها بصفة منفردة عن الخصوم المالية تحت عنوان –عقود الايجار– IFRS 16، وفق ما يلي دراسة مقارنة لعقود الايجار وفق SCF و IFRS 16:

أ من حيث مبدأ الملكية

يتفق النظام المحاسبي المالي و المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS 16 في مبدأ الملكية من حيث تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني للأصل موضوع عقد الايجار التمويلي و الذي ينص على شراء الأصل على أقساط و انتقال المخاطر و السيطرة الى المستأجر بشكل قانوني.

ب من حيث تقييم الأصل

يسجل المستأجر الأصل المستأجر ضمن أصوله في الميزانية بالقيمة الحقيقية أو القيمة المحينة للمدفوعات الدنيا إذا كانت هذه القيمة أقل ثمنا، و في مقابله تسجل الديون المترتبة على عقد الايجار في جانب الخصوم من الميزانية و هو ما ينص عليه المعيار IFRS 16 حيث يتم اظهار الأصل موضوع العقد في

حسابات المستأجر ضمن أصوله (أصل حق استخدام) بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات الايجار أيهما أقل تاريخ دخول العقد حيز التطبيق، و كذلك يسجل التزام دفع الإيجارات المستقبلية في جانب الخصوم للميزانية بنفس المبلغ.

ج بالنسبة للتقييم اللاحق

ينص النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بإدراج الإيجارات خلال مدة العقد مع التمييز بين الفوائد المتعلقة بالإيجار و دفعة تسديد الايجار، و هو ما يتفق عليه المعيار IFRS 16 حيث يدرج الفوائد عن الالتزام ضمن المصروفات بقائمة الدخل بالإضافة الى المستحقات الرئيسية.

المطلب الثالث: مدى توافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية في الخارج.

1. التوافق في التعريف

بالنسبة لتعريف الأدوات المالية المشتقة، يتفق النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 في تعريف واحد: أداة مالية يمنح حقًا أو التزامًا، ولا يؤدي العقد إلى تحويل الأصل الأساسي في البداية ولا في تاريخ الاستحقاق.

2. التوافق في الهدف من استخدام المشتقات المالية

يتفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 32 في أهداف استخدام المشتقات المالية والمتمثلة في الحماية من تقلبات الأدوات الأولية أو تلك المستخدمة لأغراض المعاملات.

3. المعالجة المحاسبية

أ االتقييم الأولي للأدوات المالية المشتقة

- **وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09:** يتم تسجيل الأدوات المالية المشتقة بقيمتها العادلة في قائمة المركز المالي.
- **وفق النظام المحاسبي المالي:** يتم تسجيل الأدوات المالية المشتقة بتكلفة اقتنائها في الميزانية.

ب القياس اللاحق

- **بالنسبة للنظام المحاسبي المالي**

أ **بالنسبة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض المتاجرة:** يتم تسجيل التغيرات في القيمة الناتجة عن العقود المتفاوض عليها كمصروف أو منتوج مالي في حساب النتائج.

ب **بالنسبة لأدوات التحوط:** يتم الاعتراف بالتغيرات في قيمة العقد في حساب النتائج خلال فترة التغطية.

- **بالنسبة للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09**

الأدوات المشتقة لأغراض المتاجرة: يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح والخسارة.

فيما يخص أدوات التحوط:

- ✓ **تحوط القيمة العادلة:** يتم الاعتراف بالتغيرات في الربح والخسارة.
- ✓ **تغطية مخاطر التدفقات النقدية:** يتم الاعتراف بالتغيرات ضمن حقوق الملكية.
- ✓ **تغطية صافي الاستثمار في الخارج:** يتم الاعتراف بالتغيرات ضمن حقوق الملكية.

4. فئات التغطية

فيما يتعلق بفئات التغطية، فإن IFRS 9 يصنفها إلى 3 فئات: تغطية القيمة العادلة، و تغطية التدفقات النقدية، وتغطية صافي الاستثمار الأجنبي. بينما يستخدم النظام المحاسبي المالي غرض التحوط في الحماية من عواقب تقلبات أسعار الصرف، والذي يسمى بالتحوط من سعر الصرف.

5. شروط التطبيق

يمكن استخدام الأدوات المالية المشتقة لأغراض التداول أو المضاربة، كما يمكن استخدامها للتحوط، وفي هذه الحالة يجب على الشركة الالتزام بالشرطين التاليين:

أ إقرار مسبق.

ب الفعالية.

يُسمح بالتحوط من عناصر المخاطر لكل من البنود المالية وغير المالية، بشرط أن يكون عنصر المخاطر محددًا بشكل منفصل وقابلاً للقياس بشكل موثوق.

_ في هذه النقطة النظام المحاسبي المالي و المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09 يتفقان.

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا من خلال الفصل الثاني بالمعالجة المحاسبية للمعاملات على الأصول والخصوم والمشتقات المالية الدولية وفق منظور المعايير الدولية الخاصة بهما والنظام المحاسبي المالي وفيما يلي يمكننا ذكر أهم النتائج المتوصل اليها في هذا الفصل:

- استخدام المعايير المحاسبية الدولية مصطلح الأدوات المالية فيما يخص الأصول والخصوم المالية، أما النظام المحاسبي المالي فلم يستخدم هذا المصطلح لتعريف الأصول والخصوم المالية؛
- اعتمد المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 في تصنيفه للأصول المالية على نموذج أعمال المؤسسة وطبيعة التدفقات المالية المتولدة من الأصول المالية، ويعتبر التصنيف الجديد تصنيفا مخالفا للتصنيف المعتمد من قبل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والذي اعتمده النظام المحاسبي المالي مع بعض التعديلات الطفيفة والمبدأ من التصنيف يرجع إلى إدارة المؤسسة.
- بالنسبة للمعاملات المالية الدولية يتم تطبيق إرشادات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 بالتوافق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 فيما يخص الأصول والخصوم المالية والمشتقات المالية.
- تطرق النظام المحاسبي المالي لمحاسبة المعاملات الأجنبية بشكل منفصل في الفقرات من 1.137 الى 7.137 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي شمل البنود النقدية، الغير النقدية، ومحاسبة التغطية، بحيث أدرج عملية الترجمة وكيفية معالجة فروقات الصرف، والتي غالبا ما تكون عبارة عن أعباء ونواتج تؤثر في النتيجة المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- عالج المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 المشتقات المالية بشكل دقيق على خلاف النظام المحاسبي المالي الذي خصصها في حساب 52 " الأدوات المالية المشتقة" بدون تعمق.
- استخدام القيمة العادلة بطريقة دقيقة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك راجع لوجود سوق ناشط يسمح بتحديدها بطريقة موثوقة، على خلاف النظام المحاسبي المالي الذي يقيم بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة مع غياب شروط تحديدها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للمعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري – دراسة حالة شركة الأم لمجمع سوناطراك –

تمهيد الفصل الثالث:

بعد التطرق في الجانب النظري من هذه الدراسة إلى المفهوم الواسع للمعاملات المالية الدولية، و النظام المحاسبي المالي، و كذا المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير IAS/IFRS مع إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية، نتطرق الآن الى الفصل الثالث و الذي يشمل الدراسة التطبيقية و التي تمثل إسقاط لمفاهيم النظرية المتناولة في الفصول النظرية السابقة على الشركة الأم سوناطراك، و التي تعتبر شركة ذات محفظة مالية دولية، ساعدتنا على كيفية تطبيق قواعد و إرشادات النظام المحاسبي المالي فيما يخص المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية لاسيما الأصول المالية في شركات أجنبية، من خلال مراحل عملية التصنيف، الإدراج، خسارة القيمة و غيرها.

لقد حاولنا في هذا الفصل إظهار الاختلاف ما بين سندات المساهمة المقاسة بالتكلفة المهتلكة والقيمة العادلة فيما يخص المعالجة المحاسبية، وكذا الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات في الخارج، وكيفية تأثير تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية.

يتضمن هذا الفصل مبحثين:

- **المبحث الاول:** تقديم مجمع سوناطراك– الجزائر–، و
- **المبحث الثاني:** المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية لشركة الأم لمجمع سوناطراك.

المبحث الأول: تقديم مجمع سوناطراك – الجزائر–

يعتبر مجمع سوناطراك مرجعا للنجاح على المستوى العالمي فيما يخص قطاع الطاقة، وَتَعَدُّدُ أنشطته وعلاقته الخارجية جعله مركز البحث والاستكشاف في العديد من المجالات وعلى عدة مستويات، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم المجمع من خلال تعريفه، ذكر أهم أنشطته وعلاقته الدولية من خلال الشركات والمساهمات في الخارج والتي تتجسد في الأصول والخصوم المالية الأجنبية للمجمع.

المطلب الاول: مدخل عام حول مجمع سوناطراك – الجزائر–

يعكس هذا المدخل تعريف المجمع من خلال الهيكل التنظيمي لسوناطراك، تقديم الشركات ومساهمات المجمع في الخارج، كما يتم عرض نشاطاته.

1. تعريف مجمع سوناطراك

أنشأت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال إدارة للطاقة والمحروقات، وتمثلت مهمتها في تسيير ومراقبة قطاع المحروقات، وكان هدفها إنهاء السياسة النفطية السائدة من طرف المستعمر الفرنسي والتخلص من تداعيات النفط الصحراوي الصادر قبل الاستقلال، ومن أجل دعم هذه الإدارة، أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوما تنفيذيا رقم 491/63 الصادر بتاريخ 1963/12/31 والذي من خلاله تم تقرير إنشاء شركة وطنية للنقل (SONATRACH*).

من خلال القرار 292/66 الصادر بتاريخ 1966/09/22 انتقل دور الشركة من نقل وتسويق المحروقات إلى شركة وطنية للبحث، إنتاج، تحويل، نقل، وتسويق المحروقات.

أما في 1971/02/24 تم تأميم المحروقات من طرف الحكومة الجزائرية، فأصبحت سوناطراك تتمتع بسلطة على هذا القطاع، وتبعا للتطورات الحاصلة لاسيما الاقتصادية منها أعيد هيكلتها عام 1981 بإنشاء 17 مؤسسة فرعية لها وظائف تكميلية.

من خلال التطورات التي مرت بها سوناطراك انتقلت من شركة إلى مجمع طاقوي من المنظور الاقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم 414 وحدة محاسبية، ممثلة للشركة الأم سوناطراك، إلى جانب 117كيانا (مساهمات وفروع).

* **S**ociété **Na**tionale Pour **Tra**nsport et **C**ommercialisation des **H**ydrocarbures

2. أهداف الشركة

توجه سوناطراك أهدافها نحو خلق الثروات على المستوى الوطني والدولي في مجال الطاقة، الأمر الذي يقتضي تكييف استراتيجيتها مع المعايير الدولية من خلال:

- تزويد البلد بالطاقة؛
- العمل على رفع قيمة المحروقات، تجديدها وكذا تسويقها؛
- العمل على رفع احتياطات المخزونات.

3. الهيكل التنظيمي لسوناطراك

تعتبر سوناطراك مجمعا حيث إنه يضم عدة فروع وشركات على المستوى الوطني والدولي، نظام إدارة الشركة يتمثل في الجمعية العامة، مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية:

1. الرئيس المدير العام:

يتم تعيينه من طرف الوزير المكلف بالقطاع بمرسوم تنفيذي والذي يكون مرفوقا بجهاز تنفيذي.

2. الجمعية العامة:

يتشارك في رئاستها كل من الرئيس المدير العام، الوزير المكلف بالقطاع، وممثلين من الدولة، وهما كتالي:

- ✓ وزير المالية؛
- ✓ وزير الطاقة؛
- ✓ المسؤول المكلف بالتخطيط؛
- ✓ محافظ بنك الجزائر؛
- ✓ ممثل عن رئاسة الجمهورية.

3. مجلس الإدارة

تحت رئاسة المدير العام، يتضمن:

- ✓ ممثلين اثنين عن وزارة الطاقة؛
- ✓ ممثلين اثنين عن وزارة المالية؛
- ✓ ممثل عن البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ الرئيس المدير العام لسوناطراك؛
- ✓ ممثلين اثنين عن العمال؛
- ✓ أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للأشغال الرئيسية لسوناطراك؛
- ✓ شخصية ذات كفاءة من ميدان المحروقات يتم تعينها من قبل وزير الطاقة.

4. الهياكل الوظيفية

مهمتها وضع وتطبيق سياسات واستراتيجيات الشركة، والإشراف على وضع الوسائل اللازمة لقيادة المجموعة. وتتكون من:

مديرية الموارد البشرية

يترأسها مساعد المدير الرئيس العام التي تقوم بـ:

- تكوين موظفي الشركة والعمل على تحسينهم؛
- الاتصال والاعلام؛
- بالإضافة الى مختلف الأعمال الاخرى.

مديرية الاستراتيجية والتخطيط والاقتصاد

يترأسها المدير التنفيذي، تتمثل مهمتها في:

- تنظيم لمختلف الإجراءات؛
- دراسة الوثائق والمستندات؛
- التخطيط والتطوير ؛
- متابعة المشاريع المنجزة؛
- بالإضافة إلى مختلف الاعمال الأخرى.

مديرية المراجعة

يترأسها المدير المركزي، وتتمثل مهمتها فيما يلي:

- تقوم بمراقبة التسيير الاستراتيجي؛
- مراقبة اجراءات الطلب على العمل؛
- بالإضافة إلى مختلف الأعمال الاخرى.

مديرية المالية

تحت رئاسة المدير التنفيذي، التي تقوم بـ:

- عملية التمويل ومساعدة مشاريع المؤسسة؛
- مختلف الإجراءات الضريبية؛

- التحكم في خزينة الشركة والميزانيات التقديرية؛
- بالإضافة إلى مختلف الأعمال الأخرى.

مديرية النشاطات المركزية

يترأسها المدير التنفيذي، التي تقوم بـ:

- الأعمال الاجتماعية المتمثلة في الأعمال الخيرية؛
- تسيير مركز التموين والوسائل العامة؛
- العلاقات العامة؛
- بالإضافة إلى مختلف الأعمال الأخرى.

المديرية القانونية

يقوم بقيادتها المدير المركزي، وتقوم بـ:

- معالجة مختلف العلاقات الداخلية التجارية وكذا العلاقات الدولية؛
- تسيير الإبداعات القانونية الداخلية؛
- بالإضافة إلى مختلف الأعمال الأخرى.

مديرية الصحة، الأمن والبيئة

يترأسها المدير المركزي، التي تقوم بـ:

- مختلف الإجراءات ووضع معايير في مجال الأمن والبيئة والصحة؛
- بالإضافة إلى مختلف الأعمال الأخرى.

5. الهياكل العملية

يترأسها نواب الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك، وتتمثل نشاطاتها فيما يلي:

- النشاطات التمهيدية؛
- النشاطات الختامية؛
- نشاط النقل عن طريق القنوات؛
- نشاط التسويق.

تلعب شركة سوناطراك دورا مهما سواء محليا أو دوليا وذلك بفضل فروعها ومساهماتها داخل وخارج الوطن، والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم (26): الشركات الفرعية للشركة الأم سوناطراك والمساهمات في الجزائر

اسم المؤسسة	ملكية رأس المال
AIE HOLDING	**100% SONATRACH SPA**
SKH	10%AIE, 29%AEC, 51%AUI, 10%SONELGAZ
KE Ex SKS	49%AIE , 51% SONELGAZ
SIP HOLDING	**100% SONATRACH SPA**
SOMIZ	100% SIP
SOMIK	100%SIP
2SP	98% SIP,1%SOMIZ,1%SOMIK
SOTRAZ	100%SIP
G-CCO	100%SIP
CASH	63.82%SIP,18.23%NAFTAL,11.96%CCAR,5.98%CCR
AGLIC	42.5%CASH
BAOSEM	50%SIP,15%NAFTAL,35%SAT INFO
SARPI	100%SIP
STH	60%SIP,20%EPA,15%EPS,5%EPB.
SVH HOLDING	**100% SONATRACH SPA**
HYPROC SHIPPING COMPANY	100% SVH
NAJDAMAGREB	100% HYPROC SHIPPNG COMPANY
NEAL	45% SVH
SPP1	14%SVH, 20% NEAL, 51% ABENER ENERGIA, 15% COFIDES
AEC	100%SVH
KAHRAMA	100%AEC
DEM SOUK TLATA	49%AEC
DEM FOUKA	49%AEC
DEM TENES	49%AEC

DEM MOSTAGANEM	49%AEC
DEM HAMA	30%AEC
DEM BENI SAF	49%AEC
DEM SKIKDA	49%AEC
DEM CAP DJENET	49%AEC
DEM MAQTAA	43%AEC
DEM HONAIN	49%AEC
NAFTAL	100%SVH
BAG	100%NAFTAL
STEP	50%NAFTAL,50%SNTF
COGIZ	100%SVH
SOALKIM	**100% SONATRACH SPA**
HELIOS	51%SOALKIM, 49%HELAP France
AOA	49%SOALKIM,51%Divers
SORFERT	49%SOALKIM,51%OCI
HELISON	49%SOALKIM,51% LIND AG
PRODUCTION	100%SOALKIM
ASMIDAL	100%ASMIDAL
ASFERTRADE	100%ASMIDAL
ALPHYT	45%ASMIDAL
WG SOMIAS	34%ASMIDAL
FERTIAL	
SGS	20%ASMIDAL
ISGA	16.67%ASMIDAL,16.67%SIP
SPP HOLDING	**100%SONATRACH SPA**
ENAC	100%SPP
ENAGEO	100%SPP
GCB	100%SPP
ENGTP	100%SPP
SAFIR	100%SPP

ENSP	100%SPP
BJSP	80%ENSP,20%BAKER HUGHES
HESP	51%ENSP,49%HALLIBURTON CORPORATION
BASP	40%ENSP,60%HALLIBURTON
MESP	49%ENSP
ENTP	100%SPP
ENAFOR	100%SPP
FORAQUA	67%ENAFOR
SAHARA WELL	49%ENAFOR
SPA JSS	75%ENAFOR,21.40%CSA,3.60%Others
ALGESCO	24%SPP
M.I. ALGERIA	40%SPP
APEC	51%SPP,49%BHGE
ALBARYTE SPA	20%ENAFOR,20%ENTP,20%ENSP,40%ENOF
SGS HOLDING	**100%SONATRACH SPA**
TAL	82.44%SGS,17.56%SONATRACH
TTA	100%TAL
COMINTAL	20%SGS
SSPA MCA	99.48%SGS
IAHEF	10%SGS
AGRO ALIMENTAIRE	100%SGS
ACTIVITE	

المصدر: الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119-120.

الجدول رقم (27): الشركات الفرعية للشركة الأم سوناطراك والمساهمات في الخارج

اسم المؤسسة	ملكية رأس المال
ANGT	25%SONATRACH SPA,25%HYPROC SHIPPING COMPANY,25%ITOCHU,25%MOL
MLTC	25%SONATRACH SPA,25%HYPROC SHIPPING COMPANY

	25%SONATRACH,25%HYPROC SHIPPING COMPANY
SLTC	50%SONATRACH SPA,50%ENI
TRANSMED	90%SONATRACH SPA,10%SIHC Holding
SONATRACH-RE	51%SONATRACH SPA, 34.05%Cepsa,14.95%GNA
MEDGAZ	50%SONATRACH SPA, 50%ENI
MARICONSULT	2.19%SONATRACH SPA
EBERGIA DE PORTUGAL	4.007%SONATRACH SPA
NATURGY	47.06%SONATRACH SPA,23.53%EDISON Spa,17.64%ENEL
GALSI	PRODUZIONE,11.77%HERA Spa
STEP	51%SONATRACH SPA,49%TOTAL
SIHC HOLDING	**100%SONATRACH SPA**
TMPC	50%SIHC,50%ENI
SAMCO	90%TMPC,50%SONATRACH SPA,5%ENI
SPTC BVI	100%SIHC BVI
SBAC	100%SPTC BVI
SBSC	30%HYPROC SHIPPING COMPANY,20% SPTC BVI,50%BW GAS
SIPEX	100%SIHC BVI
SH PEROU	80%SIPEX,20%SIHC BVI
SIPEX LYBIE	100%SIPEX
SIPEX NIGER	100%SIPEX
SIPEX MALI	100%SIPEX
NUMHYD	50%SIPEX
SPI BVI	100%SIHC BVI
HELISON MARKETING	49%SPI BVI
SPC BVI	100%SIHC BVI
ALTC	100%SPC BVI
RNTC	100%SPC BVI
HMTC	100%SPC BVI
SPOTC	100%SPC BVI
SGCC	100%SPS BVI

NEW OCEAN VENTURE	100%SPC BVI
SIFID (ex SPC NA)	100%SIHC BVI
SPIC BV	100%SIFID
SGM	100%SPIC BV
BASP- PROPANCHEM	49%SPIC BV
CGC	30%SPIC BV
SGC	100%SPIC BV
GEPESA	30%SPIC BV
SRI	100%SPIC BV
SIPCO	100%SIHC BVI
SIPCO PEROU	100%SIPCO
TG PERU	21.18%SIPCO PEROU

المصدر: الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

4. عرض نشاطات سوناطراك

لشركة سوناطراك أنشطة عديدة تستجيب للاستراتيجية المسطرة من قبل الإدارة العامة، نذكرها فيما يلي[1]:

1. نشاط الاستكشاف والإنتاج

يشمل نشاط الاستكشاف والإنتاج عمليات الاستغلال الأمثل لحقول النفط والغاز وكذا البحث والتطوير، حيث تقوم الشركة بالتعاون مع شركائها المتواجدين بالجزائر على تطوير نشاطها في هذا المجال من خلال الاستكشاف وفقا للقوانين التي يخضع لها النشاط في مجال المحروقات، و يركز على تطوير واستغلال الحقول على المدى البعيد، وهذا لتأمين المحروقات وتحقيق رفاهية المواطنين، تمثلت حصيلة الاستكشاف والتطوير سنة 2020 فيما يلي:

- استكشاف المحروقات؛
- 18 استكشافا بالمجهود الخاص لسوناطراك؛
- الإنتاج الأولي للمحروقات؛
- 176 مليون طن مكافئ نفط TEP؛
- النفط الخام: 42 مليون طن؛

[1] الحصيلة السنوية سوطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

- الغاز الطبيعي: 132 مليار متر مكعب؛
- التنقيب: 162 بئرا؛
- 43 بئرا استكشافية؛
- 119 بئرا للتطوير.

_ **قائمة شركاء سوناطراك وجنسياتهم:** تمثل هذه الشركات ثروة من ناحية تبادل المعرفة العملية والثقافية، من خلال الجدول الموالي نذكر أهم الشركاء وجنسياتهم في مجال الاستكشاف والإنتاج:

الجدول رقم (28) : جنسيات شركاء الشركة الأم سوناطراك

الشريك	الجنسية
Anadarko	الولايات المتحدة الامريكية
BP	المملكة المتحدة
Neptune Energy	المملكة المتحدة
Edison	ايطاليا
Eni	ايطاليا
Cepsa	اسبانيا
Repsol	اسبانيا
CNOOC	الصين
CNPC	الصين
Sinopec	الصين
DEA	المانيا
FCP	كندا
Gazprom	روسيا
Rosneft	روسيا
TOTAL	فرنسا
BHPBilliton	استراليا
Pertamina	اندونيسيا
Petroceltic	ايرلندا

PTTEP	تايلندا
PVEP	فيتنام
Equinor	النرويج
Teikoku	اليابان
numhyd	تونس

المصدر: الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

2. نشاط النقل عبر خطوط الأنابيب

يتمثل طول أنابيب نقل النفط وأنابيب نقل الغاز اجمالي ما يزيد عن 22000 كم، وظائف هذه الانابيب نقل المحروقات من حقول الجنوب إلى مراكز التخزين والاستهلاك المتواجدة في شمال البلاد.

_ أهم إنجازات عام 2020

تمثلت إنجازات شركة سوناطراك سنة 2020 الخاصة بالنقل عبر خطوط الأنابيب فيما يلي:

- ✓ عبر شبكة الشمال: 136 مليون مكافئ نفط TEP، 26 مليار من الغاز الطبيعي تم نقلها عبر خطوط أنابيب التصدير للخارج؛
- ✓ فيما يخص الاستثمار بلغ 160 مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم (29) : كمية المحروقات المنقولة ل 2019 و 2020

كمية المحروقات المنقولة بمليون (TEP)	2020	2019
شبكة الشمال	136	148
شبكة الجنوب	73	80

المصدر: الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

يمثل الجدول كمية المحروقات المنقولة بمليون TEP، والذي أظهر مدى تأثير جائحة كوفيد 2019 على انكماش الاقتصاد العالمي حيث انخفضت كمية المحروقات المنقولة بنسبة 8% مقارنة بسنة 2019.

انخفاض أيضا في شبكة الجنوب حيث بلغت كمية المحروقات المنقولة من حقول الإنتاج إلى مراكز توزيع المحروقات، 73 مليون مكافئ نفط TEP وتمثلت نسبة الانخفاض ما بين 2019 و2020 ب 9%.

3. نشاط التمييع والفصل

يشمل هذا النشاط تمييع الغاز الطبيعي وفصل غاز البترول المميع الى بروبان وبوتان، الذي يضمن تحقيق أربعة مركبات للغاز الطبيعي المميع بقدرة إنتاج 56 مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي المميع ومركبين لغاز البترول المميع، بقدرة فصل 10.4 مليون طن سنويا.

_ إنجازات عام 2020

تمثلت أهم إنجازات نشاط التمييع والفصل لعام 2020 فيما يلي:

- ✓ إنتاج الغاز الطبيعي المميع: 23,1 مليون متر مكعب؛
- ✓ إنتاج البروبان: 4,1 مليون طن؛
- ✓ إنتاج البوتان: 3,2 مليون طن؛
- ✓ الاستثمار: ما يعادل 122 مليون دولار أمريكي.

4. نشاط التكرير والبتروكيمياء

يشمل النشاط عمليات التكرير وتحويل المحروقات بهدف تزويد الأسواق الوطنية والدولية بالمنتجات البترولية والبتروكيماوية بمقاييس عالمية ذات جودة عالية.

_ إنجازات عام 2020

تمثلت إنجازات نشاط التكرير والبتروكيمياء لشركة سوناطراك عام 2020 فيما يلي:

- ✓ إنتاج المصافي: 28 مليون طن؛
- ✓ إنتاج المواد البتروكيماوية: 000 115 طن؛
- ✓ الاستثمار ما يعادل 150 مليون دولار أمريكي.

5. نشاط التسويق

يتمثل نشاط التسويق لشركة سوناطراك في تموين السوق الوطني بالمواد البترولية والغازية وضمان الوصول إلى أسواق دولية وذلك عن طريق التقرب من السوق الأوروبي، وجعل عملية التصدير أكثر مرونة.

_ إنجازات عام 2020

- ✓ الإنتاج المسوق: 140 مليون طن مكافئ نفط TEP؛

- ✓ التصدير: 81 مليون طن مكافئ نفط TEP؛
- ✓ السوق الوطنية: 59 مليون طن مكافئ نفط TEP؛
- ✓ قيمة الصادرات: 20 مليار دولار أمريكي؛
- ✓ متوسط سعر صحراء بلاند Sahara Blend :41.9 دولار/برميل.

المطلب الثاني: القواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة من قبل الشركة

1. قواعد وطرق المحاسبة

تعتبر القواعد وطرق المحاسبة بالنسبة لسوناطراك مبادئ وإجراءات وأسسا تبني على أساسها قوائمها المالية، وفي حالة مصادفة معاملة مستجدة ذات خاصية محددة لم يسبق طرحها من قبل النظام المحاسبي المالي (SCF)، حينها تلجأ الشركة للاجتهاد من أجل توفير المعلومة المالية والمحاسبية ذات الطبيعة الدقيقة والموثوقة، من خلال ما يلي قمنا بتعريف عناصر القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم سوناطراك وطريقة معالجتها:

أ التثبيتات المعنوية

تشمل الأصول الغير العينية المتمثلة في برامج الكمبيوتر المستخدمة من قبل الشركة، تكاليف تطوير الحقول المنجمية وتراخيص الاستغلال الأخرى.

تدرج سوناطراك المصاريف المتعلقة بتنفيذ مشروع داخلي أو تطويره ضمن الأعباء، ويتم تثبيتها كأصل غير عيني بمجرد استيفاء الشروط التالية:

- تعين مشروع التطوير بصورة واضحة؛
- الهدف هو إتمام مشروع التطوير سواء لاستخدامه من قبل الشركة أو بيعه؛
- توفير الموارد الضرورية لتنفيذ المشروع؛
- دراسة مسبقة عن غاية المشروع كإثبات منفعته داخليا أو وجود سوق لبيعه؛
- تقدير صادق للنفقات المتصلة بالمشروع.

في حالة غياب شرط من الشروط السابقة الذكر، يمنع إلحاق التكاليف المتحملة الى التثبيت المعنوي.

تقيد الأصول الغير العينية بالتكلفة المباشرة الخاصة بها.

ب التثبيتات العينية

تقيد شركة سوناطراك التثبيتات العينية بتكلفة المباشرة بما فيها جميع تكاليف الشراء، التركيب، الضرائب المدفوعة والغير القابلة للاسترداد وكذا الأعباء المباشرة الأخرى.

تطبق شركة سوناطراك مبادئ للجمع أو الفصل بين التثبيتات العينية وهي:

_ العناصر ذات القيمة المنخفضة والعناصر المستهلكة خلال السنة المالية لا تدرج ضمن التثبيتات.

_ قطع الغيار ومعدات الصيانة الخاصة تدرج كتثبيتات عينية إذا كان استخدامها مرتبطا بأصول ثابتة معينة ويفوق استعمالها سنة.

ج أصول إنتاج المحروقات

_ تدرج ضمن التثبيتات تكاليف التطوير (حفر أبار التطوير وتأسيس القدرات الإنتاجية) بتكلفة إنتاجها.

_ كل المعدات تدرج بتكلفة الشراء أو الإنتاج.

_ أعمال صيانة الأبار بهدف الحفاظ على معدل الاسترجاع أو تحسينه، تدرج بتكلفة إنجازها، لاسيما عمليات WORKOVER & Snubbing .

_ لا تدرج تكاليف التخلي واسترجاع المواقع بل تسجل كمصاريف الاستغلال وكمخصصات سنوية وفقا لأحكام القانون 05-07 المؤرخ 28 أفريل 2005 الخاص بالمحروقات المعدل والمتمم.

_ يتم تطبيق قسط الاهتلاك الثابت على أصول إنتاج المحروقات وفقا للمعدلات المحددة في القانون أعلاه:

- ✓ أبار التطوير غير المنتجة: 100%؛
- ✓ أبار التطوير المنتجة: 12,5%؛
- ✓ أبار أخرى12,5 %؛
- ✓ التركيبات السطحية:10%.

د العمليات المرتبطة بعقود اقتسام الإنتاج

_ تدرج التكاليف الخاصة بعمليات الاستكشاف، الاستغلال والتطوير في الأصول الثابتة الخاصة بها أو في حسابات الأعباء، مقابل دين للطرف الآخر من العملية.

_ تكاليف الاستكشاف تهتلك بنسبة 100 %مقابل إلغاء الديون الخاصة بها في حالة عدم توصلها إلى احتياطات قابلة للاستغلال التجاري.

_ تسدد سوناطراك ديونها المرتبطة بعقود اقتسام الإنتاج بشرط اكتفاء الإنتاج بمقتضى بنود محددة في عقد الشراكة.

_ تقيد الأرباح البترولية الخاصة بشريك العمليات المحددة وفقا لأحكام اقتسام الإنتاج والمقيدة في عقود الشراكة كنفقات مالية.

_ تقوم سوناطراك بتخفيض ديون شركائها سنويا بقيمة الحصة المنتجة المستحقة له (Cost–Oil)، كتسوية لمستحقاته.

امتثالا لأحكام القوانين 14–86 و05–07 المتعلقة بالمحروقات، تدفع سوناطراك لحساب الدولة ضريبة على العائدات بنسبة 38% وحصة من الإنتاج المتمثلة في ضريبة على الأرباح الاستثنائية TPE.

هـ مخزونات ومنتجات قيد الصنع

تتضمن تكلفة المخزون جميع التكاليف لتسليم المخزون إلى مقره الأخير وبصفة سليمة:

- ✓ تكاليف الاقتناء.
- ✓ تكاليف التحويل.
- ✓ مصاريف عامة إدارية أو مالية متصلة مباشرة بالمخزونات.

و الأصول المالية

تدرج الأصول المالية لشركة سوناطراك بتكلفة اقتنائها بتاريخ الإدراج الأولي ضمن الأصول، باحتساب مصاريف الوساطة، الرسوم الغير القابلة للاسترجاع والأعباء المصرفية. وتشمل:

- ✓ سندات الملكية والذمم المدينة ذات الصلة، والتي تكون غاية الشركة من امتلاكها منفعة لنشاط المؤسسة على المدى الطويل والتي تجيب على استراتيجية الشركة من خلال ممارسة نفوذها أو سيطرتها على الشركة التي تصدر الأوراق المالية.
- ✓ الأوراق المالية الممتلكة بغاية الربح على المدى الطويل أو القصير دون التدخل في إدارة الشركة التي تصدر الأوراق المالية.
- ✓ أوراق مالية أخرى طويلة الأجل المحتفظة بها إلى تاريخ استحقاقها.
- ✓ قروض وذمم مدينة تصدرها الشركة وهي عبارة عن قروض تمنح للغير، وتفوق سنة مالية.

ز الخصوم المالية الدولية

تشمل الخصوم المالية المدرجة في حسابات الشركة الأم سوناطراك القروض والخصوم المالية الأخرى، وتقوم بمعالجتها محاسبيا وفق ما يلي:

1) التقييم الأولي:

القروض طويلة الأجل والخصوم المالية الأخرى: تسجل في دفاتر الشركة تاريخ الاعتراف الأولي بالتكلفة التي تشمل قيمة المبلغ المستلم بالإضافة الى المصاريف المباشرة بالمعاملة، وبالنسبة للقروض والخصوم المالية الأخرى المسعرة بالعملة الأجنبية تحول تكلفتها الى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به تاريخ استلام العملات الأجنبية.

2) التقييم اللاحق:

- ✓ **القروض طويلة الاجل:** تقيم بالتكلفة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم تحويل التكلفة الى العملة الوطنية بسعر الصرف تاريخ اقفال السنة المالية؛
- ✓ **الخصوم المالية الأخرى** (التي تم حيازتها لأغراض معاملة تجارية)**:** بالقيمة الحقيقية، كما يتم تحويل القيمة الحقيقية للعملة الوطنية باستخدام سعر الصرف تاريخ الاقفال.

3) **الاعتراف بمكاسب وخسائر الصرف:**

تقوم الشركة بالاعتراف بالمكاسب والخسائر الخاصة بفوارق الصرف في جدول النتائج كمنتوجات أو أعباء.

ح العناصر النقدية

تقوم شركة سوناطراك بتحويل المعاملات بالعملات الأجنبية بسعر الصرف الجاري في تاريخ استحقاق الدفع، الفروقات المحاسبية المترتبة عن تحيين سعر العملة الأجنبية في تاريخ نهاية السنة المالية تسجل كأعباء أو منتوجات مالية للسنة.

فروقات الصرف المتعلقة بعنصر نقدي، يعتبر جزءا من الاستثمار الصافي للمؤسسة المتواجدة بالخارج:

- ✓ مسجلة في رؤوس الأموال الخاصة للشركة حتى خروج الاستثمار الصافي.
- ✓ مسجلة في الأعباء أو المنتوجات عند خروج هذا الاستثمار.

ط رقم الاعمال

رقم أعمال شركة سوناطراك عبارة عن مختلف المبيعات من السلع والخدمات، والتي تدخل ضمن النشاط العادي للشركة. يتم تقييمها على أساس سعر بيع خارج الرسوم.

- ✓ السوق الوطني للمحروقات:

يتم تقييم المبيعات في السوق الوطنية، استنادا للأسعار تحددها اللوائح التنظيمية.

✓ السوق الخارجي للمحروقات:

يتم تقييم مبيعات السوق الخارجية بسعر السوق الدولي أو التعاقدي على حسب المنتج المباع.

ي مخصصات المزايا الممنوحة للمستخدمين

عند إقفال كل سنة مالية تقوم سوناطراك بعملية احتساب وادراج مخصصات بهدف مواجهة التزاماتها تجاه مستخدميها المتمثلة في علاوات نهاية المهنة، وعلاوات أوسمة الوفاء ومزايا أخرى.

تحدد بالقيمة المحينة جميع الالتزامات باستخدام نظريات حسابية وطرق وأساليب التحيين المكيفة، ويتم تعديلها سنويا.

ك الترحيل من جديد

يشمل كلاً من الحصة الغير الموزعة من النتائج المحققة والقيم المتعلقة بتغيرات في الطرق المحاسبية والأخطاء المصححة، ويقتضي إدراجه قرارا من الجمعية العامة العادية.

ل فارق التقييم

هو ناتج عن الفرق بين القيمة العادلة والقيمة المحاسبية الصافية للأصول المالية الثابتة وصافي الاستثمارات في الشركات الفرعية في الخارج.

م النتيجة الغير العادية

هي المتعلقة بالنشاط الغير العادي للمؤسسة جراء معاملات ذات طابع استثنائي.

ن الجباية

تخضع شركة سوناطراك أنشطتها الى نظامين ضريبيين:

1) الجباية البترولية

نشاطات سوناطراك تخضع لنظام الجباية البترولية المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المعدل والمتمم، المتعلق بالمحروقات والذي ينص على:

- دفع إتاوة على كافة كميات المحروقات المستخرجة، وتقييم سعرها من قبل الوكالة الوطنية لتثمين موارد ال محروقاتALNAFT بالنسبة للمواد الموجهة للتصدير، أما بالنسبة للمواد الموجهة للسوق الوطني

فتهتم بذلك سلطة ضبط المحروقات ARH، ويكون معدلات الإتاوة بين 5.5% و23% حسب تصنيف منطقة محيط الاستغلال وحجم الإنتاج اليومي، وتدرج هذه الإتاوة على إنتاج المحروقات في حساب الخدمات كأعباء استغلال.

- رسم على الدخل البترولي TRP تطبق على قيمة الإنتاج و يتراوح معدله بين 30 % كحد أدنى و 70 % كحد أقصى.

_ الرسم المساحي الخاص بمساحات البحث و / أو استغلال المحروقات بوحدة حساب الكيلومتر المربع المنصوص عليه في المادة 84 من القانون 07/05.

_ ضريبة إضافية على النتائج ICR المتعلقة بأنشطة إنتاج المحروقات بنسبة 30% ، المطبق على نشاط المنبع البترولي.

_ رسم على أرباح استثنائيةTPE يتم تطبيقها على حصة شركاء الأجانب للشركة عندما يفوق المتوسط الحسابي الشهري أسعار نفط البرنت 30 دولار للبرميل.

- ينص القانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات على دفع رسوم وحقوق أخرى، متمثلة في:
  - ✓ رسم الإحراق.
  - ✓ رسم انتقال الحقوق.
  - ✓ رسم استخدام المياه.
  - ✓ رسم انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

2) الجباية العادية للقانون العام

تطبق على الأنشطة الغير المتعلقة بنشاط الاستكشاف واستغلال المحروقات، وهي:

- ✓ نشاط النقل على الانابيب ويطبق عليها رسم على النشاط المهني بمعدل 3% وضريبة على أرباح الشركة IBS نسبتها 26%.
- ✓ نشاط تمييع الغاز الطبيعي تطبق عليه ضريبة على أرباح الشركة IBS نسبتها 26%.
- ✓ نشاط التكرير والبتروكيمياء يطبق عليه ضريبة على أرباح الشركة IBS نسبتها 26%.
- ✓ دخل المقر الاجتماعي المتمثل في عوائد المساهمات، الفوائد وفائض القيم المتنازل عنها: يطبق عليه ضريبة على أرباح الشركة IBS نسبتها 26%.

2. التوحيد المحاسبي لشركة الأم سوناطراك

يقوم المجمع بإعداد الحسابات الموحدة وفقا لما يلي:

- المبادئ المحاسبية المعترف بها في الجزائر والمتضمنة في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي؛
- القرار الوزاري الصادر في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد عرض القوائم المالية والتقييم وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- القانون 07-05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الخاص بمعايير قطاع المحروقات؛
- المادة 732 مكرر 4 من القانون التجاري المتعلقة بعرض الحسابات الموحدة؛
- المادة 24 من القانون 01-10 المتعلقة بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات.

✓ **فترة التوحيد**

تبدأ السنة المالية في 01 جانفي الى غاية 31 ديسمبر من كل سنة أي فترة 12 شهرا.

✓ **عملة التوحيد:**

_ عملة عرض الحسابات الموحدة هي الدينار الجزائري DZD.

_ تمسك وتعرض الحسابات الموحدة بالدينار الجزائري (DZD)، مالم ينص على خلاف ذلك.

✓ **مبادئ التوحيد:** تتمثل فيما يلي:

1. طرق التوحيد:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر من وزارة المالية يحدد طرق التوحيد:

_ بالنسبة لطريقة التوحيد الكامل تطبق على الشركات الخاضعة للسيطرة الحصرية أي مساهمة مباشرة أو غير مباشرة تفوق 50%؛

_ حسب طريقة المعادلة(MEE) تطبق على الشركات التي يمارس فيها المجمع نفوذا من خلال المساهمة المباشرة أو الغير المباشرة أقل أو يساوي 50%.

الجدول رقم (30): طريقة توحيد القوائم المالية المستخدمة على شركة سوناطراك ذات الاسهم (SPA)

الشركة	نسبة المساهمة	طريقة التوحيد
SOUS GROUPE AIE	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOUS-GROUPE AIE	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOUS GROUPE SVH	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOUS GROUPE SOALKIM	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOUS GROUPE SPP	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOUS GROUPE SIHK	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOUS GROUPE SGS	% 100	طريقة التوحيد الكامل
STP	% 51	طريقة التوحيد الكامل
ANGT.C	% 25	طريقة المعادلة
MLTC	% 25	طريقة المعادلة
SLTC	% 25	طريقة المعادلة
SAMCO	% 45	طريقة المعادلة
MARICONSULT	% 50	طربقة المعادلة
MEDGAZ	% 42,96	طريقة المعادلة
TRANSMED	% 50	طريقة المعادلة
GALSI	%47,059	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

الجدول رقم (31): طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للأنشطة الصناعية الخارجية spa (AIE)

الشركة	نسبة المساهمة	طريقة التوحيد
SOUS-GROUPE AIE	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SKH	% 10	طريقة المعادلة
SKS	% 30	طريقة المعادلة
SKT	% 49	طريقة المعادلة

SKD	% 49	طريقة المعادلة
SKB	% 49	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص:13.

الجدول رقم (32): طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للاستثمار والمساهمة SPA (SIP)

الشركة	نسبة المساهمة	طريقة التوحيد
SOUS GROUPE SIP	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOMIZ	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOMIK	% 100	طريقة التوحيد الكامل
SOTRAZ	% 100	طريقة التوحيد الكامل
G–CCO	% 100	طريقة التوحيد الكامل
CASH	%63,82	طريقة التوحيد الكامل
BAOSEM	% 50	طريقة التوحيد الكامل
SARPI	% 100	طريقة التوحيد الكامل
STH	% 60	طريقة التوحيد الكامل
ISGA	%16,67	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص:14.

الجدول رقم (33): طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك وتقييم المحروقات SPA (SVH)

الشركة	نسبة المساهمة	طريقة التوحيد
SOUS GROUPE SVH	% 100	التوحيد الكامل
SNTM HYPROC	% 100	التوحيد الكامل
AEC	% 100	التوحيد الكامل
NAFTAL	% 100	التوحيد الكامل
COGIZ	% 100	التوحيد الكامل

NEAL	% 45	طريقة المعادلة
SPP1	% 14	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الجدول رقم (34): طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك الكيمياء SPA (SOALKIM)

الشركة	نسبة المساهمة	طريقة التوحيد
SOUS GROUPE SOALKIM	% 100	التوحيد الكامل
ASMIDAL	% 100	التوحيد الكامل
HELIOS	% 51	التوحيد الكامل
AOA	% 49	طريقة المعادلة
SORFERT	% 49	طريقة المعادلة
HELISON PROD	% 49	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الجدول رقم (35): طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للخدمات شبه بترولية (SPP) SPA

الشركة	نسبة التوحيد	طريقة التوحيد
SOUS GROUPE SPP	% 100	التوحيد الكامل
ENAC	% 100	التوحيد الكامل
ENAGEO	% 100	التوحيد الكامل
GCB	% 100	التوحيد الكامل
ENGTP	% 100	التوحيد الكامل
SAFIR	% 100	التوحيد الكامل
ENSP	% 100	التوحيد الكامل
ENTP	% 100	التوحيد الكامل
APEC	% 51	التوحيد الكامل

ENAFOR	% 100	التوحيد الكامل
ALGESCO	% 24	طريقة المعادلة
M.I.ALGERIA	% 51	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

الجدول رقم (36): طريقة التوحيد المستخدمة على شركة القابضة الدولية سوناطراك (SIHC)

الشركة	نسبة الشركة	طريقة التوحيد
SOUS GROUPE SIHC	% 100	التوحيد الكامل
SPTC BVI	% 100	التوحيد الكامل
SIPEX	% 100	التوحيد الكامل
SPI BVI	% 100	التوحيد الكامل
SPC BVI	% 100	التوحيد الكامل
SIFID	% 100	التوحيد الكامل
SIPCO	% 100	التوحيد الكامل
TMPC	% 50	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

الجدول رقم (37): طريقة التوحيد المستخدمة على الشركة القابضة سوناطراك للتسيير و خدمات الدعم SPA (SGS)

الشركة	نسبة الشركة	طريقة التوحيد
SOUS GROUPE SGS	% 100	التوحيد الكامل
TAL	% 100	التوحيد الكامل
SSPA/MCA	%99,48	التوحيد الكامل
AGRO ALIMENTAIRE ACTIVITE	% 100	التوحيد الكامل
COMINTAL	% 20	طريقة المعادلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحصيلة السنوية سوناطراك/ 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

2. معايير التوحيد في المجمع:

وفقا للقواعد الإدماج تحدد عملية دمج الشركات الفرعية والمساهمات كل سنة اعتمادا على أهمية وحجم المؤسسة المراد إدماجها.

3. طرق تحويل الحسابات الموحدة بعملة أجنبية:

تمسك حسابات الشركات الفرعية والمساهمات بعملة البلد المتواجد فيها، وتحول إلى الدينار الجزائري على أساس سعر الصرف عند تاريخ إقفال السنة المالية.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية لشركة الأم سوناطراك

من خلال هذا المبحث يتم التعرف على المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية الخاصة بشركة الأم سوناطراك من خلال تطبيقها لمبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لسندات المساهمة في الشركات الأجنبية

سنتطرق في المطلب آلاتي إلى المعالجة المحاسبية لسندات المساهمة في الشركات الأجنبية المقاسة بالتكلفة المهتلكة والقيمة العادلة، والإشارة الى الاختلافات بينهما.

I. سندات المساهمة المسعرة بالعملة الأجنبية

بتاريخ 14 ماي 2020 اقتنت الشركة الأم سوناطراك 4824 سهم من شركة أجنبية بقيمتها الاسمية 88.000.000 أورو، حيث ساهمت في رأس مال الشركة الاجنبية بنسبة 51%.

الجدول رقم (38): سعر الصرف الأورو والدينار الجزائري بتواريخ العمليات المالية

تواريخ المعاملة	سعر صرف الأورو	سعر صرف الدينار الجزائري
2020/05/14	1	139,5500
2020/07/16	1	145,6933
2020/12/31	1	162,3809
2021/12/01	1	157,1343
2021/12/31	1	156,9752
2022/12/31	1	145,9819

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

1. تصنيف الأسهم المسعرة بالعملة الأجنبية

وفقا للفقرة 1.122 السالفة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها وحسب دليل المحاسبة المعتمد من قبل الشركة المتوافق مع القانون التجاري الذي ينص على:

_ تعتبر الشركة المصدرة للسندات فرعا للشركة المقتناة للسندات في حالة:

امتلاك 50% أو أكثر من حق التصويت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق شركة قابضة أو فروع).

قامت الشركة بتصنيف الاستثمارات في الأسهم في جانب الأصول الغير الجارية في فئة سندات المساهمة في الميزانية، كما قامت باستخدام الحساب الفرعي 261 –سندات الفروع المنتسبة– باعتبار الشركة الأجنبية فرعا من فروع شركة سوناطراك ومتخصصة في مجال الطاقة، الغاية من الاستثمار التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة الأجنبية من أجل تحقيق أهداف ذات نطاق واسع أهمها توسيع المشاريع الطاقوية على الصعيد الدولي.

2. التقييم والتسجيل المحاسبي الأولي للسندات المساهمة المسعرة بالعملة الأجنبية

قامت الشركة تاريخ الاقتناء بتقييم سندات المساهمة بتكلفتها التي تشمل القيمة الإسمية للأسهم ومجموعة من المصاريف المتعلقة بعملية الاقتناء، والمتمثلة في:

- رسوم التحويل 14.924.397,21دج
- رسوم التحويل السريع SWIFT 1500دج

- مصاريف إضافية 9.949.598,14دج
- معدل الضريبة 19,00%

أ التقييم المحاسبي للسندات المساهمة بتاريخ 14 ماي 2020

قامت الشركة باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة عند تحويل القيمة الحقيقية إلى الدينار الجزائري:

88.000.000 أورو × 139,5500 دج = 12.280.400.000 دج

_ **حساب المصاريف المتعلقة بعملية الاقتناء**

12.280.400.000 دج + 14.924.397,21 دج + 1500 دج + 9.949.598,14 دج

المصاريف الخاصة بعملية الاقتناء = 12.305.275.495,35 دج

_ **الرسم على القيمة المضافة TVA:**

التكاليف الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة تتمثل في رسوم التحويل، رسوم التحويل السريع، والمصاريف الإضافية:

14.924.397,21 دج + 1500 دج + 9.949.598,14 دج = 24.875.495,35 دج

24.875.495,35 دج × 19,00%= 4.726.344,12 دج

_ **تكلفة سندات المساهمة بتاريخ 14 ماي 2020 تتمثل في:** 12.305.275.495,35 دج، لا تأخذ بعين الاعتبار قيمة الرسم على القيمة المضافة كونها قابلة للاسترداد.

_ **التسجيل المحاسبي تاريخ اقتناء سندات المساهمة ودفع التكاليف البنكية (الملحق رقم 01):** تسجل وفق القيد التالي:

رقم الحساب		14 ماي 2020	المدين	الدائن
2611		سندات الفروع المنتسبة – المساهمة في الخارج	12.305.275.495,35	
44566		الضريبة على القيمة المضافة	4.726.344,12	
	512	البنوك		12.310.001.839,47

ب **بتاريخ 16 جويلية 2020:** تم تسديد فاتورة متعلقة بإتمام عملية اقتناء الأسهم لمكتب استشارات بمبلغ 193,51 أورو، بالإضافة الى:

- رسوم التحويل السريع SWIFT 3000دج.
- مصاريف أخرى بنكية 27,68دج.
- معدل الضريبة على القيمة المضافة 19,00% .

_ قامت الشركة باستخدام سعر الصرف الجاري بتاريخ المعاملة 16 جويلية 2020 لتحويل المصاريف المسعرة بالأورو كما يلي:

193,51 أورو × 145,6933 دج = 28.193,11 دج

_ **المصاريف المتعلقة بعملية اقتناء سندات المساهمة تتمثل في:**

28.193,11 + 3000 دج + 27,68 دج = 31.220,79 دج

_ **الرسم على القيمة المضافة TVA**

التكاليف الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة تمثلت في رسوم التحويل السريع والمصاريف الأخرى البنكية:

(3000+ 27,68 دج) × 19,00 % = 575,26 دج

_ **تكلفة سندات الساهمة بتاريخ 16 جويلية 2020 تتمثل في:** 31.220,79 دج، لا تأخذ بعين الاعتبار قيمة الرسم على القيمة المضافة كونها قابلة للاسترداد.

_ **التسجيل المحاسبي تاريخ دفع باقي التكاليف الخاصة بعملية الاقتناء (الملحق رقم 02):** تقيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		16 جويلية 2020	المدين	الدائن
2611		سندات الفروع المنتسبة – المساهمة في الخارج	31.220,79	
44566		الضريبة على القيمة المضافة	575,26	
	512	البنوك		31.796,05

ج التقييم المحاسبي للمصاريف المتبقية الخاصة بعملية الاقتناء:

في نفس التاريخ أي 16 جويلية 2020 تم تسديد فاتورة أخرى متعلقة بعملية شراء السندات في الخارج لمكتب الاستشارات بمبلغ 8847,30أورو، بالإضافة إلى مصاريف بنكية:

- مصاريف التحويل السريع SWIFT 3000دج.
- مصاريف بنكية أخرى 1289,39دج.
- معدل الضريبة 19,00%.

_ قامت الشركة باستخدام سعر الصرف الجاري بتاريخ المعاملة 16 جويلية 2020 لتحويل المصاريف المسعرة بالأورو كما يلي:

8847,30 أورو × 145,6933 دج = 1.288.992,33 دج

_ **المصاريف الاخرى المتعلقة بعملية اقتناء سندات المساهمة من الشركة الأجنبية:**

1.288.992,33 دج + 3000 دج + 1289,39دج = 1.293.281,72 دج

_ **الرسم على القيمة المضافة TVA**

التكاليف الخاضعة للضريبة تمثلت في رسوم التحويل السريع والمصاريف الأخرى البنكية:

(3000 دج + 1289,39 دج) × 19,00 % = 814,98 دج

_ **تكلفة سندات المساهمة في 16 جويلية 2020** : تتمثل في 1.293.281,72 دج، لا تأخذ بعين الاعتبار قيمة الرسم على القيمة المضافة كونها قابلة للاسترداد.

_ **التسجيل المحاسبي تاريخ دفع التكاليف الأخرى المتعلقة بعملية الشراء (الملحق رقم 03):** تقيد وفق ما يلي:

رقم الحساب		16 جويلية 2020	المدين	الدائن
2611		سندات الفروع المنتسبة – المساهمة في الخارج	1.293.281,72	
44566		الضريبة على القيمة المضافة	814,98	
	512	البنوك		1.294.096,70دج

_ **التكلفة الاجمالية لسندات المساهمة الخاصة بالشركة الأجنبية بالدينار الجزائري:**

بلغت التكلفة الاجمالية المسجلة في حسابات الشركة 12.306.599.997,86 دج والمتمثلة في:

القيمة الحقيقية 12.280.400.000 + **المصاريف المباشرة** 26.199.997,86 = 12.306.599.997,86دج

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بتسجيل قيمة التكلفة الإجمالي لعملية اقتناء سندات المساهمة من الشركة الأجنبية وفق القيد الاتي:

رقم الحساب		16 جويلية 2020	المدين	الدائن
2611		سندات الفروع المنتسبة	12.306.599.997,86	
		– المساهمة في الخارج		
44566		الضريبة على القيمة المضافة	4.727.734,36	
	512	البنوك		12.311.327.732,22

_ **التكلفة الاجمالية لسندات المساهمة الخاصة بالشركة الأجنبية بالأورو:**

88.000.000 أورو + 193,51 أورو+8847,30 أورو = 88.009.040,81 أورو

تجدر الإشارة الى أن شركة سوناطراك لا تأخذ بالحسبان قيمة المصاريف المسددة بالدينار الجزائري(24.882.812,42) دج أثناء التقييم اللاحق بالرغم من اضافتها في التكلفة بالدينار الجزائري، وعليه في 2020/12/31 يتم تحيين القيمة المسعرة بالأورو (88.009.040,81) أورو ، دون المصاريف بالدينار الجزائري، مما يخلق اختلاف في قيمة التكلفة، بالنسبة لنظام المحاسبي المالي و بالتحديد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها لم يتطرق لهذه النقطة في الفقرة 1.137 السالفة الذكر.

د **الزيادة في رأسمال الشركة:** قامت الشركة الأم سوناطراك في 01 ديسمبر 2021 باقتناء أسهم من نفس الشركة الأجنبية بقيمة 70.000.000 أورو، وكان التقييم الأولي كالتالي:

تكلفة الاقتناء: تستخدم الشركة سعر الصرف الجاري تاريخ عملية الاقتناء (2021/12/01)

70.000.000 أورو × 157,1343 دج = 10.999.401.000 دج

التسجيل المحاسبي: تم تسجيل السندات وفق القيد التالي:

رقم الحساب		2021/12/01	المدين	الدائن
2611		سندات الفروع المنتسبة في الخارج	10.999.401.000	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		10.999.401.000

3. التقييم اللاحق للسندات المساهمة في الشركة الأجنبية

تقوم شركة سوناطراك بتقييم أصولها المالية مرة واحدة خلال الدورة المحاسبية، حيث قامت في 31 ديسمبر 2020 بتقييم الأسهم بمقارنة القيمة المحاسبية بالدينار الجزائري مطروح منها قيمة الأسهم التي تم التنازل عنها، زيادة قيمة الاسهم في حالة عملية شراء أسهم أخرى، +/− التصحيحات المتعلقة بسندات المساهمة في الخارج ومنه النتيجة.

أ تقييم سندات المساهمة تاريخ إقفال السنة المالية 2020

تستخدم شركة سوناطراك في تقييم الأصول المالية المسجلة ضمن فئة سندات الفروع المنتسبة طريقة التكلفة التاريخية، وعليه حساب الاستثمار يثبت بتكلفته ولا يتغير إلا عند الزيادة (شراء أسهم أخرى من نفس الفئة) أو عند البيع.

كما تستخدم سعر الصرف الجاري بتاريخ 2020/12/31 لعملية التحويل إلى الدينار الجزائري.

التكلفة التاريخية بالدينار الجزائري في 2020/12/31 = 88.009.040,81 أورو × 162,3809 دج

= 14.290.987.254,86 دج

بلغت التكلفة التاريخية المسجلة في دفاتر الشركة خلال عام 2020 (12.306.599.997,86) دج، كما هو مسجل في الجدول رقم (39) في حين بلغت القيمة المحاسبية في 2020/12/31 مبلغ (14.290.987.254,86) دج ، مما نتج فارق تحويل موجب، راجع الى ارتفاع سعر الصرف تاريخ التقييم 2020/12/31 مقارنة بسعر الصرف التاريخي (تاريخ الاقتناء) ، و يحسب فارق التحويل كالتالي:

فارق التحويل 2020/12/31 = 14.290.987.254,86 – 12.306.599.997,86
= 1.984.387.257 +

_ **التسجيل المحاسبي:** تدرج التغيرات في التحويل في الأموال الخاصة في الميزانية، كما هو موضح في القيد الآتي:

رقم الحساب		31 ديسمبر 2020	المدين	الدائن
2611		سندات الفروع المنتسبة – المساهمة في الخارج	1.984.387.257	
	104	فارق التقييم		1.984.387.257

ب تقييم سندات المساهمة تاريخ إقفال السنة المالية 2021

بلغت التكلفة التاريخية المسجلة في دفاتر شركة سوناطراك خلال عام 2021 قيمة (25.290.388.254,86) دج و التي تشمل القيمة المحاسبية المسجلة في 2020/12/31 (14.290.987.254,86) دج و الزيادات في السنة المالية 2021 (10.999.401.000) دج كما هو مثبت في الجدول رقم (39)، في حين بلغت القيمة المحاسبية في 2021/12/31 (24.803.500.782,95) دج المحسوبة كالتالي:

158.009.040,81 أورو × 156,9752 دج = 24.803.500.782,95 دج

سجلت الشركة فارق تحويل سالب، نتيجة انخفاض سعر الصرف تاريخ التقييم (2021/12/31) مقارنة بسعر الصرف التاريخي (2020/12/31):

فارق تحويل 2021/12/31 = 24.803.500.782,95**(2021/12/31)** –25.290.388.254,86**(2021)**
= 486.887.471,91 –

_ **التسجيل المحاسبي:** تدرج التغيرات في التحويل في الأموال الخاصة في الميزانية، كما هو موضح في القيد الآتي:

31 ديسمبر 2021				
104		فارق التقييم	486.887.471,91	
	2611	سندات الفروع المنتسبة – المساهمة في الخارج		486.887.471,91

ج تقييم سندات المساهمة تاريخ إقفال السنة المالية 2022

بلغت التكلفة التاريخية المسجلة في دفاتر الشركة في عام 2022 (24.803.500.782,95) دج، كما هو مسجل في الجدول رقم (39) في حين بلغت القيمة المحاسبية في 2022/12/31 مبلغ (23.066.459.994,62) دج ، و التي قامت الشركة بحسابها باستخدام سعر الصرف الجاري المعمول به تاريخ الإقفال :

158.009.040,81 أورو × 145,9819 دج = 23.066.459.994,62 دج

مما نتج فارق تحويل سالب، راجع إلى انخفاض سعر الصرف تاريخ التقييم 2022/12/31 مقارنة بسعر الصرف التاريخي (2021/12/31) ، و يحسب فارق التحويل كالتالي:

فارق التحويل = 23.066.459.994,62 دج **(2022/12/31)** – 24.803.500.782,95 دج **(2022)**

= -1.737.040.788,33

_ **التسجيل المحاسبي:** تدرج التغيرات في سعر الصرف في الأموال الخاصة في الميزانية، كما هو موضح في القيد الآتي:

31 ديسمبر 2022				
104		فارق التقييم	1.737.040.788,33	
	2611	سندات الفروع المنتسبة – المساهمة في الخارج		1.737.040.788,33

تقوم الشركة بإنشاء جدول يعرض عملية تقييم سندات الساهمة بتاريخ إقفال السنة المالية وفق ما يلي:

الجدول رقم (39): التقييم اللاحق لسندات الفروع المنتسبة – مساهمات في الخارج–

	2020	2021	2022
التكلفة التاريخية في بداية السنة	12.306.599.997,86	14.290.987.254,86	24.803.500.782,95
زيادات خلال السنة المالية	–	10.999.401.000	–
انخفاضات خلال السنة المالية	–		–
تصحيح الحسابات	–	–	–
القيمة المحاسبية قبل التحويل	88.009.040,81	158.009.040,81	158.009.040,81
سعر الصرف ب دج (12/31)	162,3809	156,9752	145,9819
مقابل القيمة بالدينار	14.290.987.254,86	24.803.500.782,95	23.066.459.994,62
فارق التقييم في 12/31	1.984.387.257	(–486.887.471,91)	(–1.737.040.788,33)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

4. اختبار تدني قيمة الأصول المالية الدولية:

تُخضع شركة سوناطراك أصولها المالية لاختبار تدني القيمة في نهاية كل دورة محاسبية، وفق ما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، في حالة وجود مؤشر يدل على انخفاض في القيمة، تقوم الشركة بالاعتراف بتدني قيمة مساهمتها في الشركة الأجنبية، ولتوضيح الطريقة المعتمدة من طرف الشركة في تقديرها لتدني قيمة مساهمتها قمنا بافتراض المبالغ الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (40): اختبار تدني قيمة سندات المساهمة في الشركة الاجنبية

السنوات	نسبة المشاركة (1)	الرصيد المحاسبي بالأورو (2)	وضعية الأموال الخاصة بالأورو تاريخ اقفال السنة المالية	حصة شركة سوناطراك (4)	المؤونة في N/12/31 (5)
2020/12/31	%51	3 000 000	4 500 000	2 295 000	705 000
2021/12/31	%51	3 000 000	3 000 000	1 530 000	1 470 000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التوضيحات المقدمة من طرف شركة سوناطراك

(2) الرصيد المحاسبي يمثل مساهمة شركة سوناطراك في رأس المال الصادر للشركة الأجنبية

(4) حصة شركة سوناطراك = نسبة المشاركة (1) × وضعية الأموال الخاصة بالأورو تاريخ إقفال السنة المالية

(5) المؤونة في N/12/31 = حصة شركة سوناطراك بالأورو (4) – الرصيد المحاسبي بالأورو (2).

من خلال الجدول رقم (40) تبين لنا أن المؤشر الدال على تدني قيمة مساهمة شركة سوناطراك في الشركة الأجنبية يتمثل في انخفاض حصتها في الاموال الخاصة (بالأورو) للشركة الأجنبية عن رصيدها المحاسبي (بالأورو) في تواريخ إقفال السنتين. ويتم إثبات تدني قيمة سندات المساهمة لشركة سوناطراك في الشركة الأجنبية ضمن أعباء الدورة، باستخدام سعر الصرف المعمول به تاريخ إقفال السنة المالية كالتالي:

المؤونة بالدينار الجزائري في 2020/12/31 = 705.000 أورو × 162,3809

= 114.478.534,5 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** يتم إثبات خسارة القيمة محاسبيا وفق القيد التالي:

رقم الحساب		2020/12/31	المدين	الدائن
68612		المخصصات للاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة – الأصول المالية الغير الجارية–	114.478.534,5	
	296	خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات.		114.478.534,5

من خلال الجدول رقم (40) نلاحظ ارتفاع قيمة الخسارة المتعلقة بسنة 2021 مقارنة بالخسارة المحسوبة بالأورو في 2020/12/31

المؤونة بالدينار الجزائري في 2021/12/31 = 1.470.000 أورو ×156,9752 دج

= 230.753.544 دج

قامت الشركة سنة 2020 بتخصيص مؤونة بقيمة 705.000 أورو ما يعادل قيمة 114.478.534,50 بالدينار الجزائري حيث استخدمت سعر الصرف تاريخ اقفال السنة المالية 2020، وبما أن حصة شركة سوناطراك في الأموال الخاصة للشركة الأجنبية انخفضت أيضا سنة 2021 مقارنتا بالرصيد المحاسبي بالأورو، قامت الشركة بتعديل المؤونة الخاصة ب 2020 وفق ما يلي:

المؤونة في 2021/12/31= خسارة القيمة (2021/12/31) –خسارة القيمة (2020/12/31)

المؤونة في 2021/12/31= 114.478.534,5 دج – 230.753.544 دج = 116.275.009,5

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بتسجيل القيد التالي:

رقم الحساب		2021/12/31	المدين	الدائن
68612		المخصصات للاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة – الأصول المالية الغير الجارية –	116.275.009,5	
	296	خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات أو التثبيتات المالية الأخرى.		116.275.009,5

5. الأرباح المقرر توزيعها

تقوم الشركة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح الخاصة بسندات المساهمة المتعلقة بالدورة تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات في شكل مخصص الأرباح، من تاريخ اقتناء السندات الى 2020/12/31 بالنسبة للأرباح الخاصة ب الدورة المحاسبية 2020، كما يتم استخدام سعر الصرف المعمول به تاريخ اقفال كل سنة مالية.

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المخصصة للأرباح محل تعديل تاريخ تحصيل الأرباح في حالة الاختلاف بين قيمة الأرباح المقرر توزيعها والأرباح المحصلة، أو الاختلاف بين سعر الصرف تاريخ اقفال السنة المالية وتاريخ التحصيل.

جدول رقم (41): مخصص الأرباح المنتظرة بالأورو والدينار الجزائري

السنة	الفترة	سعر الصرف	الأرباح المنتظرة ب الاورو	الأرباح المنتظرة بالدينار الجزائري
2020	14/05/2020 31/12/2020	162,3809	600.000	97.428.540
2021	14/05/2021 31/12/2021	156,9752	400.000	62.790.080
2022	14/05/2022 31/12/2022	145,9819	900.000	131.383.710

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة الأم سوناطراك

أ **مخصص الأرباح المنتظرة من المساهمة في الشركة الأجنبية الخاصة بالدورة المحاسبية 2020:**

على أساس المعلومات الواردة لشركة سوناطراك بخصوص قيمة الأرباح المنتظرة الخاصة بالدورة المحاسبية 2020 قامت بتخصيص الشركة مخصص بقيمة 600.000 أورو يحول الى العملة الوطنية باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ إقفال السنة المالية 2020/12/31 كما يأتي:

600.000 أورو × 162,3809 دج = 97.428.540 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بتسجيل مخصص الأرباح المنتظرة من خلال القيد التالي:

رقم الحساب		2020/12/31	المدين	الدائن
4687		الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها من المساهمات في الخارج	97.428.540	
	7611	منتجات المساهمات		97.428.540

ب **مخصص الأرباح المنتظرة من المساهمة في الشركة الأجنبية الخاصة بالدورة المحاسبية 2021 :**

قامت شركة سوناطراك بتخصيص مخصص الأرباح المنتظرة على أساس المعلومات الواردة من الشركة الأجنبية و الذي يمثل قيمة 400.000 أورو ، يحسب على أساس سعر الصرف الجاري تاريخ 2021/12/31 كما يأتي:

400.000 أورو × 156,9752 دج = 62.790.080 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بالاعتراف بمخصص الأرباح المنتظرة من خلال القيد التالي:

رقم الحساب		2021/12/31	المدين	الدائن
4687		الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها من المساهمات في الخارج	62.790.080	
	7611	منتجات المساهمات		62.790.080

ج **مخصص الأرباح المنتظرة من المساهمة في الشركة الأجنبية الخاصة بالدورة المحاسبية 2022:**
حسب المعلومات الواردة لشركة سوناطراك بخصوص الأرباح المنتظرة الخاصة بالدورة المحاسبية 2022 خصصت الشركة مخصص بقيمة 900.000 أورو، تحول القيمة الى العملة الوطنية باستخدام سعر الصرف 2022/12/31:

900.000 أورو × 145,9819 دج = 131.383.710 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بتسجيل مخصص الأرباح المنتظرة من خلال القيد التالي:

رقم الحساب		2022/12/31	المدين	الدائن
4687		الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها من المساهمات في الخارج	131.383.710	
	7611	منتجات المساهمات		131.383.710

كل دورة محاسبية تتحمل فقط مصاريفها وإيراداتها، وعليه تقوم شركة سوناطراك بتسجيل أي تعديلات في حسابات المنتجات الخاصة بالأرباح الواجب استلامها، يتم استخدام سعر الصرف تاريخ التوزيع الفعلي للأرباح.

جدول رقم (42): الأرباح الموزعة

السنة	الفترة	سعر الصرف	الأرباح الموزعة بالأورو	الأرباح الموزعة بالدينار
2020	31/12/2020 15/05/2021	161,8271	580.000	93.859.718
2021	31/12/2021 15/05/2022	152,0548	400.000	60.821.920
2022	31/12/2022 15/05/2023	146,1212	980.000	143.198.776

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المقدمة من قبل شركة الأم سوناطراك

أ.1 **تقييم الأرباح المستلمة تاريخ 2021/05/15** : تقوم الشركة بالاعتراف بالأرباح المستلمة باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل إلى جانب تعديل القيمة المسجلة تاريخ إقفال السنة المالية:

الأرباح الموزعة بتاريخ 2021/05/15 = 580.000 أورو × 161,8271 دج

= 93.859.718 دج

يبين الجدول أعلاه انخفاض في قيمة الأرباح الموزعة بتاريخ 2021/05/15 عن قيمة الأرباح المنتظرة المسجلة تاريخ إقفال السنة المالية 2020 ب 20.000–أورو، كما نلاحظ أيضا انخفاض في سعر الصرف ب 0,5538–.

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بترصيد الحساب 4687 المنتجات الواجبة استلامها وفق القيد التالي:

رقم الحساب		2021/05/15	المدين	الدائن
512		البنوك و الحسابات الجارية	93.859.718	
7611		منتجات المساهمات في الخارج	3.568.822	
	4687	الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها من المساهمات في الخارج.		97.428.540

ب.1 تقييم الأرباح المستلمة تاريخ 2022/05/15 : تقوم الشركة بالاعتراف بالأرباح المستلمة باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل إلى جانب تعديل القيمة المسجلة تاريخ إقفال السنة المالية:

الأرباح الموزعة بتاريخ 2022/05/15 = 400.000 أورو ×152,0548 دج

= 60.821.920 دج

من خلال الجدول رقم (42) الخاص بالأرباح المستلمة من الخارج نلاحظ أن قيمة الأرباح الموزعة بتاريخ 2022/05/15 مساوية لقيمة الأرباح المنتظرة المسجلة في تاريخ إقفال السنة المالية 2021، أما بالنسبة لسعر الصرف نلاحظ انخفاضا ب 4,9204– الأمر الذي جعل قيمة الأرباح تنخفض مقارنة بالتسجيل الأولي أي بتاريخ 2021/12/31 .

_ **التسجيل المحاسبي للأرباح المستلمة تاريخ 2022/05/15:** يكون القيد كالتالي:

رقم الحساب		2022/05/15	المدين	الدائن
512		البنوك و الحسابات الجارية	60.821.920	
7611		منتجات المساهمات في الخارج	2.148.160	
	4687	الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها من المساهمات في الخارج.		62.970.080

ج.1 تقييم الأرباح المستلمة تاريخ 2023/05/15 : تقوم الشركة بالاعتراف بالأرباح المستلمة باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل إلى جانب تعديل القيمة المسجلة تاريخ إقفال السنة المالية:

الأرباح الموزعة بتاريخ 2023/05/15 = 900.000 أورو ×145,9819 دج

= 131.383.710 دج

من خلال الجدول رقم (42) الخاص بالأرباح المستلمة من الخارج نلاحظ أن قيمة الأرباح الموزعة بتاريخ 2023/05/15 ارتفعت عن قيمة الأرباح المنتظرة المسجلة في تاريخ إقفال السنة المالية 2022، كما نلاحظ أيضا ارتفاعا في سعر الصرف ب 0،1393 + الامر الذي جعل قيمة الأرباح ترتفع مقارنة بالتسجيل المحاسبي في 2022/12/31.

_ **التسجيل المحاسبي للأرباح المستلمة تاريخ 2023/05/15:** يكون القيد كالتالي:

رقم الحساب		2023/05/15	المدين	الدائن
512		البنوك والحسابات الجارية	143.198.776	
	7611	منتجات المساهمات في الخارج		11.815.066
	4687	الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها من المساهمات في الخارج.		131.383.710

II. سندات المساهمة المسعرة بالعملة الاجنبية والمدرجة بالبورصة

بتاريخ 01 ديسمبر 2020 قامت شركة سوناطراك باقتناء 3000 سهم مدرج ببورصة أجنبية بقيمة 10.000.000 أورو، وأصبحت مساهمة في رأسمال الشركة الأجنبية بنسبة 2 %، بالإضافة الى 200 أورو كتكاليف أخرى.

الجدول رقم (43): سعر الصرف الأورو والدينار الجزائري بتواريخ المعاملة

تاريخ المعاملة	سعر صرف الأورو	سعر صرف الدينار الجزائري
2020/12/01	1	154,5528
2020/12/31	1	162,3809
2021/12/31	1	156,9752
2022/12/31	1	145,9819

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة من الشركة الأم سوناطراك

1. **تصنيف الأسهم:** قامت شركة سوناطراك بتصنيف الأسهم في فئة سندات المساهمة والحسابات الدائنة.
2. **التقييم والتسجيل المحاسبي**

أ **التقييم الاولي لسندات المساهمة الأخرى:** تقيم الشركة الأسهم المدرجة بالبورصة بتكلفتها، باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ المعاملة (2020/12/01):

تكلفة السندات المساهمة بالأورو = السعر السوقي 10.000.000 + **المصاريف الأخرى** 200

= 10.000.200 أورو

تكلفة السندات المساهمة بالدينار الجزائري = 10.000.200 أورو × 154,5528 دج

= 1.545.558.910,56 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** تسجل الشركة سندات المساهمة باستخدام الحساب 2621 ، وفق القيد التالي:

رقم الحساب		2020/12/01	المدين	الدائن
2621		سندات المساهمة الأخرى في الخارج	1.545.558.910,56	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		1.545.558.910,56

ب التقييم اللاحق: تحدد شركة سوناطراك القيمة العادلة للأسهم بالاعتماد على السعر السوقي المعلن عنه في بورصة الأوراق المالية الأجنبية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (44): التغيرات في السعر السوقي لسهم الشركة الأجنبية في تاريخ إقفال السنة المالية للفترة 2020 الى غاية 2022

السنة	القيمة العادلة بالأورو	القيمة العادلة ب دج
2020	10.500.000 أورو	1.704.999.450 دج
2021	9.900.000 أورو	1.554.054.480 دج
2022	10.000.000 أورو	1.459.819.000 دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة من طرف الشركة الأم سوناطراك

الجدول رقم (45): فارق التقييم عند نهاية السنة المالية

التكلفة ب دج في عام 2020	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة المحاسبية قبل التحويل بالأورو	سعر الصرف دج	مقابل القيمة بالدينار	فارق التقييم في 2020/12/31
1.545.558.910,56	-	-	10.500.000	162,3809	1.704.999.450	159.440.539,44
2021						
1.704.999.450	-	-	9.900.000	156,9752	1.554.054.480	(-150.944.970)
2022						
1.544.054.480	-	-	10.000.000	145,9819	1.459.819.000	(-84.235.480)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التغيير في القيمة العادلة في 2020/12/31 موجبا، وذلك راجع إلى ارتفاع السعر السوقي للشركة الاجنبية، كما نلاحظ أيضا ارتفاعا في سعر الصرف تاريخ إقفال السنة المالية.
يتم تصحيح التغيرات في القيمة العادلة وسعر الصرف لأسهم الشركة الأجنبية في 2020 كالتالي:

فرق التقييم = (القيمة العادلة للسهم في 2020/12/31 – القيمة المحاسبية) × سعر الصرف في تاريخ 2020/12/31

=(10.500.000 أورو – 10.000.200 أورو) × 162,3809 دج

= 81.157.973,82 دج.

فرق التحويل = القيمة المحاسبية في 2020/12/01 × سعر الصرف في 2020/12/31 – القيمة المحاسبية في 2020/12/01 × سعر الصرف 2020/12/01

= (10.000.200 أورو × 162,3809 دج) – (10.000.200 أورو × 154,5528 دج)

= 1.623.841.476,18 دج – 1.545.558.910,56 = 78.282.565,62 دج.

الفرق الاجمالي =(القيمة العادلة للسهم في تاريخ 2020/12/31 × سعر الصرف 2020/12/31) – (القيمة المحاسبية في 2020/12/01 × سعر الصرف 2020/12/01)

=(10.500.000 أورو × 162,3809)– (10.000.200 أورو × 154,5528 دج)

= 1.704.999.450 دج – 1.545.558.910,56 دج = 159.440.539,44+

وبطريقة أخرى يمكن حساب الفرق الإجمالي كما يأتي:

الفرق الإجمالي (2020/12/31) = فرق التقييم(2020/12/31) + فرق التحويل (2020/12/31)

= 81.157.973,82 دج + 78.282.565,62

+ 159.440.539,44 =

يدرج في حسابات شركة سوناطراك ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة العادلة وسعر الصرف بتاريخ 2020/12/31 مباشرة في شكل ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة، كما هو موضح في التسجيل المحاسبي الآتي:

قم الحساب		2020/12/31	المدين	الدائن
2621		سندات الساهمة الأخرى	159.440.539,44	
	1041	فارق التقييم		81.157.973,82
	1042	فارق التحويل		78.282.565,62

بلغت القيمة العادلة للأسهم في 2021/12/31 مبلغ (9.900.000) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (44)، في حين بلغت القيمة المحاسبية المسجلة في ذات التاريخ (10.500.000) أورو، مما ينتج هبوط في قيمة الأسهم، كما نلاحظ انخفاضا في سعر الصرف في 2021/12/31 (156,9752) دج مقارنتا بسعر الصرف في 2020/12/31 (162,3809) دج كما هو مثبت في الجدول رقم (43)، تكون المعالجة المحاسبية للاعتراف بالفرق في التقييم و التحويل للقيمة العادلة و القيمة المحاسبية كما يأتي:

فرق التقييم = (القيمة العادلة للسهم في 2021/12/31 – القيمة المحاسبية) × سعر الصرف في تاريخ 2021/12/31

= (9.900.000 أورو– 10.500.000 أورو) × 156,9752 دج

= (94.185.120–)

فرق التحويل = (القيمة المحاسبية في 2020/12/31 × سعر الصرف في 2021/12/31) – (القيمة المحاسبية في 2020/12/31 × سعر الصرف في 2020/12/31)

= (10.500.000 أورو × 156,9752 دج) – (10.500.000 أورو ×162,3809 دج)

= 1.648.239.600 دج – 1.704.999.450 دج

=(56.759.850–).

الفرق الاجمالي = (القيمة العادلة للسهم في تاريخ 2021/12/31× سعر الصرف 2021/12/31) – (القيمة المحاسبية في 2020/12/31 × سعر الصرف 2020/12/31).

الفرق الاجمالي = (9.900.000 أورو × 156,9752) – (10.500.000 أورو × 162,3809)

= (1.554.054.480 – 1.704.999.450)

= (150.944.970 –).

حساب الفرق الإجمالي بطريقة أخرى

الفرق الاجمالي (2021/12/31) = فرق التقييم (2021/12/31) + فرق التحويل (2021/12/31)

= (−94.185.120) + (−56.759.850)

= (−150.944.970).

من خلال عملية التقييم يتضح لنا انخفاضا في القيمة العادلة لسهم الشركة الاجنبية وسعر الصرف بتاريخ 2021/12/31، تدرج التغيرات مباشرة في الأموال الخاصة، كما هو موضح في التسجيل المحاسبي الاتي:

قم الحساب		2021/12/31	المدين	الدائن
1041		فارق تقييم	94.185.120	
1042		فارق التحويل	56.759.850	
	2621	سندات المساهمة الاخرى		150.944.970

بلغت القيمة العادلة للاسهم في 2022/12/31 مبلغ (10.000.000) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (44)، في حين بلغت القيمة المحاسبية المسجلة في ذات التاريخ (9.900.000) أورو، مما ينتج ارتفاع في قيمة الأسهم، كما نلاحظ انخفاضا في سعر الصرف في 2022/12/31 (145,9819) دج مقارنة بسعر الصرف في 2021/12/31 (156,9752) دج كما هو مثبت في الجدول رقم (43)، تكون المعالجة المحاسبية للاعتراف بالفرق في التقييم و التحويل للقيمة العادلة و القيمة المحاسبية كما يأتي:

فرق التقييم = (القيمة العادلة للسهم في 2022/12/31 – القيمة المحاسبية) × سعر الصرف في تاريخ 2022/12/31

= (10.000.000 أورو – 9.900.000 أورو) × 145,9819 دج

= 14.598.190 دج.

فرق التحويل = القيمة المحاسبية في 2021/12/31 × سعر الصرف في 2022/12/31– القيمة المحاسبية في 2021/12/31× سعر الصرف في 2021/12/31

=(9.900.000 أورو × 145,9819) – (9.900.000 أورو × 156,9752)

1.554.054.480 – 1.445.220.810 =

.(−108.833.670) =

فرق الاجمالي = (القيمة العادلة للسهم في تاريخ 2022/12/31 × سعر الصرف 2022/12/31) – (القيمة المحاسبية في 2021/12/31 × سعر الصرف 2021/12/31)

= (10.000.000أورو × 145,9819دج) – (9.900.000 أورو × 156,9752دج)

1.554.054.480 – 1.459.819.000 =

=(94.235.480−).

و بطريقة أخرى يحسب الفرق الاجمالي كما يأتي:

الفرق الاجمالي (2022/12/31) = فرق التقييم (2022/12/31) + فرق التحويل (2022/12/31)

= 14.598.190 + (108.833.670−)

= (94.235.480−)

رغم ارتفاع القيمة العادلة لسهم الشركة الأجنبية و تحقيق فرق تقييم إيجابي بقيمة 14.598.190 ، إلا أن الفرق الاجمالي سلبي و ذلك ناتج عن انخفاض سعر الصرف تاريخ التقييم أي 2022/12/31.

تدرج التغيرات في القيمة العادلة والتغيرات في سعر الصرف في الأموال الخاصة، كما هو موضح في التسجيل المحاسبي الاتي:

قم الحساب		2022/12/31	المدين	الدائن
1042		فارق التحويل	108.833.670	
	1041	فارق التقييم		14.598.190
	2621	سندات المساهمة الاخرى		94.235.480

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع بالخارج

بتاريخ 23 نوفمبر 2010 شركة سوناطراك أبرمت عقدا بخصوص قرض موجه إلى أحد فروعها المتواجد بالخارج بقيمة 281.250.000 أورو، بمعدل فائدة 6,118%، تاريخ استحقاق القرض 15 جوان 2029، طريقة تحصيل أقساط القرض كل ستة أشهر.

I. التصنيف المحاسبي

قامت الشركة بتصنيف القرض الموجه لأحد فروعها في الخارج في فئة الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات، ومع العلم أن تحصيل قيمة القرض مخطط له أي في 15 جوان 2029، إلا أن الشركة تعتبره استثمارات صافية في الفرع الاجنبي.

حسب مبدأ الوحدة النقدية المذكور في المادة 7 من القانون 07-11 السابقة الذكر الذي يقر على مسك المحاسبة بالعملة الوطنية، قامت الشركة بتحويل كل القيم قبل تسجيلها الى سعر الصرف حسب تواريخ المعاملة، وفيما يلي أسعار الصرف المستخدمة تاريخ التسجيل المحاسبي للدين الموجه لفرع الشركة في الخارج:

الجدول رقم (46) : أسعار الصرف المستخدمة تاريخ التسجيل المحاسبي للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات داخل المجمع في الخارج

التواريخ	سعر صرف الأورو	سعر صرف الدينار الجزائري
2010/12/14	1	101,7410
2010/12/31	1	103,4953
2011/06/15	1	103,5250
2011/12/15	1	101,0832
2011/12/31	1	106,5322
2012/06/15	1	101,0468
2012/12/17	1	102,8580
2012/12/31	1	102,9469
2020/12/31	1	162,3809
2021/06/15	1	162,4364
2021/12/15	1	156,7129

2021/12/31	1	156,6766
2022/12/31	1	157,0045
2022/06/15	1	153,2404
2022/12/15	1	145,8782
2022/12/31	1	145,9819

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة الأم سوناطراك

II. التقييم والتسجيل المحاسبي للدين الموجه للفرع الأجنبي تاريخ الإدراج الاولي

قامت الشركة بإدراج قيمة الدين الممنوح في الدفاتر المحاسبية بالتكلفة وفقا للفقرة 2.122 السابقة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، كما استخدمت سعر الصرف الجاري تاريخ تسليم قيمة الدين للفرع الأجنبي حسب الفقرة 2.137 السابقة الذكر من نفس القرار المذكور أعلاه، فيما يلي التكلفة بالدينار الجزائري:

تكلفة الدين =281.250.000 أورو × 101,7410 دج

= 28.614.656.250 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** قامت الشركة بتسجيل الدين الممنوح تاريخ الإدراج الاولي كالتالي:

2010/12/14				
2611		حسابات دائنة ملحقة بالمساهمات	28.614.656.250	
		المجمع في الخارج		
	51201	البنوك		28.614.656.250

III. التقييم اللاحق للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج

تقيم شركة سوناطراك الدين الموجه للفرع الأجنبي بالتكلفة، كما تقوم بتحويل عناصر أقساط الدين باستخدام سعر الصرف المعمول به تاريخ إقفال السنة المالية حسب الفقرة 4.137 السابقة الذكر من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها

و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها. وفيما يلي جدول اهتلاك الدين الممنوح للفرع الأجنبي بتاريخ 14 ديسمبر 2010.

الجدول رقم (47): جدول اهتلاك القرض المتوقع بالعملة الاوربية

تاريخ الاستحقاق	عدد الايام	المبلغ الجاري	المبلغ الرئيسي	الفوائد	الاقساط بالأورو
2011/06/15	183	278.831.250	2.418.750	8.309.486,72	10.728.236,72
2011/12/15	183	276.721.875	2.109.375	8.238.025,13	10.347.400,13
2012/06/15	183	273.375.000	3.346.875	8.175.703,98	11.522.578,98
2012/12/17	185	270.028.125	3.346.875	8.165.092,36	11.511.967,36
2021/06/15	182	174.881.250	8.409.375	5.385.700,73	13.795.075,73
2021/12/15	183	166.471.875	8.409.375	5.166.838,84	13.576.213,84
2022/06/15	182	158.118.750	8.353.125	4.891.508,77	13.244.633,77
2022/12/15	183	149.765.625	8.353.125	4.671.593,43	13.024.718,43

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة الأم سوناطراك

1. تقييم الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج في تاريخ 2010/12/31

تقوم الشركة بترجمة المبلغ الباقي من الدين الممنوح للدينار الجزائري باستخدام سعر الصرف المعمول به تاريخ الإقفال مع استنتاج التغيرات في أسعار الصرف بمقارنة القيمة المحاسبية المسجلة في دفاتر الشركة مع القيمة المحاسبية بتاريخ 2010/12/31.

المبلغ المتبقى من الدين (2010/12/31) = 281.250.000 أورو (2010/12/14) × 103,4953دج(2010/12/31) = 29.108.053.125 دج.

فارق التحويل: تقوم الشركة بمقارنة التكلفة المهتلكة للدين المحسوبة باستخدام سعر الصرف الجاري في 2011/12/31 مع القيمة المحاسبية المسجلة في دفاتر الشركة ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (48): حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2010/12/31

الحساب	عملية حساب فارق التقييم	مكسب/ خسارة	الادراج
26601	281.250.000 × (101,7410-103,4953 دج) = 493.396.875 دج	مكسب	حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

من خلال الجدول نلاحظ أن فرق الصرف موجب (103,4953) دج نظرا لزيادة قيمة العملة الوطنية، وعليه تقوم الشركة بإدراج فوارق الصرف في الأموال الخاصة، كما هو موضح في التسجيل المحاسبي الاتي:

رقم الحساب		2010/12/31	المدين	الدائن
2661		الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج	493.396.875	
	104	فارق التقييم		493.396.875

2. التقييم والتسجيل المحاسبي تاريخ تحصيل دفعة 2011/06/15

بلغ المبلغ الرئيسي بتاريخ 2011/06/15 (250.401.093,75) دج حيث قامت الشركة بترجمة المبلغ الرئيسي (2.418.750) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل 2011/06/15 كالتالي:

2.418.750 × 103,5250 دج = 250.401.093,75 دج.

في حين بلغت التكلفة التاريخية (250.329.256,88) دج المحسوبة على أساس سعر الصرف التاريخي:

2.418.750 × 103,4953 دج (2010/12/31) = 250.329.256,88 دج.

فارق التحويل 2011/06/15 = 250.401.093,75دج –250.329.256,88دج.

= 71.836,87 دج

حققت الشركة أرباح الصرف من الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ التحصيل، وقامت بإدراجها في حساب النتائج كمنتوجات مالية.

_ **التسجيل المحاسبي:** تسجل الشركة القيد التالي تاريخ التحصيل:

رقم الحساب		2011/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	250.401.093,75	
	266111	الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج		250.329.256,88
	7660	أرباح الصرف.		71.836,87

في 2011/06/15 تم تحصيل قيمة الفائدة الأولى، حيث قامت الشركة باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل:

8.309.486,72 × 103,5250دج = 860.239.612,68 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** يكون القيد وفق ما يلي :

رقم الحساب		2011/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	860.239.612,68	
	76310	عائدات الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.		860.239.612,68

3. التقييم و التسجيل المحاسبي تاريخ تحصيل دفعة 2011/12/15

بلغ المبلغ الرئيسي بتاريخ 2011/12/15 (213.222.375) دج حيث قامت الشركة بترجمة المبلغ الرئيسي (2.109.375) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل 2011/12/15 كالتالي:

2.109.375 × 101,0832 دج = 213.222.375 دج.

في حين بلغت التكلفة التاريخية (218.310.398,44) دج المحسوبة على أساس سعر الصرف التاريخي (2010/12/31) تاريخ آخر تقييم للدين الممنوح للفرع الأجنبي :

2.109.375 × 103,4953 دج = 218.310.398,44 دج

فارق التحويل (2011/12/15)= 213.222.375 - 218.310.398,44

= -5.088.023,44

حققت الشركة خسائر الصرف من الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ التحصيل، وقامت بإدراجها في حساب النتائج كأعباء مالية.

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بالاعتراف بعملية تحصيل المبلغ الرئيسي وخسائر الصرف باستخدام القيد التالي:

رقم الحساب		2011/12/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	213.222.375	
6660		خسائر الصرف	5.088.023,44	
	266111	الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج		218.310.398,44

بالإضافة إلى المبلغ الرئيسي قامت الشركة بالاعتراف بالفوائد باستخدام سعر الصرف السائد تاريخ 2011/12/15:

8.238.025,13 أورو × 101,0832 دج = 832.725.941,82 دج

_ **التسجيل المحاسبي :** يكون القيد كتالي:

رقم الحساب		2011/12/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	832.725.941,82	
	76310	عائدات الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج		832.725.941,82

4. تقييم قيمة الدين الممنوح للفرع الأجنبي تاريخ إقفال السنة المالية 2011

بلغت القيمة المتبقية من الدين بتاريخ 2011/12/31 (276.721.875) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) بعد تسديد الأقساط السابقة :

المبلغ المتبقى من الدين في 12/31/ 2011 = قيمة الدين 281.250.000 أورو – (2.418.750 أورو (2011/06/15) + 2.109.375 أورو 2011/12/15)

المبلغ المتبقى من الدين في 12/31/ 2011= 276.721.875 أورو.

تقوم الشركة بترجمة القيمة الجديدة للدين باستخدام سعر الصرف المعمول به تاريخ إقفال السنة المالية 2011:

276.721.875 أورو× 106,5322 دج = 29.479.790.131,87 دج.

فارق التحويل: من خلال الجدول نوضح عملية حساب فارق التحويل الخاص بالدين الموجه للفرع الأجنبي بتاريخ 2011/12/31.

الجدول رقم (49): حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2011/12/31

الحساب	عملية حساب فارق التقييم	مكسب/ خسارة	الإدراج
26601	276.721.875 أورو × (106,5322- 103,4953دج)= 840.376.662,19 دج	مكسب	حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك.

من خلال الجدول نلاحظ أن فرق الصرف موجب نظرا لزيادة قيمة العملة الوطنية (106,5322) دج ، وعليه قامت الشركة بإدراج فوارق الصرف في الأموال الخاصة، كما هو موضح في التسجيل المحاسبي الآتي:

رقم الحساب		2011/12/31	المدين	الدائن
2661		الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج	840.376.662,19	
	104	فارق التقييم		840.376.662,19

الفوائد المنتظرة: تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات، تقوم الشركة بالاعتراف بالفوائد مسبقا المرتبطة بالدورة الحالية من تاريخ الإقفال إلى غاية تاريخ الاستحقاق 2012 /06/15، يتم حسابها على أساس عدد الأيام، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): الفوائد المنتظرة الخاصة بالدورة المحاسبية 2011

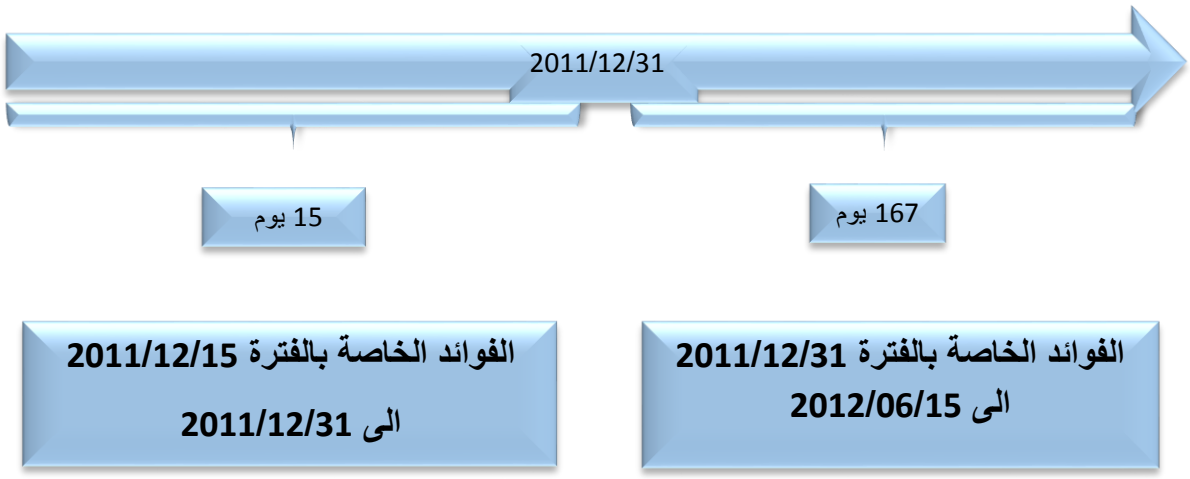

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

تبلغ قيمة الفوائد المنتظرة (8.175.703,98) أورو المتعلقة بالدفعة 2012/06/15 كما هو مسجل في الجدول رقم (47)، تقوم الشركة بتحديد قيمة الفوائد الخاصة بالفترة2011/12/15 الى 2011/12/31 كالتالي:

الفوائد من 2011/12/15 الى 2011/12/31 = 8.175.703,98 أورو× 183/15

= 670.139,67 أورو

كما تستخدم الشركة سعر الصرف الجاري تاريخ الإقفال أي 2011/12/31:

670.139,67 أورو × 106,5322 دج = 71.391.453,35 دج

_ التسجيل المحاسبي للفوائد المسجلة مسبقا الخاصة بالدورة المحاسبية 2011 :

رقم الحساب		2011/12/31	المدين	الدائن
2668		البنوك والحسابات الجارية	71.391.453,35	
	7682	المنتوجات المالية الأخرى		71.391.453,35

5. التقييم و التسجيل المحاسبي تاريخ تحصيل دفعة 2012/06/15

بلغ المبلغ الرئيسي بتاريخ 2012/06/15 (338.191.008,75) دج حيث قامت الشركة بتحويل المبلغ الرئيسي (3.346.875) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل 2012/06/15 كالتالي:

3.346.875 × 101,0468 دج = 338.191.008,75 دج.

في حين بلغت التكلفة التاريخية (356.549.956,88) دج المحسوبة على أساس سعر الصرف التاريخي (2011/12/31) تاريخ آخر تقييم للدين الممنوح للفرع الأجنبي :

3.346.875 × 106,5322 دج = 356.549.956,88 دج

فارق التحويل (**2012/06/15**) = 338.191.008,75 دج – 356.549.956,88 دج

= -18.358.948,13

حققت الشركة خسائر الصرف من الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ التحصيل، وقامت بإدراجها في حساب النتائج كأعباء مالية.

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بالاعتراف بعملية تحصيل المبلغ الرئيسي وخسائر الصرف باستخدام القيد التالي:

رقم الحساب		2012/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	338.191.008,75	
6660		خسائر الصرف	18.358.948,13	
	266111	الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج		356.549.956,88

كما تقوم الشركة بتاريخ 2012/06/15 بالاعتراف المحاسبي للفوائد الخاصة بالقسط مع ترصيد الحساب 2668 الخاص بالفوائد المسجلة مسبقا والمرتبطة بالفترة 2011/12/15 الى 2011/12/31، ويتم استخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل أي 2012/06/15 كما يلي:

8.175.703,98 أورو × 101,0468 دج = 826.128.724,93 .

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بتسجيل القيد التالي:

رقم الحساب		2012/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	897.520.178,28	
	2668	الفوائد المنتظرة		71.391.453,35
	76310	عائدات الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.		826.128.724,93

6. التقييم و التسجيل المحاسبي تاريخ تحصيل دفعة 2012/12/17

بلغ المبلغ الرئيسي بتاريخ 2012/12/17 (344.252.868,75) دج حيث قامت الشركة بترجمة المبلغ الرئيسي (3.346.875) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل كالتالي:

3.346.875 × 102,8580 دج = 344.252.868,75 دج

في حين بلغت التكلفة التاريخية (356.549.956,88) دج المحسوبة على أساس سعر الصرف التاريخي (2011/12/31) تاريخ آخر تقييم للدين الممنوح للفرع الأجنبي :

3.346.875 × 106,5322 دج = 356.549.956,88 دج

فارق التحويل (2012/12/17) = 356.549.956,88 – 344.252.868,75

= −12.297.088,13

حققت الشركة خسائر الصرف من الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ التحصيل، وقامت بإدراجها في حساب النتائج كأعباء مالية.

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بالاعتراف بعملية تحصيل المبلغ الرئيسي وخسائر الصرف باستخدام القيد التالي:

رقم الحساب		2012/12/17	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	344.252.868,75	
6660		خسائر الصرف	12.297.088,13	
	266111	الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.		356.549.956,88

تقوم الشركة بتقييم الفوائد باستخدام سعر الصرف السائد تاريخ 2011/12/15:

8.165.092,36 أورو × 102,8580دج = 839.845.069,96 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** يتم الاعتراف بالفوائد في حساب النتائج وفق القيد التالي:

رقم الحساب		2012/12/17	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	839.845.069,96	
	76310	عائدات الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج		839.845.069,96

7. تقييم قيمة الدين المتبقى الممنوح للفرع الأجنبي تاريخ إقفال السنة المالية 2012

بلغت القيمة المتبقية من الدين بتاريخ 2012/12/31 (270.028.125) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) بعد تسديد الأقساط السابقة، كما تقوم الشركة بترجمة القيمة الجديدة للدين باستخدام سعر الصرف المعمول به تاريخ إقفال السنة المالية2012.

المبلغ المتبقى من الدين (2012/12/31) = 270.028.125 أورو× 102,9469 دج

= 27.798.558.381,56 دج.

فارق التحويل: من خلال الجدول نوضح عملية حساب فارق التحويل الخاص بالدين الموجه للفرع الأجنبي بتاريخ 2012/12/31.

جدول رقم (50): حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2012/12/31

الحساب	عملية حساب فارق التقييم	مكسب/ خسارة	الإدراج
26601	270.028.125 × (102,9469 – 106,5322 دج) = 968.131.836,56	خسارة	حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

من خلال الجدول نلاحظ أن فرق الصرف سالب نتيجة انخفاض سعر الصرف تاريخ التقييم (102,9469) دج وعليه قامت الشركة بإدراج فوارق الصرف في الأموال الخاصة، كما هو موضح في التسجيل المحاسبي الآتي:

رقم الحساب		2012/12/31	المدين	الدائن
104		فارق التقييم	968.131.836,56	
	2661	حسابات دائنة ملحقة بالمساهمات في الخارج		968.131.836,56

تقوم الشركة بتحديد قيمة الفوائد المسجلة مسبقا الخاصة بالدورة 2012 ، بنفس الطريقة المذكورة أعلاه:

الجدول رقم (51): الفوائد المنتظرة الخاصة بالدورة المحاسبية 2012

المبلغ المتبقى من الدين بالأورو	سعر الصرف	الفوائد المسجلة مسبقا	الفوائد المسجلة مسبقا ب دج	الفوائد الخاصة بالدفعة 2012/06/15
270 028 125	102,9469	566.738,78	58.344.000,51	7.934.342,91

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

الفوائد من 2012/12/17 الى 2012/12/31 = 7.934.342,91 أورو × 182/13

= 566.738,78 أورو

الفوائد من 2012/12/17 الى 2012/12/31 بالدينار الجزائري:

566.738,78 × 102,9469 دج = 58.344.000,51 دج.

_ التسجيل المحاسبي للفوائد المسجلة مسبقا الخاصة بالدورة المحاسبية 2012

رقم الحساب		2012/12/31	المدين	الدائن
2668		البنوك والحسابات الجارية	58.344.000,51	
	7682	المنتوجات المالية الأخرى		58.344.000,51

8. التقييم و التسجيل المحاسبي تاريخ تحصيل دفعة 2021/06/15

بلغ المبلغ الرئيسي بتاريخ 2021/06/15 (1.365.988.601,25) دج حيث قامت الشركة بترجمة المبلغ الرئيسي (8.409.375) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل كالتالي:

8.409.375 أورو × 162,4364 دج = 1.365.988.601,25 دج.

في حين بلغت التكلفة التاريخية (1.365.521.880,93) دج المحسوبة على أساس سعر الصرف التاريخي (31/12/2020) تاريخ آخر تقييم للدين الممنوح للفرع الاجنبي :

8.409.375 أورو × 162,3809 دج = 1.365.521.800,93 دج

فارق التحويل (2021/06/15)= 1.365.988.601,25 – 1.365.521.880,93

= 466.720,32

حققت الشركة أرباح الصرف من الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ التحصيل، وقامت بإدراجها في حساب النتائج كمنتوجات مالية.

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بتسجيل عملية تحصيل المبلغ الرئيسي وأرباح الصرف باستخدام القيد التالي:

رقم الحساب		2021/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	1.365.988.601,25	
	266111	الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج		1.365.521.880,93
	7660	أرباح الصرف.		466.720,32

تحسب الفوائد الخاصة بالقسط 2021/06/15 بنفس الطريقة المذكورة أعلاه، وتقوم الشركة بالاعتراف بها كمنتوجات في حساب النتائج، كما هو موضح في القيد التالي:

رقم الحساب		2021/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	946.517.029,26	
	2668	الفوائد المنتظرة		71.683.191,20
	76310	عائدات الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.		874.833.838,06

9. التقييم والتسجيل المحاسبي تاريخ تحصيل دفعة 2021/12/15

بلغ المبلغ الرئيسي بتاريخ 2021/12/15 (1.317.857.543,44) دج حيث قامت الشركة بترجمة المبلغ الرئيسي (8.409.375) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل كالتالي:

8.409.375 أورو × 156,7129 دج = 1.317.857.543,44 دج.

في حين بلغت التكلفة التاريخية (1.365.521.880,93) دج المحسوبة على أساس سعر الصرف التاريخي (2020/12/31) تاريخ آخر تقييم للدين الممنوح للفرع الأجنبي :

8.409.375 أورو × 162,3809 دج = 1.365.521.880,93 دج.

فارق التحويل (**2021/12/15**)= 1.317.857.543,44 دج – 1.365.521.880,93 دج

=47.664.337,49−

حققت الشركة خسائر الصرف من الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ التحصيل، وقامت بإدراجها في حساب النتائج كأعباء مالية.

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بالاعتراف بعملية تحصيل المبلغ الرئيسي وخسائر الصرف باستخدام القيد التالي:

رقم الحساب		2021/12/15	المدين	الدائن
51201		البنوك	1.317.857.543,43	
6660		خسائر الصرف	47.664.337,49	
	266111	الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.		1.365.521.880,93

_ **التقييم المحاسبي تاريخ تحصيل الفوائد**

تقوم الشركة بتقييم الفوائد باستخدام سعر الصرف السائد تاريخ 2021/12/15:

5.166.383،84 أورو × 156,7129 دج = 809.638.994,08 دج.

_ **التسجيل المحاسبي:** كما تقوم بتسجيل القيد التالي:

رقم الحساب		2021/12/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	809.638.994,08	
	76310	عائدات الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج		809.638.994,08

10. تقييم قيمة الدين المتبقى الممنوح للفرع الأجنبي تاريخ إقفال السنة المالية 2021

بلغت القيمة المتبقية من الدين بتاريخ 2021/12/31 (1.66.471.875) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) بعد تسديد الأقساط السابقة، كما تقوم الشركة بترجمة القيمة الجديدة للدين باستخدام سعر الصرف المعمول به تاريخ إقفال السنة المالية2021.

المبلغ المتبقي من الدين الممنوح (2021/12/31) = 166.471.875 أورو× 156,6766 دج

=26.082.247.370,62 دج.

فارق التحويل: من خلال الجدول نوضح عملية حساب فارق التحويل الخاص بالدين الموجه للفرع الأجنبي بتاريخ 2021/12/31.

جدول رقم (52): حساب فارق تقييم سعر الصرف في 2021/12/31

الحساب	عملية حساب فارق التقييم	مكسب/ خسارة	الإدراج
26601	166.471.875 × (162,3809-156,6766 دج) = 949.605.516,56 دج	خسارة	حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

من خلال الجدول نلاحظ أن فرق الصرف سالب نتيجة انخفاض سعر الصرف تاريخ التقييم (156,6766) دج وعليه قامت الشركة بإدراج فوارق الصرف في الأموال الخاصة، كما هو موضح في التسجيل المحاسبي الآتي:

رقم الحساب		2021/12/31	المدين	الدائن
104		فارق التقييم	949.605.516,56	
	2661	حسابات دائنة ملحقة بالمساهمات في الخارج.		949.605.516,56

تقوم الشركة بتحديد قيمة الفوائد المسجلة مسبقا الخاصة بالدورة 2021، بنفس الطريقة المذكورة أعلاه:

الجدول رقم (53): الفوائد المسجلة مسبقا الخاصة بالدورة المحاسبية 2021

المبلغ المتبقى من الدين بالأورو	سعر الصرف	الفوائد المسجلة مسبقا بالأرور	الفوائد المسجلة مسبقا ب: دج	الفوائد الخاصة بالقسط 2022/06/15
166.471.875	156,6766	403.146,33	63.295.787,97	4.891.508,77

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

الفوائد من 2021/12/15 الى 2022/06/15: 4.891.508,77 أورو × 182/15 = 403.146,33 أورو.

تستخدم الشركة سعر الصرف المعمول به تاريخ الإقفال:

403.146,33 أورو × 156,6766 دج = 63.295.787,97 دج

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بالاعتراف بالفوائد المسجلة مسبقا الخاصة بالدورة المحاسبية 2021 كما هو موضح في القيد التالي:

رقم الحساب		2021/12/31	المدين	الدائن
2668		البنوك والحسابات الجارية	63.295.787,97	
	7682	المنتوجات المالية الأخرى.		63.295.787,97

11. التقييم والتسجيل المحاسبي تاريخ تحصيل الدفعة 2022/06/15

_ التقييم المحاسبي تاريخ تحصيل المبلغ الرئيسي

بلغ المبلغ الرئيسي بتاريخ 2022/06/15 (1.280.036.216,25) دج حيث قامت الشركة بترجمة المبلغ الرئيسي (8.353.125) أورو كما هو مثبت في الجدول رقم (47) باستخدام سعر الصرف الجاري تاريخ التحصيل كالتالي:

8.353.125 أورو × 153,2404 دج = 1.280.036.216,25 دج.

في حين بلغت التكلفة التاريخية (1.308.739.224,37) دج المحسوبة على أساس سعر الصرف التاريخي (2021/12/31) تاريخ آخر تقييم للدين الممنوح للفرع الأجنبي :

8.353.125 أورو × 156,6766 أورو = 1.308.739.224,37 دج

فارق التحويل (**2022/06/15**) = 1.280.036.216,25 دج – 1.308.739.224,37 دج

= 28.703.008,12 –

حققت الشركة خسائر الصرف من الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ التحصيل، وقامت بإدراجها في حساب النتائج كأعباء مالية.

_ **التسجيل المحاسبي:** تقوم الشركة بالاعتراف بعملية تحصيل المبلغ الرئيسي وخسائر الصرف باستخدام القيد التالي:

رقم الحساب		2022/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك	1.280.036.216,25	
6660		خسائر الصرف	28.703.008,12	
	266111	الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.		1.308.739.224,37

_ **التقييم المحاسبي تاريخ تحصيل الفوائد**

4.891.508,77 أورو × 153,2404 دج = 749.576.760,52 دج

يعتبر المبلغ 63.295.787,97 دج الفوائد المنتظرة الخاصة بالدفعة 2022/06/15 و المسجلة بتاريخ 2021/12/31 و التي تقوم المؤسسة بإلغائها.

رقم الحساب		2022/06/15	المدين	الدائن
51201		البنوك والحسابات الجارية	812.872.548,49	
	2668	الفوائد المنتظرة		63.295.787,97
	76310	عائدات الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج.		749.576.760,52

نلاحظ مع مرور الزمن على الدين الموجه للفرع في الخارج تغيرات في القيم و ذلك راجع الى تقلبات أسعار الصرف، وتجدر الإشارة إلى أن الفوائد لا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف، ولا تسجل بالسعر الصرف التاريخي، وعليه التغير يخص المبلغ الرئيسي من الدفعات و قيمة الحسابات الدائنة 26601 ، كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (54): تغيرات قيمة المبلغ الرئيسي للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات في الخارج ما بين تاريخ أخر تقييم 12/31 وتاريخ التحصيل.

التواريخ	القيمة بسعر الصرف التاريخي	القيمة بسعر الصرف تاريخ التحصيل	التأثير
2011/06/15	250.329.256,88	250.401.093,75	التأثير إيجابي على حساب النتائج من خلال ارتفاع سعر الصرف تاريخ التقييم 2011/06/15
2011/12/15	218.310.398,44	213.222.375	التأثير سلبي على حساب النتائج باعتباره خسارة و الذي يرجع إلى انخفاض سعر الصرف تاريخ 2011/12/15
2012/06/17	356.549.956,88	338.191.008,75	التأثير إيجابي على حساب النتائج من خلال ارتفاع سعر الصرف تاريخ 17 /2012/06.
2012/12/17	356.549.956,88	344.252.868,75	التأثير سلبي على حساب النتائج حيث إن سعر الصرف تاريخ التحصيل انخفض مقارنة بسعر الصرف تاريخ آخر التقييم 2011/12/31.
2021/06/15	1.365.521.880,93	1.365.988.601,25	التأثير إيجابي على حساب النتائج، و ذلك راجع إلى الفرق الإيجابي ما بين سعر الصرف تاريخ التحصيل و تاريخ آخر تقييم 2020/12/31.

2021/12/15	1.365.521.880,93	1.317.857.543,43	التأثير إيجابي على حساب النتائج، و ذلك راجع إلى الفرق الإيجابي ما بين سعر الصرف تاريخ التحصيل و تاريخ آخر تقييم 2021/12/31.
2022/06/15	1.308.739.224,37	1.280.036.216,25	التأثير سلبي على حساب النتائج باعتباره خسارة و الذي يرجع إلى انخفاض سعر الصرف ما بين آخر تقييم الى 2022/06/15.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

الجدول رقم (55): تغيرات مبلغ الدين المتبقي الممنوح للفرع الأجنبي باستخدام سعر الصرف التاريخي

	2010/12/31	**2011/12/31**	**2012/12/31**	**2021/12/31**
القيمة بسعر الصرف التاريخي ب دج	28 614 656 250	28 639 413 469,68	28 766 690 218,12	27 031 852 887,18
القيمة بسعر الصرف تاريخ 12/31 ب دج	29 108 053 125	29 479 790 131,87	27 798 558 381,56	26 082 247 370,62
التأثير	الفرق إيجابي و ذلك راجع لارتفاع سعر	الفرق إيجابي و ذلك راجع لارتفاع سعر	الفرق سلبي و ذلك راجع لارتفاع سعر	الفرق سلبي و ذلك راجع لارتفاع سعر

	الصرف تاريخ إقفال السنة المالية، و يتم الاعتراف بزيادة في حقوق الملكية، و الذي يؤثر على الميزانية.	الصرف تاريخ إقفال السنة المالية، و يتم الاعتراف بزيادة في حقوق الملكية، و الذي يؤثر على الميزانية.	الصرف تاريخ إقفال السنة المالية، و يتم الاعتراف بالنقصان في حقوق الملكية، و الذي يؤثر على الميزانية.	الصرف تاريخ اقفال السنة المالية، و يتم الاعتراف بالنقصان في حقوق الملكية، و الذي يؤثر على الميزانية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق الداخلية لشركة الأم سوناطراك

التغيرات في قيمة الدين الموجه للفرع الأجنبي الناتج عن تقلبات أسعار الصرف، أثر سلبيا وإيجابيا على قيمة الدين، و كان الاعتراف بقيمة التغيير في حقوق الملكية باعتبار الدين مقيم بالتكلفة المهتلكة حسب شركة الأم سوناطراك ، أما النظام الحاسبي المالي فله وجهة نظر مخالفة في هذه النقطة و الذي يقر بالاعتراف بالتغيرات الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في جدول النتائج و ذلك لأن تسديد الدين مخطط له.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في شركة سوناطراك اتضحت لنا النقاط التالية:

- تعتمد الشركة استراتيجية محددة فيما يخص عملية اختيار الأصول المالية، حيث إنها تتجه نحو الأصول المالية الطويلة الأجل التي تمنح لها سيطرة ورقابة على فروعها أو تستجيب إلى الخطة المسطرة لتحقيق الأهداف طويلة المدى، وذلك من خلال تصنيف هذه الأصول المالية حسب حكم الإدارة أي ما تراه مناسبا لاستراتيجيتها.
- تستخدم في قياسها للسندات المساهمة إما على التكلفة التاريخية، أو القيمة العادلة والتي تعتبر أيضا التكلفة التاريخية وذلك لعدم قابلية قياس القيمة العادلة لغياب سوق نشط يحدد ذلك، أما بالنسبة لسندات المساهمة المدرجة في البورصة فتعتبر القيمة السوقية هي القيمة العادلة.
- لا تفرق الشركة ما بين الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات ذات التسديد المخطط له، والغير المخطط له، و ذلك فيما يخص إعادة التقييم تاريخ إقفال السنة المالية و الاعتراف بمكاسب و خسائر سعر الصرف، ففي كلتا الحالتين لا يتم الاعتراف بفروقات سعر الصرف، الأمر الذي يخالف النظام المحاسبي المالي في نقطة الاعتراف بها في حالة الحسابات الدائنة و التسديد مخطط له، و ذلك راجع لعدم وضوح التعريف الخاص بالاستثمار الصافي فالشركة تعتبر أن كل الأصول المالية المصنفة في الحسابين 26 و 27 استثمارات صافية.
- الاعتراف بخسارة القيمة يخص فقط الأصول المالية المقيمة بالتكلفة التاريخية، الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة، تقوم الشركة بتعديل قيمة الأصول المالية من خلال الحساب 26XX.
- تحول قيمة الأصول المالية باستخدام سعر الصرف السائد تاريخ المعاملة، أي تاريخ الاقتناء أو تسليم الأموال في حالة الحسابات الدائنة.
- تستخدم سعر الصرف السائد تاريخ إقفال السنة المالية لتقييم المبلغ الجاري للحسابات الدائنة، كما تستخدم سعر الصرف التاريخي تاريخ تحصيل المبلغ الرئيسي.
- بالنسبة للفوائد تستخدم شركة سوناطراك سعر الصرف تاريخ تحصيل الفوائد.

الخاتمة

الخاتمة

يبقى موضوع المعالجة المحاسبية لأدوات المعاملات المالية الدولية من المواضيع التي لقيت اهتمام الكثير من المختصين في مجال المحاسبة والهندسة المالية، لما لها من إيجابيات على رفع المردودية المالية للمؤسسات، استخدامها كآلية لإدارة المخاطر، أو في عمليات التمويل، الأمر الذي جعل الجهات المكلفة بإصدار القواعد المحاسبية على المستوى الدولي "مجلس معايير المحاسبة الدولية "بالاهتمام المتزايد بها من خلال السعي إلى تطوير المعايير المحاسبية الدولية و جعلها تواكب التطورات المالية و الاقتصادية بصفة مستمرة ، و كل معيار صادر يصبح موضوع امتحان في بيئة المؤسسات الاقتصادية، حيث قام المجلس (IASB) بإلغاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 بسبب الانتقادات الموجهة له أهمها تضخيم آثار الأزمة المالية سنة 2008 و استخدامه الشامل للقيمة العادلة في التقييم اللاحق للأصول المالية، و تعويضه بالمعيار IFRS 09، كما قام بإلغاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 27 المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمستقلة الصادر عام 1989 م و التفسيرات الخاصة به SIC 12 ، و تعويضه بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 10 IFRS "القوائم المالية المجمعة" و المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 27 نسخة 2011 "القوائم المالية المنفصلة"، كما قام باستبدال المعيار الخاص بعقود الايجار IAS 17 بمعيار جديد IFRS 16 ليدخل حيز التنفيذ في مطلع 2019 و الذي جاء تتويجا للعمل المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) و مجلس معايير المحاسبة الامريكية(FASB) ،بالإضافة إلى جملة من التفسيرات التي ترافق المعايير حين صدورها.

على المستوى المحلي يعتبر المجلس الوطني للمحاسبة(CNC) الجهة المكلفة بالمحاسبة في الجزائر والذي قام بإصدار نظام محاسبي مالي اعتمد على المعايير الدولية كمرجع له من خلال الإطار المفاهيمي والعديد من القواعد والتطبيقات المحاسبية، دون الاستجابة للتغيرات في المعايير المحاسبية الدولية الأمر الذي جعله يتصف بعدم المرونة خاصة فيما يخص مجال المعاملات المالية الدولية الذي يعتبر أكثر المجالات تطورا وتنوعا.

وتأسيسا على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لإظهار المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الدولية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال تعريف مصطلح المعاملات المالية الدولية، تصنيف الأصول والخصوم المالية، المعالجة المحاسبية لمكاسب وخسائر الصرف بالنسبة للمعاملات المالية بالعملات الاجنبية، وكانت الشركة الأم لمجمع سوناطراك مركز المعالجة المحاسبية لدراستنا.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

لقد توصلنا من هذه الدراسة إلى الإجابة على الفرضيات المحددة مسبقا:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تعود ظروف نشأة النظام المحاسبي المالي إلى الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو النظام الرأسمالي، الأمر الذي ساعد النظام على تعريف المعاملات المالية الدولية من خلال تخصيص جزء من أجزائه لتعريفها في فقرة الأصول المالية والخصوم المالية، كما وضع قواعد محاسبية تشمل عملية التصنيف والقياس، أما بالنسبة للمعاملات على الصعيد الدولي، فعرفها في القسم السابع" العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية". **مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى صحيحة.**
- ✓ **الفرضية الثانية:** لا يوجد توافق بين القواعد المحاسبية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك راجع إلى:

_ اعتماد النظام المحاسبي في معالجته للأصول و الخصوم المالية على المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 39 " الأدوات المالية: الاعتراف و القياس" الملغى، و استبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS 09.

_ تصنيف النظام المحاسبي المالي الأصول المالية حسب قرار الإدارة بعيدا عن أسس وقواعد ترتكز عليها عملية التصنيف، عكس المعايير الدولية التي تصنف الأصول المالية حسب طبيعة الشراكة وتعد نسبة الاستثمار في رأسمال الشركة المستثمر فيها مؤشرا مهما تبنى على أساسه المعالجة المحاسبية.

_ اختلاف المعالجة المحاسبية للأرباح المقرر توزيعها وفق طريقة التكلفة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 09، حيث إن الأخير لا يعترف بعملية الإعلان عن الأرباح إلا عند توزيعها فقط، أما وفق النظام المحاسبي المالي فتتم عملية الاعتراف بالأرباح عند الإعلان عنها تحت بند الأرباح المنتظرة أو المقرر توزيعها.

_ في حالة السيطرة أو التأثير المهم (شركة زميلة أو مشاريع مشتركة) يعدل حساب الاستثمار في الأرباح و الخسائر وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS 28 و IFRS 10 ، أما حساب الأصول المالية تحديدا المصنفة في فئة "سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات" و المقيمة بالتكلفة التاريخية وفق النظام المحاسبي المالي فهو يحافظ على تكلفته الاصلية.

_ لا توفر المعالجة المحاسبية في النظام الجزائري إطارًا فعليًا للمشتقات المالية، حيث تبقى القواعد المتعلقة بها غير مطبقة ميدانيًا، بل مجرد نصوص نظرية. في المقابل، تعتمد المعايير الدولية على الاعتراف بالمشتقات وقياسها بالقيمة العادلة مع إفصاح شفاف. هذا الغياب يعكس تأخر البيئة المالية الجزائرية عن التوجهات العالمية، خاصة أن المشتقات لا تُستخدم فعليًا في السوق الجزائري.

نتيجة لما سبق يتبين لدينا أن الفرضية الثانية خاطئة.

- ✓ **الفرضية الثالثة:** تعرض الشركة الأم لمجمع سوناطراك العمليات على الأصول المالية الأجنبية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، بحيث تصنفها في الميزانية في جانب الأصول غير المتداولة بالنسبة لاستثمارات الطويلة الأجل مع استخدام الحساب 26 "مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بالمساهمات " و الحساب 27 " التثبيتات المالية الأخرى"، أما بالنسبة للأصول المالية المتداولة فهي تصنفها في جانب الأصول الجارية تحت بند "القيم المنقولة للتوظيف" مع استخدام الحساب 50. **مما سبق نستنتج أن الفرضية الثالثة صحيحة.**

- ✓ **الفرضية الرابعة:** لا تعتمد الشركة الأم لمجمع سوناطراك في معالجتها للحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات الأجنبية على متطلبات النظام المحاسبي المالي. حيث إنها لا تفرق ما بين الحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات الأجنبية ذات التسديد المخطط له، والغير المخطط له، وذلك فيما يخص التقييم اللاحق والاعتراف بمكاسب وخسائر سعر الصرف، ففي كلتا الحالتين يتم الاعتراف بفروقات سعر الصرف ضمن بنود حقوق الملكية في الميزانية، الأمر الذي يخالف النظام المحاسبي المالي في نقطة الاعتراف بها في حالة التسديد المخطط له ضمن بنود قائمة الدخل، وذلك راجع لعدم وضوح التعريف الخاص بالاستثمار الصافي فالشركة تعتبر أن كل الأصول المالية المصنفة في الحسابين 26 و 27 استثمارات صافية. **نتيجة لما سبق يتبين لدينا أن الفرضية الرابعة خاطئة.**

2. نتائج الدراسة

إضافة إلى نتائج الفرضيات فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- _ اهتمام معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS بمحاسبة المعاملات المالية الدولية لما لها من أهمية، و أكبر دليل تخصيص سبعة معايير مازالت سارية المفعول (IAS 32، IAS 27 نسخة 2011 ، IAS 28 ، IFRS 07 ، IFRS 09، IFRS 10 ،IFRS 16) مع التذكير بأنه تم إلغاء و تعديل المعايير (IAS17 ، IAS27 نسخة 1989، IAS 39) التي لم تعد تجيب إلى متطلبات المؤسسات و البيئة الاقتصادية.
- _ عمل المجلس المكلف بالمحاسبة في الجزائر على توفيق نظامه المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية، دون أخذ بعين الاعتبار بيئة المؤسسات الجزائرية بحيث استخدم عدة مصطلحات لا

تتماشى معها. وعدم تطور الأسواق المالية في الجزائر لعب دورا مهما في عرقلة انتشار عدة أدوات مالية.

- يتصف النظام المحاسبي المالي بالجمود مقارنة بالتطور في الاقتصاد والمعاملات المالية والتجارية.، حيث إنه منذ صدوره عام 2007 لم تحدث فيه أي تغيرات أو تعديلات تواكب العصر الحالي، وتجعله يتكيف ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية التي تصدر وتتجدد باستمرار. والدليل على ذلك اعتماده في المعالجة المحاسبية للأصول المالية على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الذي تم تعديله ثم إلغاؤه.
- استخدام طريقة التقييم بالقيمة العادلة للأصول المالية بطريقة دقيقة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي ترجع الى وجود سوق ناشط يسمح بتحديدها بطريقة موثوقة، على خلاف النظام المحاسبي المالي الذي يقيم بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة مع غياب شروط تحديدها.
- عرف المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 الأصول المالية بشكل دقيق عكس النظام المحاسبي المالي الذي اكتفى بتصنيفها في أربع فئات.
- يعالج النظام المحاسبي المالي الأصول المالية وفق طريقتين، طريقة التكلفة التي تعتمد أساسا على القيمة الاصلية المسجلة تاريخ الاعتراف الأولي، وطريقة القيمة العادلة المتمثلة في القيمة السوقية للأصل المالي، بينما المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS تستخدم طريقة حقوق الملكية التي تطبق حسب نسبة الاستثمار في رأسمال الشركة و طبيعة الشراكة التي من خلالها يتم تعديل التكلفة الأصلية المسجلة في الدفاتر المحاسبية للشركة المستثمرة بالأرباح أو الخسائر الخاصة بالشركة المستثمر فيها، أي حساب الاستثمار في الشركة المستثمر يأخذ سلوك حقوق الملكية كبند في الشركة المستثمر فيها. إلى جانب طريقة التكلفة والقيمة العادلة.

3. الاقتراحات

وبناء على ما توصلنا إليه من نتائج يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- اسقاط مفاهيم النظام المحاسبي المالي الخاصة بالمعالجة المحاسبية للأصول والخصوم المالية على الواقع الاقتصادي حتى لا تبقى مجرد حبر على ورق، حيث إنه في غياب سوق نشط تقوم المؤسسات بقياس القيمة العادلة بطريقة خالية من الدقة أو تستخدم طريقة التكلفة لقياس أصول مالية مصنفة في فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة، إلى جانب وجود مفاهيم خاصة بالمشتقات المالية مع غياب تطبيقها على أرض الواقع، كما هو الحال بالنسبة لمصطلح "الاستثمار الصافي".

_ نشر ثقافة الاستثمار في البورصة من خلال تأطير الموارد البشرية عن طريق خبراء متخصصين في مجال الأسواق المالية وإجراء إصلاحات حقيقية عليها، حيث تلعب البورصة دورا مهما فيما يخص موضوع القياس الذي يعتبر أحد المشاكل المحاسبية المعاصرة.

_ العمل على إشراك كل المعنيين والمهتمين بمجال المحاسبة في الجزائر في تطوير النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر المرجع الاساسي لكل الأكاديميين والمهنيين، وخلق مجال لتبادل الأفكار بين النظري والتطبيقي لجعل النظام المحاسبي يستجيب لمتطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية بدرجة أولى، وعدم امتلاء نصوصه بمصطلحات يصعب تطبيقها على أرض الواقع.

4. أفاق الدراسة

زاد تَطَوُّرُ المعاملات المالية على الصعيد الدولي المحاسبة تعقيدا من ناحية اختلاف البيئة من ظروف اقتصادية، مالية وسياسات نقدية، ومن ناحية أخرى اختلاف عملات التعامل بحيث قيم البنود في القوائم المالية مرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات مما ينتج مشكلة الاعتراف بمكاسب وخسائر الصرف، خاصة في البيئة الاقتصادية الجزائرية الغير النشطة في موضوع المعاملات المالية على الصعيد الدولي الذي جعل مجال البحث خصبا، وعليه سنحاول اقتراح مجموعة من آفاق البحث المستقبلية فيما يلي:

_ المعالجة المحاسبية للأصول المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS 28، IFRS 09، IFRS 10).

_ تصنيف الأصول المالية حسب طبيعة الاستثمار.

_ دراسة مقارنة للمعالجة المحاسبية للأصول المالية (حالة الاستثمار في حقوق الملكية، المشتقات المالية، أدوات الديون) وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية (IAS 28، IFRS 9، IFRS 10).

_ محاسبة الخصوم المالية الأجنبية في المؤسسات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

_ المعالجة المحاسبية لفوارق التحويل المرتبطة بتغيرات سعر الصرف الخاص بالاستثمار الصافي للشركة في أحد فروعها في الخارج.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

أ الكتب

1. أحمد سامي، وليد جمعة، مبادئ الاستثمار في السندات، صندوق النقد العربي، سنة 2022.
2. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية – الإسكندرية–،2012.
3. برايان كويل، مبادلة العملات، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأول، 2005 .
4. بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية – تقييم الأسهم والسندات–، دار علي بن زيد للطباعة والنشر – بسكرة– الجزائر، الطبعة الأولى، 2019.
5. بن ربيع حنيفة وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS–IFRS ، الجزء الثاني، الطبعة الأولي، منشورات كليك، الجزائر، 2014.
6. بوسبعين تسعديت، عبد الحميد حسياني، محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي – ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر – 2017.
7. جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، الطبعة الأول، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2017.
8. السيد محمد أحمد السربيتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر2009.
9. شقري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية – الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2010.
10. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة,2009.
11. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر و التوزيع برج بوعريرج ، الجزائر 2009.
12. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012.
13. علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، دار النشر منشورات الصفحات الرقاء،2018.
14. لجنة معايير المحاسبة الدولية ، معيار المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، ديسمبر 2002.

15. مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، الجزء الأول، كنوز أشبيليا- الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
16. محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2008.
17. المصرف المركزي الأوربي، الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية، نيويورك، 2015.
18. مطر موسى سعيد، وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، 2002.
19. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للنشر- الاسكندرية، مصر، 1999.
20. هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، 2007.
21. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011/2010 .
22. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، الدليل الإرشادي الخاص بالتحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للتقرير المالي وأثرها على حساب الزكاة للمكلفين الملزمين بمسك حسابات نظامية في المملكة العربية السعودية، الإصدار الثاني، نوفمبر 2021.
23. وليد بن ترادايت، تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.
24. وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، معايير المحاسبة الدولية، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، الطبعة الاولى، 2015.

ب المقالات

1. لوراتي إبراهيم، القروض البنكية و إجراءات منحها، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – 31(2) ، جامعة زيان عاشور بالجلفة،2016.
2. الوليد أحمد طلحة، سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية و التطبيق، صندوق النقد العربي، العدد 99-،2020.
3. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم أل طالب، الأسهم والسندات – حقيقتها وحكمها -، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم المنيا، سنة 2023.

قائمة المراجع

4. أحمد سامي، وليد جمعة، مبادئ الاستثمار في السندات، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (35)، 2022.
5. أحمد محمد فرحات، دراسة العلاقة يبن تحركات أسعار الأسهم والتغيير غير المتوقعة في العوامل الاقتصادية الكلية – دراسة تطبيقية –، جامعة مصراته، ليبيا، 2017.
6. ألاء مصطفى الاسعد، المعايير المحاسبية و التغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013.
7. إيهاب عبد الوهاب حاجم، أ.د .فيحاء عبدالله يعقوب، تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 الأدوات المالية الاعتراف والقياس للمحاسبة عن الأسهم وانعكاسه على القوائم المالية للشركات، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد (15) العدد (25) ، سنة 2020.
8. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على عدد من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد السادس، يوليو 2015.
9. بلال شيخي، منصور ناصر الرجى، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية IAS و المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS و أثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016،.
10. بلهامل شهرزاد، بيصار عبد المطلب، التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS/IAS، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2016/02.
11. بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة– ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04 ، المجلد 1 – جوان 2017.
12. بن صابر سليمان أسماء، بندي عبد الله عبد السلام، أثر الاصلاحات الاقتصادية المتبناة في الجزائر في إعادة النظر في النظام المحاسبي للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث،2020.
13. تيجاني بالرقي، أمين راشدي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي21 و النظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث– العدد 1(مارس 2017).
14. جرد نور الدين، البيئة المحاسبية للدول النامية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين مراعاة ظروف البيئة المحاسبية المحلية و الاستجابة للتأثيرات الأنظمة المحاسبية الدولية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – 31 (2)، 2016.

15. الجهاز المركزي للمحاسبات، الوقائع المصرية، العدد 143 تابع (ب) في 24 جوان 2020.
16. حنان معلى، نبيل قطاف، عقد الإيجار بين النظام المحاسبي المالي و التشريع الجبائي الجزائري– عقد بيسكو فروي و بنك سوسيتي جنرال الجزائر " نموذجا"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد: 11 ،العدد : 02 ،السنة 2022.
17. حيدر علي جراد المسعودي، علاء رضا مهدي الغانمي، مدى تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف – دراسة تحليلية مقارنة–، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14 ،العدد 57، 2018.
18. د. أ الجوزي جميلة، قروج لودميلة، تأثير استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 17 ،العدد: 03، 2023.
19. رانيا شيخ طه ، التضخم – أسبابه، أثاره و سبل معالجته–، صندوق النقد العربي، 2021.
20. سايح نوال، المعالجة المحاسبية للعقود الايجار التمويلي وفق المعيار الدولي IFRS 16 – دراسة تحليلية مقارنة بين IAS 17 ، IFRS 16 ،SCF – ،مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية ، الإدارية و المحاسبية، المجلد–02، العدد 01، جوان 2021.
21. سحنون أسامة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي في ظل تولي المجلس مهمة التنميط المحاسبي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: الثالث العدد: الأول السنة : 2022.
22. سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، الاطار النظري و المؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، 2014.
23. سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) (دراسة تحليلية تقيمية)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – العدد الثالث/مارس، 2018.
24. سفير محمد، مدات جمال، القيمة العادلة بين حتمية التطبيق و إشكالية التحديد، مجلة الاقتصاد الجديد/العدد: 05–جانفي 2012.
25. سيد عبد الحليم، دراسة تحليلية لانعكاسات الجوانب المحاسبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تحسين الأداء المالي للشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني2021.
26. شوقي طارق، محاسبة التغطية للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الامريكي133 SFAS ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 17 –2017.

27. طلال عبد الكريم القرعان، العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بورصة عمان خلال الفترة (2018-2008) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، 2020.

28. ظريف مريم، شنوف شعيب، دراسة مقارنة لأثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بين SCF و IAS دراسة حالة " مؤسسة مجبنة و ملبنة بوداد"، مجلة أبعاد اقتصادية ، العدد الثامن ، 2018.

29. عبد الناصر إبراهيم نور، تأثير مبادئ الحاكمية المؤسسية على سيولة سوق الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية-، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، أفريل 2016 .

30. علي عباس براهيم، عبيد محمد، الممارسات المحاسبية الدولية لترجمة القوائم المالية الأجنبية في ظل ظاهرة التضخم، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، العدد 01 : جانفي 2021.

31. علي عباس براهيم، عبيد محمد، الممارسات المحاسبية الدولية لترجمة القوائم المالية الأجنبية في ظل ظاهرة التضخم، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، العدد01 :جانفي 2021.

32. عيادي عبدالقادر، تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الإطار النظري للمحاسبة - مع الإشارة إلى الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي الجزائري-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 15- جانفي 2016.

33. عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون ، نوفمبر 2003.

34. ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، بيئة المحاسبة و مؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013.

35. م. نوفل رحمن ملغيط الجبوري، التنظيم القانوني لشهادات الإيداع الدولية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد/33، حزيران/2017.

36. محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي- محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ؟، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد: 04- عدد: 02-2018.

37. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية – العدد الرابع ديسمبر 2008.

38. مصطفى كامل الحجازي، المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، في الفترة 1-2 أفريل 2009.
39. معمر الطيب ابتسام، ترجمة القوائم المالية المجمعة بالعملات الاجنبية، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 19 (ديسمبر 2018).
40. ميلود بورحلة ، المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي حسب المرجعية المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد : 08 – العدد : 04/ (ديسمبر 2020) .
41. نادية أبو العزم السيد حسن، أنواع الأسهم وأحكام التعامل بها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد الحادي والخمسون، 2012.
42. هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي،2008.

ج أطروحات دكتوراه

1. إيمان جودي، تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية: الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، 2022.
2. بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2015-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2018/2017.
3. جودي إيمان، أثر الاختلافات بين المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الامريكية (US GAAP) و أفاق التقارب بينهما، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف 01، 2012-2013.
4. دوحة سلمة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور االثالث في العلوم التجارية – تخصص تجارة دولية-، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015.
5. سلامي منير ، القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية IFRS ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع : محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، باتنة ، سنة 2009-2010.

قائمة المراجع

6. سليمة حشايشي، نحو نموذج مقترح لتقييم الأصول المالية في الأسواق المالية العربية – دراسة قياسية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس/ سطيف 1، 2017-2018.
7. شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.
8. شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017.
9. شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2009.
10. صبرينة بن عروج، التوجه الحديث نحو القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة و مدى تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية فرع محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 03، 2019-2020.
11. الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF و معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS – دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الابار (ENSP) خلال سنة 2013 – ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير فرع علوم تجارية ، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- ، 2015/2014.
12. عبد القادر حوة، معوقات الإفصاح و المعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03، سنة 2019/2018 .
13. عثمان مصطفى محمد، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، 2006.
14. عقري روزة ، محاسبة الأدوات المالية و حدود تغطية مخاطرها في ظل التقييم بالقيمة العادلة – دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال -، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، 2021-2022.

15. مقدمي أحمد .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي فرع التحليل الاقتصادي بعنوان النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات، دراسة حالة– مجمع صيدال– ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

16. نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990 -2015، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء.

د القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الاول عام 1429 الموافق 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27 الصادر في 28 مايو سنة 2008.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد19 ، الصادر بتاريخ الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق 25 مارس 2009 .

هـ التقارير المالية السنوية

1. الحصيلة السنوية سوطراك/ 2020.

2. المراجع الأجنبية

A. Les livres

1. Axel Haller et Peter Walton – Différences nationales et harmonisation comptable – in Comptabilité Internationale – Vuibert – Paris – 1997 –.
2. BELLALAH M., et SIMON Y., Option, Contrat à terme et gestion de risque, 2 ème édition, economica, Paris, 2003.

3. Bourachot H., Renouard G., et all, 100 fiches pour comprendre la bourse et les marchés financiers, Breal Edition, Paris, 2018.
4. Brigitte Hess-Fallon. Anne-Marie Simon. Droit des affaires. 16eme édition. Paris France,2015.
5. Clifford Chance LLP, Capital markets and funding, Treasurer's Companion,2009.
6. Djelloul BOUBIR,Comptabilité financiere SCF-IFRS ,manuel 2 :Les Instruments Financiers en SCF-IFRS , Edition ITICS ,Alger 2013.
7. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield, Intermediate Accounting- IFRS edition, Hoboken, New York,2014.
8. IFRS 9 Financil Instruments :Public sector application guidance,HM,Treasury, Decembre 2017.
9. IFRS Foundation ,Norme Comptable Internationale 28 Participations dans des entreprises associées et des coentreprises,2012.
10. IFRS Foundation, IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures, 2003.
11. IFRS Foundation, IFRS 16 Contrats de locations, janvier 2016.
12. IFRS Foundation, Norme comptable internationale -27 États financiers individuels-, 2011,
13. IFRS9 Foundation,IFRS Standars,2014.
14. Jérémy Morvan, Marchés et instruments financiers, édition Dunod ,2009.
15. John C. Hull,OPTIONS, FUTURES, AND OTHER DERIVATIVES, EDITION PEARSON,NINTH EDITION, 2015.
16. Juan Ramirez, Accounting for Derivatives- Advanced Hedging under IFRS9, Second Edition, Wiley, 2015.
17. Maillet baudrier, les technique de consolidation ,foucher, France,2007.
18. Manuel de comptabilité générale de la classe 1– SONARRACH-16 mars 2010 ,
19. Manuel de comptabilité générale de la classe 2– SONARRACH-16 mars 2010 ,
20. Manuel de comptabilité générale de la classe 5– SONARRACH-16 mars 2010 ,
21. Robert OBERT,Pratique des normes IAS/IFRS : 40 cas d'application avec corrigés,Ordre des Experts-Comptable, Dunod, Paris, 2005.
22. Swissbanking, Risques inhérents au commerce d'instruments financiers, Novembre 2019.

B. Les Articles

1. Amel BENYEKHLEF, Les Différents Systèmes Comptables Internationaux et leurs apports à la Qualité de l'Information Financière, JEFB, volume: 07 , Numéro: 02 , Septembre, 2022.

2. Aouatif Boudiaf, Analyse normative du concept de la juste valeur, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, Numéro 3 : Décembre 2017.
3. Charlie, T. M, La pertinence de la juste valeur dans la recherche de l'image fidèle du SYSCOHADA révisé : une étude de cas camerounais . Revue Internationale des Sciences de Gestion,2021.
4. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield, Intermediate Accounting,2013.
5. Dr K C Chakrabarty, Introduction of International Financial Reporting Standards (IFRS) - issues and challenges, BIS central bankers' speeches, 11 February 2011.
6. FEDERAL ACCOUNTING STANDARDS ADVISORY BOARD, FASAB Handbook of Federal Accounting Standards and Other Pronouncements, as Amended, Version 19, June 30, 2020.
7. Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts No. 5(SFAC 5) ,Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises , December 2021.
8. In depth: Achieving hedge accounting in practice under IFRS 9,PwC, December 2017.
9. Meriem BOUZEGHOUB, Amyra TOUATI, LES PRODUITS DERIVES, REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES, Numéro Spécial 01, 2017.
10. Rufo R Mendoza, INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS: HISTORICAL AND RATIONAL PERSPECTIVES, The Accountant's Journal, 54(1), Philippine Institute of Certified Public Accountants, 2005.
11. Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović, The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives. 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business,2014.

C. Les Thèses et Mémoires:

1. Abderrazak GABSI, IAS 21 : EFFETS DES VARIATIONS DES COURS DES MONNAIES ETRANGERES, MASTERE PROFETIONNEL EN COMPTABILITE, UNIVERSITE DE CARTHAGE, 2016-2017.

2. CHACHOUA ABDELKRIM, PRATIQUE DES NORMES COMPTABLE INTERNATIONALE DANS LES ENTREPRISES ALGERIENNES, THESE de Doctorat en Sciences En Sciences Commerciales, Université d'Oran 2, Année 2018-2019.
3. SVENTZIDOU CHRISTINA, IMPLEMENTATION OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD 9: FINANCIAL INSTRUMENTS IN GREEK BANKING INDUSTRY, Master Thesis , SCHOOL OF BUSINESS ADMINISTRATION, 2019.

D. Décrets et Lois

1. Journal Officiel de la République Tunisienne, Arrêté du ministre des finances du 12 septembre 2019, portant approbation de la norme des comptes de l'Etat relative aux immobilisations financières, N77.

E. Sites internet

1. Deloitte, IFRIC Interpretations, Available online at: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 22-03-2022 to 23:00
2. Deloitte, International Accounting Standards, Available online at : https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 20-03-2022 to 10:45.
3. Deloitte, International Financial Reporting Standards, Available online at : https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 21-03-2022 to 09 :00.
4. Deloitte, SIC Interpretations, Available online at: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/, Consulté 21-03-2022 to 00:50.
5. European system of accounts — ESA, CHAPTER, 2010, Available online at : https://ec.europa.eu/eurostat/esa2010/chapter/view/5/, consulted 27-02-2021 to 12 :30
6. FASB, COMPARABILITY IN INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS— A BRIEF HISTORY, Available online at: www.fasb.org, consulted, 15-03-2021 at 19:00
7. The Office of Justice Programs Territories Financial Support Center (OJP TFSC),2021, Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) Guide Sheet, Available online at: OJPTFSC@usdoj.gov, consulted 15-03-2022 at 16:30.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01 : قائمة التسجيل المحاسبي تاريخ اقتناء السندات و دفع التكاليف (2020/05/14)

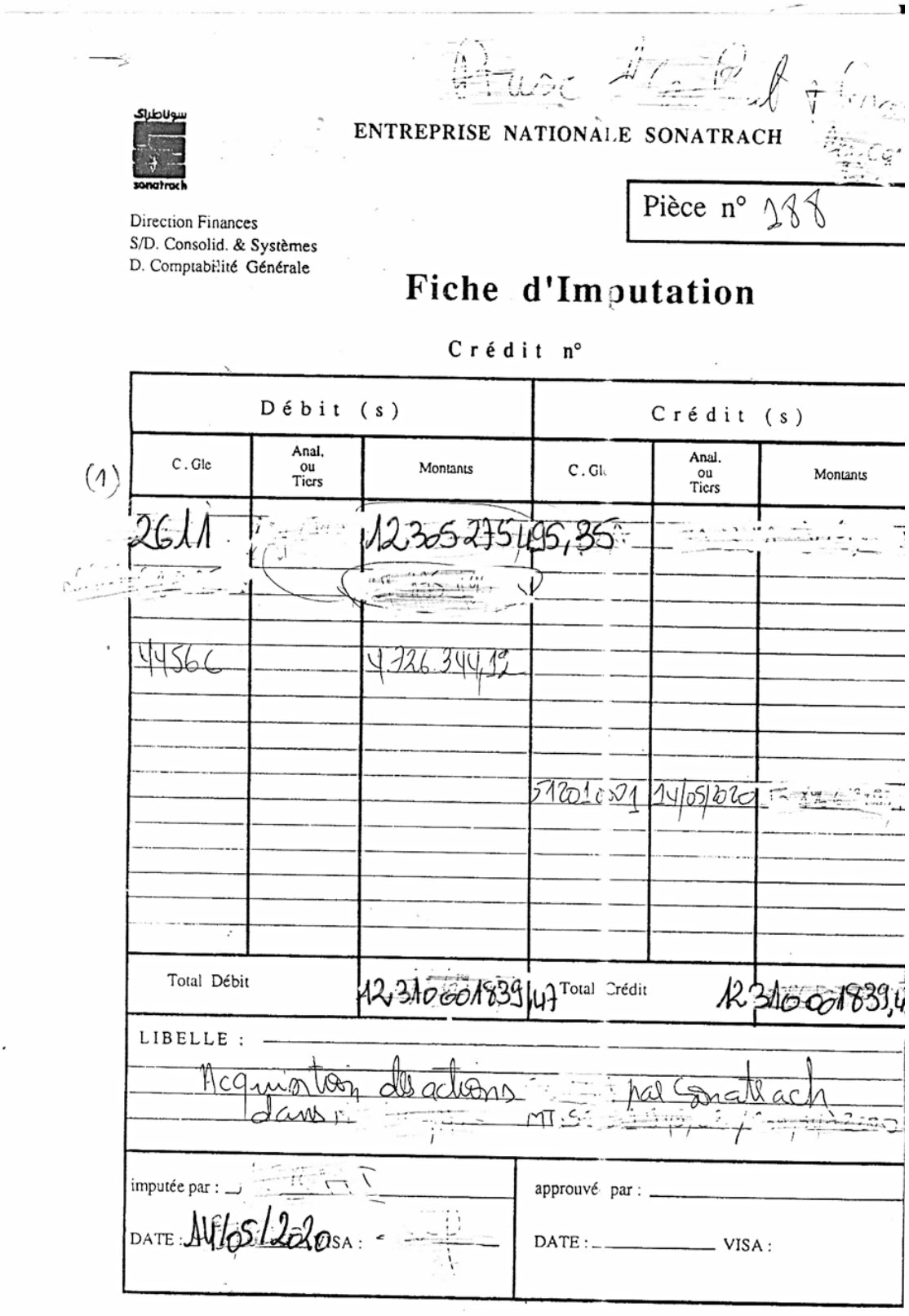

ENTREPRISE NATIONALE SONATRACH

Direction Finances
S/D. Consolid. & Systèmes
D. Comptabilité Générale

Pièce n° 188

Fiche d'Imputation

Crédit n°

Débit (s)			Crédit (s)		
C. Gle	Anal. ou Tiers	Montants	C. Gle	Anal. ou Tiers	Montants
2611		12305275195,35			
44566		4.726.344,12			
			5120100 01	14/05/2020	
Total Débit		12310001839,47	Total Crédit		12310001839,47

LIBELLE : Acquisition des actions par Sonatrach dans [illegible]

imputée par : [illegible]
DATE : 14/05/2020 VISA :

approuvé par :
DATE : _____ VISA :

الملحق رقم (02): قائمة التسجيل المحاسبي تاريخ دفع باقي التكاليف الخاصة بعملية الاقتناء (2020/07/16)

ENTREPRISE NATIONALE SONATRACH

Direction Finances
S/D. Consolid. & Systèmes
D. Comptabilité Générale

Pièce n° 280

Fiche d'Imputation

Crédit n°

Débit (s)			Crédit (s)		
C. Gle	Anal. ou Tiers	Montants	C. Gle	Anal. ou Tiers	Montants
21621	285837	28.193,11			
62715		3.027,68			
44566		575,26			
			51201001	16/07/2020	31.796,05
Total Débit		31.796,05	Total Crédit		31.796,05

LIBELLE : Frais liées à l'acquisition des parts titres de [redacted] dans [redacted] 193,51 euros
Cours : 145,6933000

imputée par : [redacted]
DATE : 16/07/2020 VISA :

approuvée par :
DATE : VISA :

تابع للملحق رقم(02): وصل تحويل من بنك الجزائر الخارجي الخاص بعملية دفع باقي التكاليف

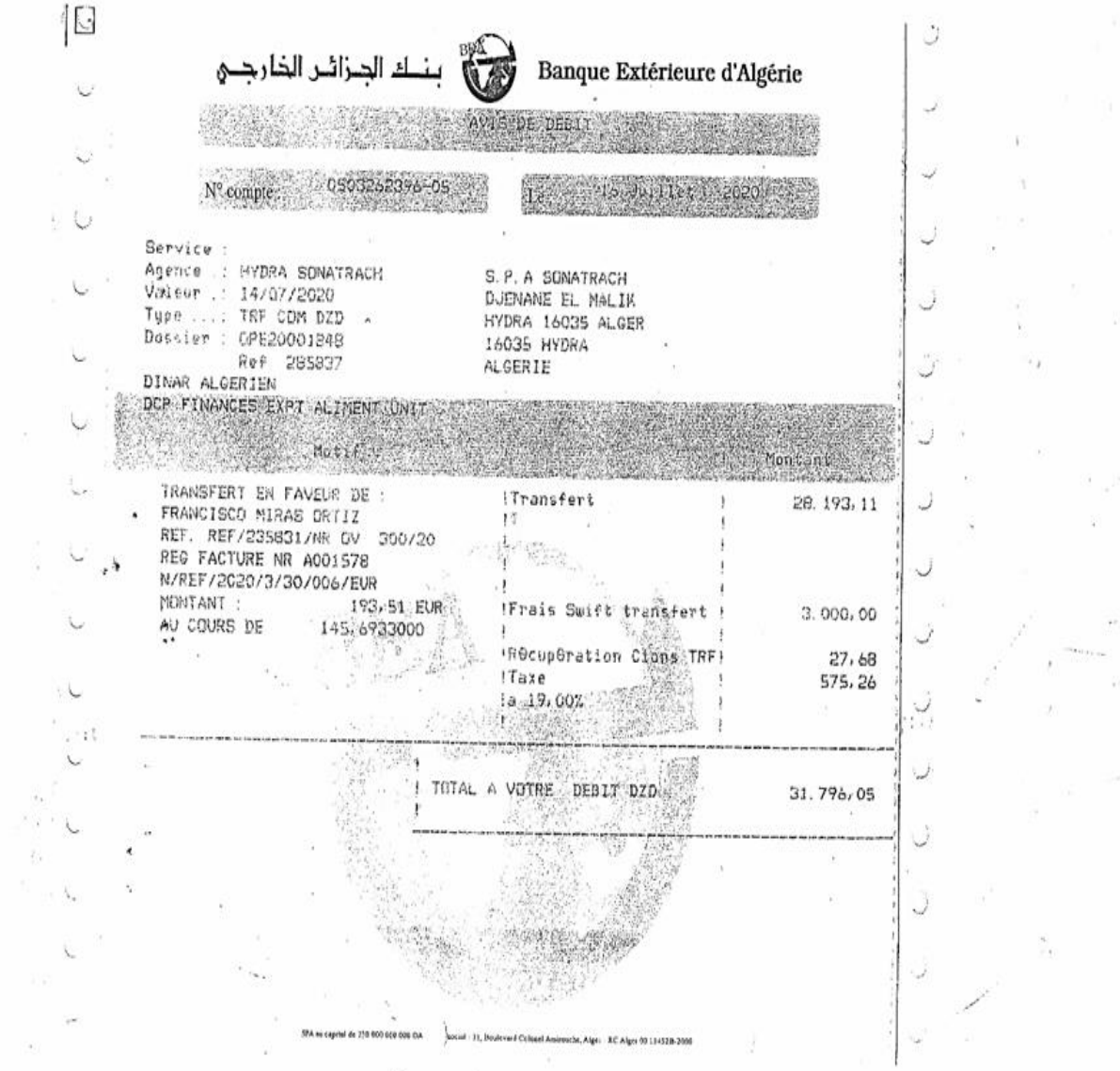

بنـك الجـزائـر الخارجـي

Banque Extérieure d'Algérie

AVIS DE DEBIT

N° compte : 0503262396-05 Le : 15 Juillet 2020

Service :
Agence : HYDRA SONATRACH
Valeur : 14/07/2020
Type ... : TRF COM DZD
Dossier : CPE20001848
Ref 285837

S.P.A SONATRACH
DJENANE EL MALIK
HYDRA 16035 ALGER
16035 HYDRA
ALGERIE

DINAR ALGERIEN
DCP FINANCES EXPT ALIMENT CONIT

Motif		Montant
TRANSFERT EN FAVEUR DE : FRANCISCO MIRAS ORTIZ REF. REF/235831/NR OV 300/20 REG FACTURE NR A001578 N/REF/2020/3/30/006/EUR MONTANT : 193,51 EUR AU COURS DE 145,6933000	Transfert	28.193,11
	Frais Swift transfert	3.000,00
	Récupération Class TRF	27,68
	Taxe à 19,00%	575,26
	TOTAL A VOTRE DEBIT DZD	31.796,05

تابع للملحق رقم (02) : فاتورة خاصة بأتعاب مكتب الاستشارات

FRANCISCO [illegible] ORTIZ

CL LAGASCA 88 Pl.8
28001 MADRID Tf: 915774787 Fax: 915778231
E-Mail: fmiras@notariado.org
C.I.F.: 46135736J

Nº Factura:A 001578
Fecha: 14/05/2020

ESPAÑA
NOTARIO

Nº Protocolo: 001578/20
Firma: 14/05/2020

SONATRACH S.P.A.
DJENANE EL- MALIK
HYDRA, ARGEL
16035-ARGELIA
00B0013767

Folios: 27 Copias Autorizadas: 1 Copias Simples: 0 Copias Electrónicas: 0

Actos jurídicos	Arancel	Base Arancelaria	Honorarios	% Red.	Iva
ACTA DE MANIFESTACIONES DE TITULAR	1	Sin cuantía	36,06	0,00	No sujeto

Conceptos	Arancel	Importe
Derechos		
Honorarios sin Cuantía	1.0	36,06
Copias Autorizadas	4.0	48,08
Folios	7.0	102,17
Suplidos (Norma 8ª)		
Papel	Norma 8ª	7,20

Recibí,

BON A PAYER
L'ordonnateur soussigné, certifie avoir vérifié et constaté que les fournitures et prestations objet du présent mémoire ont été réellement et fidèement effectuées et qu'il y a lieu de payer au créancier la somme de : cent [illegible]
Le Directeur

NOTARIA DE D. FRANCISCO MIRAS ORTIZ - MADRID - NIHIL PRIUS FIDE

28 JUIN 2020

Totales	
TOTAL DERECHOS	186,31 €
TOTAL SUPLIDOS	7,20 €
BASE IMPONIBLE IVA	186,31 €
IVA (00,00%)	0,00 €
BASE IMPONIBLE RET.	186,31 €
RETENCIÓN (00,00%)	-0,00 €
TOTAL	193,51 €

TOTAL FACTURA: CIENTO NOVENTA Y TRES EUROS Y CINCUENTA Y UN CÉNTIMOS (193,51 €)

"Honorarios exentos de IVA en virtud del art.20.Uno de su ley reguladora"

CCC: 0049/5101/81/2416142077
IBAN: ES56 0049 5101 8124 1614 2077
SWIFT: BSCH ESMMXXX

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE SITE SONATRACH HYDRA 005
DOMICILIATION - IMPORT -
160317 | 2020 | 3 | 30 [illegible]
ALGER LE 02 JUIL. 2020

Norma general décima del Real Decreto 1.426/89, de 17 de Noviembre, BOE 28/11/89: Los interesados podrán impugnar esta minuta dentro del plazo de 15 días hábiles siguientes al de su notificación o entrega. La impugnación deberá presentarse ante el propio Notario o directamente a la Junta Directiva del Colegio Notarial correspondiente.

De conformidad con lo previsto en el Reglamento General de Protección de Datos Europeo le informamos que sus datos son objeto de tratamiento, con la finalidad de poder realizar la facturación de los servicios prestados. Podrá ejercitar los derechos de acceso, rectificación, supresión, limitación del tratamiento, oposición o en su caso la portabilidad de los datos mediante solicitud dirigida al Notario Autorizante en la dirección que consta en el presente documento, especificando el derecho que desea ejercitar.

الملحق رقم (03): قائمة التسجيل المحاسبي تاريخ دفع التكاليف الاخرى الخاصة بعملية الاقتناء (2020/07/16)

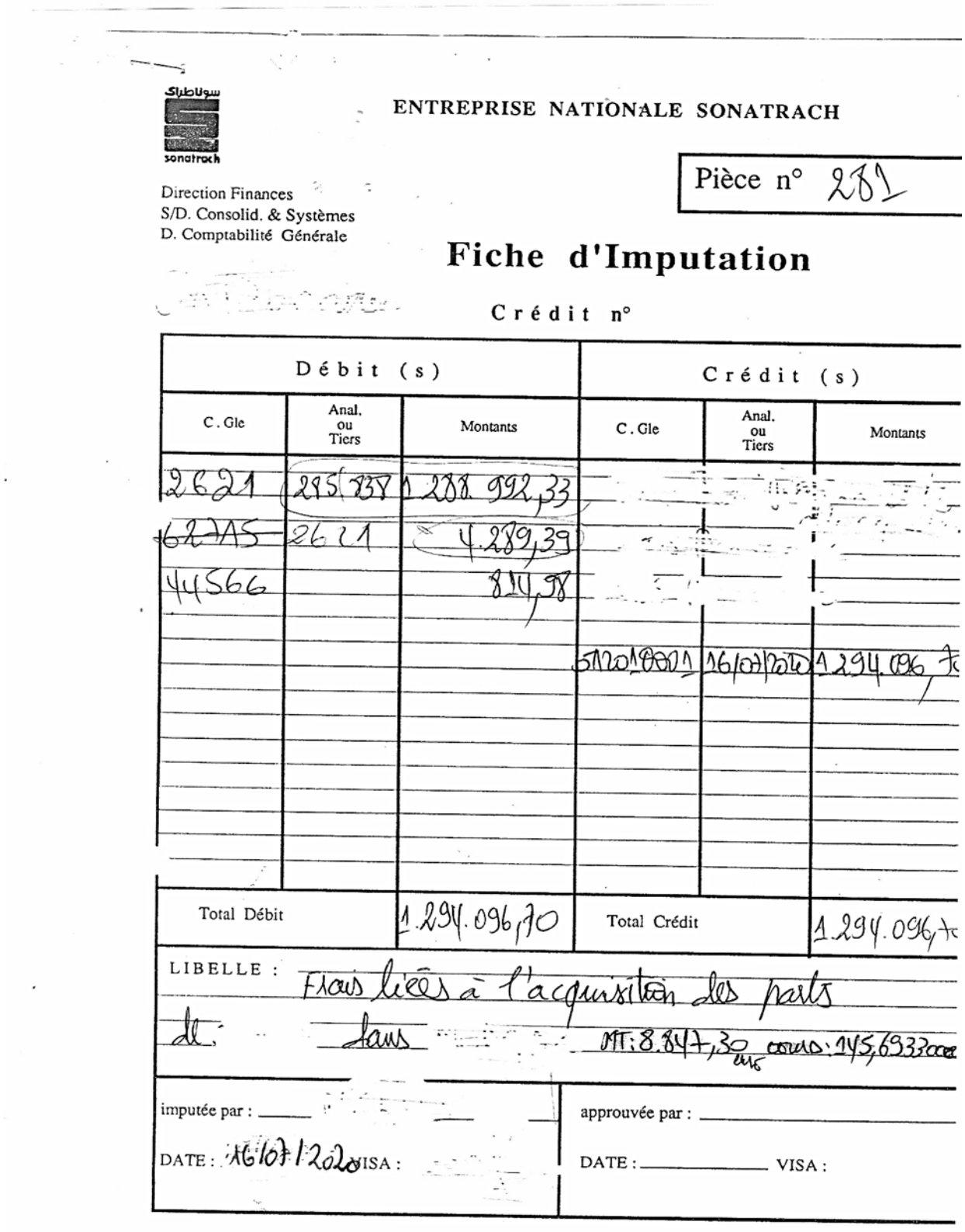

سوناطراك
sonatrach

ENTREPRISE NATIONALE SONATRACH

Direction Finances
S/D. Consolid. & Systèmes
D. Comptabilité Générale

Pièce n° 281

Fiche d'Imputation

Crédit n°

Débit (s)			Crédit (s)		
C. Gle	Anal. ou Tiers	Montants	C. Gle	Anal. ou Tiers	Montants
2621	295837	1 288 992,33			
6275	2621	4.289,39			
44566		814,98			
			5120	16/07/2020	1 294 096,70
Total Débit		1.294.096,70	Total Crédit		1.294.096,70

LIBELLE : Frais liées à l'acquisition des parts de Sans MT: 8.847,30 eurs cours: 145,6933

imputée par : _____ approuvée par : _____

DATE : 16/07/2020 VISA : DATE : _____ VISA :

تابع للملحق رقم (03): وصل تحويل من بنك الجزائر الخارجي الخاص بعملية دفع باقي التكاليف

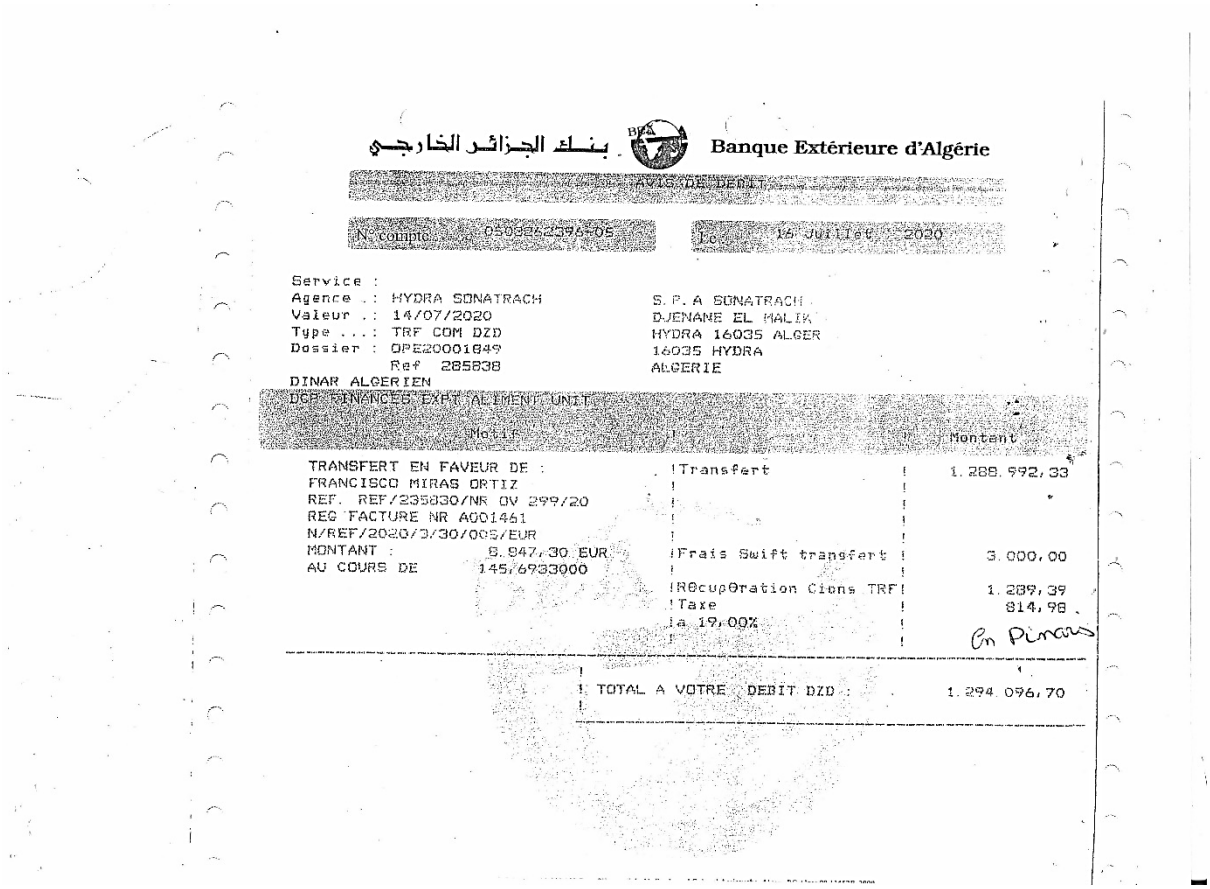

بنـك الجـزائـر الخـارجـي — Banque Extérieure d'Algérie

AVIS DE DEBIT

N° compte 05098262396-05 — Le 16 JUILLET 2020

Service :
Agence .: HYDRA SONATRACH
Valeur .: 14/07/2020
Type ...: TRF COM DZD
Dossier : OPE20001849
Ref 285838
DINAR ALGERIEN

S.P.A SONATRACH
DJENANE EL MALIK
HYDRA 16035 ALGER
16035 HYDRA
ALGERIE

DCP FINANCES EXPT ALIMENT UNIT

Motif		Montant
TRANSFERT EN FAVEUR DE : FRANCISCO MIRAS ORTIZ REF. REF/235830/NR OV 299/20 REG FACTURE NR A001461 N/REF/2020/3/30/005/EUR MONTANT : 8.947,30 EUR AU COURS DE 145,6933000	Transfert	1.288.992,33
	Frais Swift transfert	3.000,00
	Récupération Cions TRF	1.289,39
	Taxe à 19,00%	814,98
	TOTAL A VOTRE DEBIT DZD :	1.294.096,70

En Pinars

تابع للملحق رقم (03): فاتورة متعلقة بعملية شراء السندات

D. FRANCISCO MIRAS ORTIZ
CL LAGASCA 88 Pl 8
28001 MADRID Tf: 915774787 Fax: 915778231
E-Mail: fmiras@notariado.org
C.I.F.: 46135736J

Nº Factura: A 001461
Fecha: 30/04/2020

ESPAÑ
NOTARI

Nº Protocolo: 001461/20
Firma: 30/04/2020

SONATRACH S.p.A
DJENANE EL-MALIK
HYDRA, ARGEL
16035-ARGELIA
00B0013767

Folios: 36 Copias Autorizadas: 1 Copias Simples: 0 Copias Electrónicas: 0

Actos jurídicos	Arancel	Base Arancelaria	Honorarios	% Red.	Iva
	2.1	99.371.949,02	8.604,21	71,50	su

Conceptos	Arancel	Importe
Derechos		
Honorarios con Cuantía	2.0	8.604,21
Copias Autorizadas	4.0	64,61
Folios	7.0	168,28
Suplidos (Norma 8ª)	Norma	
Papel	8ª	10,20

BON A PAYER
L'ordonnateur soussigné, certifie avoir vérifié et constaté que les fournitures et prestations objet du présent mémoire ont été réellement et fidèement effectuées et qu'il y a lieu de payer la créancier la somme de : Huit Mille Huit cent Quatre Dinars
Le Directeur Contrôle
Signature
28 JUIN 2020

Totales	
TOTAL DERECHOS	8.837,1
TOTAL SUPLIDOS	10,2
BASE IMPONIBLE IVA	8.837,1
IVA- no sujeto (00,00%)	0,0
BASE IMPONIBLE RET.	8.837,1
RETENCIÓN (00,00%)	-0,0
TOTAL	8.847,3

Recibí,

NOTARIA DE D. FRANCISCO MIRAS ORTIZ - MADRID - NIHIL PRIUS FIDE

TOTAL FACTURA: OCHO MIL OCHOCIENTOS CUARENTA Y SIETE EUROS Y TREINTA CÉNTIMOS (FACTURA:8847,30 €)

"Honorarios exentos de IVA en virtud del art.20.Uno de su ley regulac
(5% reducción según Real Decreto-Ley 08/2010)

CCC: 0049/5101/81/2416142077
IBAN: ES56 0049 5101 8124 1614 2077
SWIFT: BSCH ESMMXXX

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE SITE SONATRACH HYDRA 005
DOMICILIATION - IMPORT -
ALGER LE 02 JUIN 2020

Norma general décima del Real Decreto 1.426/89, de 17 de Noviembre, BOE 28/11/89: Los interesados podrán impugnar esta minuta dentro del p de 15 días hábiles siguientes al de su notificación o entrega. La impugnación deberá presentarse ante el propio Notario o directamente a la J Directiva del Colegio Notarial correspondiente.

De conformidad con lo previsto en el Reglamento General de Protección de Datos Europeo le informamos que sus datos son objeto de tratamiento, la finalidad de poder realizar la facturación de los servicios prestados. Podrá ejercitar los derechos de acceso, rectificación, supresión, limitación tratamiento, oposición o en su caso la portabilidad de los datos mediante solicitud dirigida al Notario Autorizante en la dirección

الملحق رقم (04): جدول فارق التقييم في N/12/31

SIEGE

ECART DE CONVERSION AU 31 DECEMBRE 2022

Libellé	Coût H istorique en Dinars au 31/12/2020	Montant en Devises	C.M	Augmentations 2022		Diminution 2022		Régularisation 2022		solde au 31/12/2022 avant actualisation		Cours au 31.12.21	Contre Valeur en DA au 31.12.21	Ecart de Conversion au 31/12/2021 (14-6)
				Dinars	Devise	Dinars	Devise	Dinars	Devise	Dinars	Devise			
A/ AUTRES DE PARTIC. DANS LES FILIALES A L'ETRANGER														
S/TOTAL A 2611	0,00			0,00		0,00		0,00		0,00			0,00	0,00
B/ AUTRES PARTIC. DANS LES SOCIETES A L'ETRANGER														
S/TOTAL A 2621	0,00			0,00		0,00		0,00		0,00			0,00	0,00
B/ CREANCES SUR HOLDINGS A L'ETRANGER														
S/TOTAL B 266100	0,00			0,00		0,00		0,00		0,00			0,00	0,00
C/ CREANCES SUR LES FILIALES A L'ETRANGER														
S/TOTAL C 266111	0,00			0,00		0,00		0,00		0,00			0,00	0,00
D/ CREANCES RATTACHEES AUX AUTRES SOCIETES APPARENTEES ETRANGERES														
S/TOTAL 26614	0,00			0,00		0,00		0,00		0,00			0,00	0,00
TOTAUX	0,00			0,00		0,00		0,00		0,00			0,00	0,00